العدد ٥٢
مايو/أيار ٢٠١٦

نشرة الهجرة القسرية

التنمية والانتقال الطارئ

التفكير الاستشرافي:
التَّهجير والانتقال والحلول

بالإضافة إلى مقالات حول:
نيجيريا؛ ضمانات إعادة التوطين في قطاع التَّعدين؛ السوريون المعاد توطينهم في كندا؛
اللجوء في السويد؛ برامج العودة الطوعية المُسَاعَدُ بها؛ التقييم النفسي-الاجتماعي للأعمار؛
معلومات عن الحدود التايلندية-البورمية؛ اللاجئون العراقيون في لبنان والمنطقة؛
والهجرة القسرية للـ (إل جي بي تي) في شرق أفريقيا.

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD
النشرة للتوزيع المجاني فقط
OXFORD DEPARTMENT OF INTERNATIONAL DEVELOPMENT

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنَّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون
(أسرة التحرير)
موريت شوتنفلد (مساعدة المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

لمزيد من التفاصيل انظر الآتي
أو انقر الرابط التالي
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Fine Print (Services) Ltd
www.fineprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

التعامل مع حاجات الناس وعلى الأخص منهم المهجَّرين قسراً. لكنَّ هذا الإيمان سرعان ما يلين بسبب العثرات المتشعبة والواضحة التي صاحبت العمل الإنساني. فوجود الأشخاص في أوضاع التَّهجير المطوَّل وعدم كفاية الحلول المقترحة لهم والقدر المحتوم الذي سيواجه الأشخاص الذين يُهجَّرون الآن كلها تشير إلى الحاجة الماسة للتحسين الذي لن يتحقق من خلال العمل الإنساني وحده. بل يمكن تحقيق ما هو أبعد من ذلك إذا ما أُشرِك مع جهات العمل الإنساني الفاعلون الإنمائيون والجهات الفاعلة في بناء السلام في الاستجابات للتَّهجير.

وليست تلك فكرة جديدة بحد ذاتها كما وضَّح ذلك صدر الدين أجا خان في بيان له أدلى به عام ١٩٦٧ عندما كان مفوضاً سامياً للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ذلك البيان الذي ننشره في الغلاف الخلفي لهذا العدد. ويستمر هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية في استكشاف الأفكار والممارسات الحديثة التي تُطبَّق حالياً في إشراك العمل الإنمائي والإنساني كليهما دعماً "لاجتياز المراحل الانتقالية" و"الحلول" للمهجَّرين.

ويتضمن العدد ٥٢ من نشرة الهجرة القسرية أيضاً طائفة من **المقالات "العامَّة"** حول مختلف جوانب الهجرة القسرية.

نتقدم بالشكر لكل من أليوشا دونفريو (لجنة الإنقاذ الدولية) وكاثرين ستاروب (المجلس الدانماركي للاجئين) على مساعدتهما بصفتيهما مستشارتين للموضوع الخاص لهذا العدد. ونود أن نعبِّر عن خالص امتناننا للحكومة الدانماركية التي قدَّمت الدعم المالي لهذا العدد نيابةً عن تحالف الحلول الذي تتولى فيه الحكومة الدانماركية صفة نائب الرئيس فيه.

العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغتي html وpdf بالإضافة إلى تسجيلاتها الصوتية على الرابط التالي: **www.fmreview.org/ar/solutions**. يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد من خلال إرساله إلى شبكاتكم وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر.

وسوف يُتاح العدد بإصداريه الإلكتروني على الإنترنت باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية. يتوافر أيضاً ملخَّص للعدد ٥٢ من نشرة الهجرة القسرية (الذي كان يأتيكم سابقاً باسم "القائمة") بنسق جديد يسهِّل عليك الوصول إلى النسخة الإلكترونية من المقالات المنشورة للعدد ذاته على الإنترنت. في حالة رغبتكم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk.

للحصول على تفاصيل **الأعداد القادمة** انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming

- العدد ٥٣ من نشرة الهجرة القسرية **المجتمعات المحلية: الأولى والأخيرة في توفير الحماية** (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦) .
- العدد ٥٤ من نشرة الهجرة القسرية، **إعادة التوطين** (فبراير/شباط ٢٠١٧)

الموعد الأخير لاستلام المقالات: ١٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦.

للحصول على تنبيهات فور صدور الأعداد الجديدة أو بما يتعلق بالأعداد القادمة، انضموا إلينا على فيسبوك أو تويتر أو انضموا إلى قائمة التنبيهات التي نرسلها للمشتركين عبر البريد الإلكتروني على الرابط التالي: **www.fmreview.org/ar/request/alerts**

ماريون كولدري وموريس هيرسون
المحرِّران، نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية نشرة مفتوحة الوصول.

لك حرية قراءة المقالات الكاملة المنشورة في نشرة الهجرة القسرية وتنزيل نسختها الإلكترونية على الحاسوب ونسخها وتوزيعها وطباعتها ووضع الروابط التشعبية المؤدية إليها شريطة أن لا يكون لأي من تلك الاستخدامات غرض تجاري وشريطة نسبة المقالة إلى مؤلفها وإلى نشرة الهجرة القسرية. ويتمتع كل المؤلفين الناشرين لمقالاتهم في نشرة الهجرة القسرية بحقوق المؤلف الخاصة بهم مع عدم المساس بمنح الرخصة الحصرية لنشرة الهجرة القسرية.

جميع المقالات المنشورة في نشرة الهجرة القسرية بإصداريها المطبوع والإلكتروني وكذلك نشرة الهجرة القسرية ذاتها مرخصة بموجب المشاع الإبداعي وتمنح هذه الرخصة الحق في استخدام النشرة وفقاً للحقوق التالية: النسب-غير التجاري-بلا اشتقاق. التفاصيل موجودة على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/copyright

التفكير الاستشرافي: التَّهجير والانتقال والحلول

٤ **التَّهجير القسري: قضية إنمائية تضم عناصر إنسانية**
نيلس هاربلد

٨ **واقع المراحل الانتقالية**
سيلفيو كوردوفا

١٠ **المنسيُّون: لاجئون ليبيريون سابقون في غانا**
ناوهيكو أوماتا

١٣ **التأمل في حالتي ليبيريا وسيراليون**
ج أو موسيس اوكيلو

١٤ **السلام في كولومبيا وحلول للمُهجَّرين منها**
مارتن غوتوالد

١٧ **وجهة نظر البنك الدولي**
جوانا دي بيري

٢٠ **العمل الإنساني وتغيير العلاقات بين الجنسين**
ميليندا ويلز وغيتا كوتيبارامبيل

٢٢ **نهج مراع للسن للحلول الدائمة**
آنا موشنيغا وميكايلا فانوري

٢٦ **بنية مساعدات جديدة وبناء اللدونة حول الأزمة السورية**
غوستافو غونزاليز

٢٩ **التعاون في الإنماء ومعالجة "الأسباب الجذرية"**
ستيفين أنغينينديت وآن كوخ وأرميري ماير

٣١ **حركة العمالة كجزء من الحل**
ساير نايس وماري لويز كوهين وبروس كوهين

٣٣ **المهنيون الفلسطينيون في لبنان: حالة استثنائية**
محمود العلي

٣٣ **الانخراط في الأعمال التجارية في الإكوادور**
أوسكار م سانشيز بينيرو وريجينا سافيدرا

٣٦ **مساهمة القطاع الخاص في حلول التَّهجير**
غلوشا بوير ويانيك دوبونت

٣٩ **التحديات المفهومية والحلول العملية لحالات النّزوح الداخلي**
تشالوكا بياني وناتاليا كرينسكي بال ومارتينا كاترينا

٤٣ **إمكانية بناء قدرات الحماية للمساعدة في اجتياز المراحل الانتقالية**
سارة ديردورف ميلر وجوليان ليمان

٤٥ **حلول الطاقة توفر مكاسب إنسانية وتنموية في آن معاً**
أوين غرافام وغلادا لان وجوانا لينه

٤٩ **مقاربة أوغندا في التعامل مع الاعتماد الذاتي للاجئين**
كيلي ت كليمنتس وتيموثي شوفنير وليا زمور

٥١ **القيود المفروضة على المساعدات الموجّهة إنمائياً في أوغندا**
أولريكه كراوسه

٥٤ **روايتها كما هي**
تامي شارب وإلياس شنايدر

٥٥ **الروابط بين الصومال واليمن: اللاجئون والعائدون**
ميمونة محمّد

٥٧ **دورٌ لتحليل السوق**
ديانا إسكس وجيسيكا ثيركيلسن وآنا ويرث

٥٧ **الإعانة الأسرية تُمنَح للاجئين في البرازيل**
ليليان ياماموتو

٥٨ **السياسات الانتقالية والحلول الدائمة للبانديتيين الكشمريين المهجَّرين**
سودها غ راجبوت

٦١ **قيود النوع الاجتماعي المفروضة على برنامج قرى العائدين في بوروندي**
يولاندا واما

٦٣ **تجنيس اللاجئين البوروندين في تنزانيا**
أميليا كوخ

٦٥ **التَّهجير وحلول الإنماء في تنزانيا**
إيرول كيكيتش وهاريسون مسيكي

٦٦ **حلول انتقالية للمهجَّرين في القرن الإفريقي**
نسيم مجيدي وساغاريكا دادو-براون

٦٨ **إعادة اللاجئين والحلول المطروحة في سياقات الاستقرار**
جوليو موريلو

٧٠ **الطريق إلى حل سلمي في ولاية راخين في ميانمار**
رونان لي وأنتوني وير

٧٢ **منظمات يُديرُها لاجئون بوصفهم شركاء في التنمية**
إيفان إيستون-كالابريا

٧٤ **مقاربة جديدة لحلول قديمة: تحالف الحلول**
أليكساندر بيتس

مقالات عامة

٧٦ **ما الذي يدور في نيجيريا؟**
توبي لانزر

٧٨ **ضعف ضمانات إعادة التوطين في مجالات التعدين**
جون ر أوين وديانا كيمب

٨٢ **الأسباب والتَّبعات لإعادة التوطين الكندي للاجئين السوريين**
آنا-ماري بيلانغير مكموردو

٨٤ **المساعدة على العودة الطوعية: الآثار المترتبة على النساء والأطفال**
مونيكا إنسيناس

٨٦ **تقييمات السن النفسية في المملكة المتحدة**
ديبي بسلر

٨٩ **رجوع السويد عن اللجوء**
بيرند باروسل

٩١ **الاستجابة لتهجير المثليات والمثليين ومُزدوجي الميل الجنسي ومُغيّري الجنس (إل جي بي تي) قسراً في شرق أفريقيا**
غيتا زوموروودي

٩٤ **الوضع القانوني للاجئين العراقيين في بلدان المنطقة**
محمّد عبّاس محسن

٩٥ **الحبس والتسفير للاجئين العراقيين في لبنان**
قصي طارق الزبيدي

٩٦ **تبادل المعلومات على الحدود التايلندية البورمية**
فيكتوريا جاك

١٠٠ **لقد حظينا، على حد اعتقادي، قبول حجَّتنا.....**
صدر الدين أغا خان

التَّهجير القسري: قضية إنمائية تضم عناصر إنسانية

نيلس هاريلد

لقد وصل العمل على التَّهجير القسري الناتج عن النِّزاعات إلى لحظة حرجة بل إلى ذروة ما يمكن الوصول إليه. وحان الوقت الآن لتعزيز الانتقال نحو اعتراف العالم بأنَّ تحدي التَّهجير القسري بات جزءاً لا يتجزأ من الأجندة الإنمائية أيضاً.

هناك ما يقدر عدده بستين مليون مهجَّر بين لاجئ ونازح في العالم. وتتضاعف التحديات المرتبطة بالتَّهجير من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية إذا ما أدخلنا في حساباتنا الفئات السكانية المتأثرة من مجتمعي المضيفين والعائدين. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد معدل الوقت الذي يقضيه المهجَّرون وسيستمر بالازدياد على الأرجح ما دامت بوادر السلام لا تلوح بالأفق في كثير من النِّزاعات القائمة.

ولم يتمكن سوى قدر يسير من المهجَّرين من الاستفادة من «الحلول الدائمة» الثلاثة. فإعادة التوطين في بلدان ثالثة لا يغطي سوى أعداد معينة وهو مكلف جداً من الناحية المادية، وبالنسبة للعودة الطوعية فيعيقها عدم الاستقرار وغياب السلام أما إعادة الدمج الكامل والتجنيس فغالباً ما تعيقه القيود التي تفرضها السياسات. ولذلك، يعيش معظم المهجَّرين في حالة «التَّهجير المطوَّل». وتعيش أعداد متزايدة من المهجَّرين في المناطق الحضرية ضمن المجتمعات المحلية لكنَّهم غالباً لا يستفيدون من الخدمات الرئيسية على قدم المساواة مع السكان المحليين، بل يُقصَّون من سوق العمل الرسمي ومن فرص المشروعات التجارية. وفي أوضاع التَّهجير الكبيرة، قد يتعاظم الأثر الاجتماعي-الاقتصادي والاقتصادي الكلي على المجتمعات والبلدان المضيفة. وفي مثل هذه الأوضاع، تسود الصبغة الإنمائية على حاجات المتأثرين من مهجَّرين ومضيفين.

التَّحديات والعوائق والفرص

رغم وضوح استمرار الحاجة لمزيج من المساعدات الإنسانية، لا يوجد أي طريقة تتيح تلبية حاجات التَّهجير في يومنا هذا من خلال التمويلات والمقاربات المالية، عدا عن أنَّه ما من طريقة حالية لحل مشكلة التَّهجير نفسها. وفي ظل عدم نجاح جهود أصحاب المصلحة المعنيين الوطنيين والدوليين في معالجة جذور نزاعات يومنا هذا، تبقى هذه النِّزاعات مستمرة دون رؤية أي حل لها في المدى المنظور. ومع ذلك، ينظر صانعو السياسات والمخططون وغيرهم من الفاعلين إلى التَّهجير من منظور أنه قضية إنسانية في المقام الأول ويغفلون أنه قضية ستطول مدتها حتماً، وهذا يعني أنَّ الاستجابة للتَّهجير ستبقى في النمط قريب الأمد. ومع ذلك، هناك اعتراف متزايد بأنَّ النظام الحالي ليس نظاماً ناجحاً.

وليست الهيئات الإنسانية مجهَّزة للتصدي للحاجات الإنمائية بعيدة الأمد للأشخاص الواقعين في وضع التَّهجير المطوَّل، وما زالت عدم جاهزيتها تلك على حالها منذ سنوات. وإذا بقي إطار عمل السياسات في النمط الإنساني قريب الأمد خلال التَّهجير المطوَّل، ستكون الاحتمالات قوية جداً في أن يؤدي ذلك الوضع إلى الإقصاء والفقر وتدهور الأوضاع والتطرف ونشوب نزاع جديد وأعمال العنف إضافةً إلى الضغوط المالية الهائلة على البلدان المستضيفة.

والمشكلات في المقاربة المبنية أساساً على البُعد الإنساني تزداد تعقيداً بدخول صانعي السياسات الذين يركزون على الآثار السلبية لوصول المهجَّرين ويغفلون النواحي الإيجابية لذلك الوصول. فغالباً ما يلقون باللائمة على المهجَّرين إذا ما ظهرت

أطفال من الجيل الثالث للاجئين يمشون في طريقهم إلى المدرسة في مخيم بان ماي ناي سوي على الحدود التايلاندية-الميانمارية. يونيو/حزيران ٢٠١٤

أمراض لم تكن معروفة للمضيفين من قبل ويرسمون سياسات مقيِّدة وقصيرة النظر بدلاً من أن يتوجهوا لمعالجة المشكلة بطريقة أكثر تشاركية وشمولية.

ويعكس ذلك غياب فهم مضمونات التَّهجير المطوَّل الاجتماعية والاقتصادية والمالية والأمنية على المدى القريب والبعيد. وهناك في بعض الأحيان إرادة مقصودة بعدم الرغبة في فهم هذه المضمونات خشية أنَّ تلك المضمونات قد تتعارض مع الرؤى السياسية قريبة الأمد للتوجهات وأنَّها قد تفضي إلى خسارة الأصوات الانتخابية. ونتيجة ذلك، يقع المهجَّرون ضحايا للسياسة المحلية. لكنَّ هذه الدوَّامة السلبية لا بد من العمل على التغلب عليها.

ومن الناحية العملية، سيتطلب ذلك اعترافاً بحق المهجَّرين في العمل وحرية الحركة. ويجب النظر إلى المهجَّرين على أنَّهم موارد كامنة تفيد النمو المحلي والإنماء وليس، كما درجت العادة دائماً، على أنَّهم عبء. ولإحداث هذا التغيير، لا بد للحكومات المتأثرة وشركائهم الإنمائيين من أن يفهموا أنَّ التَّهجير قضية تقع في قلب الإنماء وأنَّها بذلك تنتمي لخطط التنمية الوطنية حتى لو كان استمرار الحاجات الأساسية يقتضي استمرار مشاركة الفاعلين الإنسانيين.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين / ر. أوتاك

وهناك أدلَّة تحليلية وعملياتية متزايدة تشير إلى وجود منافع للمقاربات الإبداعية التي تعالج التَّهجير على أساس الإنماء. وقد بدأت بعض البلدان في تضمين تحديات التَّهجير في خططها الإنمائية وهي بذلك تمهد الطريق أمام الفاعلين الإنمائيين لدعم الجهود الوطنية من خلال القروض أو المِنَح. وهناك مشاركة جادة للبنك الدولي في التصدي للتَّهجير القسري من نواحي العمل التحليلي وحوار السياسات والعمليات وخيارات التمويل الجديدة، وكذلك شراكته مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تزداد اتساعاً. وبدأت أعداد متزايدة من المانحين ثنائيي الأطراف بانتهاج هذا النمط من التفكير حول القضية

التي أخذت تستقطب الاهتمام في عام ٢٠١٦ في عدد من الفعاليات رفيعة المستوى، وهذه المشاركة المتزايدة على مستوى السياسات ليست محل ترحيب فحسب بل لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق التغيير الأساسي المطلوب. وقد أصبحت فرصة لا ينبغي تفويتها. لمزيد وسيتمثل التحدي في العثور على مقاربة شمولية تتعامل مع هذه الأزمات في مصدرها وآثارها على البلدان المجاورة وما وراءها ضمن إطار عمل بعيد الأمد يتصدى للمخاوف المشروعة لجميع الأطراف.

ما الذي يجب فعله؟

يجب أن تتمثل أول خطوة نحو التغيير الأساسي في أن يقبل جميع الفاعلين بأنَّ التَّهجير القسري الناتج عن النِّزاع ما هو إلا قضية تنموية بالمقام الأول يَضفى عليه الطابع الإنساني وليس العكس. ويتطلب هذا التغيير في العقلية فهم أنَّ التَّهجير القسري المطوَّل وإن كان يقتضي في أغلب الأحيان استجابة إنسانية قريبة الأمد فهو يتعلق في جوهره بالاستجابة للمضمونات الاجتماعية والاقتصادية والمالية للمهجَّرين وللبلدان المضيفة بما ينعكس على فائدة جميع المتأثرين بالتَّهجير. وغالباً ما يتطلب ذلك استثمارات موجَّهة وقائمة على المناطق بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي خاصة في المناطق المضيفة التي تعاني من معدلات مرتفعة من البطالة. ولا يمكن إحداث التحسينات الحقيقية والجوهرية للأشخاص الذين يعيشون في وضع التَّهجير المطوَّل ولا للسكان المضيفين إلا بالتصدي لمسائل الإسكان وسبل كسب الرزق والوظائف والوصول إلى الخدمات والدمج الشمولي والحوكمة بطرق تمكِّن مجتمعات المهجَّرين والمضيفين من الاستفادة وتضمن في الوقت نفسه وصول المهجَّرين إلى مرحلة الاعتماد على الذات بدلاً من بقائهم بحاجة مستمرة للمساعدات الإنسانية.

ومن المهم أنَّ تستمر الحكومات المتأثرة في فهم أنَّ غالبية (إن لم يكن كل) أوضاع التَّهجير الجديدة قد تصبح مطوَّلة وأنَّه عليها أن تتحلى بالشجاعة السياسية الكافية لاتخاذ قرارات السياسات اللازمة بعيدة الأمد في المراحل المبكرة من الأزمة. وليس ذلك بالأمر السهل. ومن هنا، لا بد للفاعلين الإنمائيين والمانحين الدوليين من أن يعملوا عن قرب مع تلك الحكومات لمساعدتها على الموازنة بين مختلف خيارات السياسات. ويمكنهم تحقيق ذلك بتوفير التقييمات المراعية لخصوصيات السياق (التي تتضمن تحليلاً مشتركاً يجريه أصحاب المصالح المعنيين على بيئة السياسيات وأطر العمل المؤسسية وقدراتهم) وتحديد ملامح الوضع السكاني بالإضافة إلى تحليل آفاق الحلول الدائمة. وهنا تكمن أهمية رسم الخارطة للأثرين المباشر وغير المباشر لوضع التَّهجير على الاقتصاد والبيئة والنواحي الاجتماعية والاقتصاد الكلي والسياسة على كل من مجتمعات المهجَّرين والمضيفين. وبعدها، يمكن استخدام الأدلة كنقطة تدخل مبكرة في نقاشات السياسات مع الحكومة المضيفة والسلطات المحلية. وبالطبع، ينبغي لهذه التحليلات أن يتخللها استشارات حقيقية مع المستفيدين.

وعلى الحكومات أن تتيح مثل هذه التقييمات وخيارات السياسات من أجل تبني خيارات السياسات المطلوبة. وعلى الفاعلين الإنمائيين متعددي الأطراف وثنائيي الأطراف أن يعملوا منذ البداية مع الحكومات للانتقال في سياسات التَّهجير من المدى القريب إلى المدى البعيد. وينبغي لها أيضاً الاستمرار في تعزيز تصميم البرامج القطاعية والعمليات متعددة الأطراف وثنائية الأطراف بحيث تتضمن استجابةً للحاجات الخاصة للمهجَّرين والمجتمعات المتأثرة من مضيفين وعائدين ضمن برنامج أوسع نطاقاً. وسيتضمن ذلك تبني مفهوم سياسة جديدة «للاندماج الاقتصادي المؤقت بعيد الأمد» وجعل العودة أو أي حل آخر دائم الهدف النهائي على الأمد البعيد. وهذه العملية، رغم صعوبتها وبطئها، لا بد من تنفيذها وهناك أدلة متزايدة تثبت إمكانية نجاحها. ولو سُمِحَ للمهجَّرين بتحقيق قدر أكبر من الاعتماد على الذات ليتمكنوا بذلك من المساهمة في الاقتصاد ودفع الضرائب، فسوف تنخفض الحاجة إلى المساعدات الإنسانية وتُخفَّف الضغوطات على الاقتصاد الكلي والخدمات. وبهذه الطريقة، سوف يكون المهجَّرون بقدر أفضل من الجاهزية للعودة لأنهم سيكونون قادرين على بناء مهاراتهم والاحتفاظ بها وتجميع مدخراتهم الضرورية لإنجاح العودة والدمج لاحقاً.

ولإنجاح عمل المقاربة الشاملة بفعالية، يجب على الحكومات أنَّ تمارس قيادة قوية وأن توفر الأطر العامة للقوانين والسياسات التي تحدد محاور التدخلات الإنمائية والعاملين الزماني والمكاني للتدخلات الإنسانية. ومن هنا، على البلدان المستضيفة أن تمثِّل دوراً ريادياً في حوار السياسات منذ البدء لتطوير تخطيط شامل بعيد الأمد لجميع القطاعات دون إغفال خصوصيات كل بلد من ناحيتي الحاجات والتحديات السياسية. وعلى جميع الفاعلين الحكوميين أن يكونوا واضحين بشأن المضمونات الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى القريب والبعيد. أمَّا أهم المخاوف التي ترتبط بالبلد المضيف فهي في الغالب عدم تحبيذها لخيار الدمج المحلي كحل دائم. ولذلك، ريثما يُعثَر على حل دائم، سيكون الاندماج المؤقت بعيد الأمد الأكثر قابلية للتطبيق في معظم الأوضاع.

وعلى الفاعلين الإنمائيين أيضاً أن يستمروا بتوطيد التعاون بينهم وبين الفاعلين الإنسانيين ويجب أن يتضمن ذلك، قبل أي شيء آخر، بناء إطار عمل برامجي مشترك متعدد السنوات ومخصص بما يناسب الأوضاع ويجب أن يقدِّم البرنامج تعريفاً واضحاً للأدوار الرئيسية والأهداف العامة ويجب أن يُبنَى على تقييم وتحليل مشتركين. ولإنجاح ذلك، لا بد للفاعلين الدوليين والمحليين من العمل معاً. فعلى المانحين انتحاء مقاربة أكثر شمولية وتآزرية للتمويل، وعلى هيئات الأمم المتحدة الإنمائية أن ترسِّخ أدوارها من خلال مقاربة أكثر دمجاً وانفتاحاً نحو أطر أكبر من البرامج المشتركة، وعلى المؤسسات المالية الدولية المشاركة في الشراكات الواسعة التي تتضمن المانحين ثنائيي الأطراف أيضاً.

فإذا ما تُبُنِّيَت مثل هذه المقاربات، ينبغي أن تقود إلى تمكين الفاعلين الإنمائيين من المشاركة في أوقات مبكرة من الأزمة والتركيز على الحاجات الإنمائية بعيدة الأمد للمهجَّرين والمجتمعات المضيفة لهم أو مجتمعات العائدين. وبهذه المقاربة التعاونية، لا بد من التأكيد على أهمية استفادة الأطراف من المزايا النسبية لكل منهم ومقاومة إغراء الرغبة في التوجه مباشرة للمشاركة في العمل الإنساني. أمَّا من جانب الفاعلين الإنسانيين، فعليهم بناء استراتيجية واضحة في مرحلة مبكرة للخروج من المشاركة واضعين في الحسبان القدرة الاستيعابية للبلد المضيف دون أن يغفلوا استمرار الحاجة لتوفير الحماية والدعم للمجموعات المهمَّشة التي لا تحقق أي استفادة من البرامج الأوسع نطاقاً.

ولذلك الغرض، لا بد من التركيز على إجراء تقييم مشترك للسياق العام للأوضاع لإتاحة منبر مشترك لجميع الفعالين ليعملوا من خلاله، مَثَلُهُم في ذلك التقييمات المشتركة للتَّهجير التي أُجرِيَت بقيادة البنك الدولي في منطقة البحيرات الكبرى

والقرن الأفريقي، فهي أمثلة جيدة توضح كيفية إجراء التقييم المنشود بطريقة تختلف عما كان عليه الحال في الماضي.[1] وفور استحداث السياسات المطلوبة وتصميم العمليات اللازمة، يأتي دور تفعيل جميع الموارد التمويلية ذات العلاقة بما فيها أدوات الإقراض الجديدة والمِنَح ولا بد في الوقت نفسه من الاستئناس بوجهات نظر القطاع الخاص والقطع الأمني للوقوف على حسٍّ حقيقي للتشارك في المسؤولية الدعامة لإطار منفرد للسياسات. ويمكن للشركاء الإنمائيين أن يساعدوا البلدان المتأثرة في إعداد أطر السياسات تلك.

وكل ذلك من شأنه أن يبيّن الدور الرئيسي الذي يتولاه الفاعلون الإنمائيون في تعميم مسألة التَّهجير القسري وأنَّهم يجب أن يستغلوا أفضل الفرص والمنابر الحالية لضمان تغلبه على هذا التحدي. وتتضمن هذه الفرص الإجماع على ضرورة تفعيل الأهداف الإنمائية المستدامة والقمة الإنسانية العالمية والجهود العالمية والقُطريَّة، وفي هذا الخصوص، تحتل منظمة «تحالف الحلول» مكانة واعدة. والخلاصة أنَّ الوقت حان لكي يعمل الفاعلون الإنمائيون بشمولية على أدواتهم وصكوكهم ولكي يصعّدوا من جهودهم المبذولة على آثار التَّهجير القسري في البلدان الهشَّة والمتأثرة بالنزاع ويكسبوا التأييد لقضاياهم لدى الحكومات.

وسوف يتحقق للحوار حول هذه القضايا الفعالية الأكبر إذا ما عالج المخاوف التي تؤرق البلدان المستضيفة وإذا ما تضمن على تركيز على تحسين ظروف المجتمعات المستضيفة الأمر الذي سينعكس إيجاباً على المهجَّرين أيضاً وإذا ما أثبت الحوار أنَّ السماح للاجئين باستخدام قدراتهم الذاتية مفيدة للمجتمع المضيف. وفوق كل شيء، لا ينبغي إغفال أنَّ هذا الأمر كله يتعلق باحترام الآخر، وسيكون هدفنا مساعدة المهجّرين على أن يحظوا بحياة كريمة آمنة ذات معنى في مكان هجرتهم ومساندتهم في العثور على حل دائم لهم.

نيلس هاريلد *nharild@gmail.com*
مدير البرنامج العالمي للتهجير القسري (سابقاً) مجموعة البنك الدولي *www.worldbank.org* وهو الآن خبير سياسات مستقل متخصص في مجال التَّهجير القسري والإنماء.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ر أرنولد

العائلات الست وسبعون النَّازحة داخلياً التي تعيش في مركز الإيواء الجماعي في جورجياً فرّت من تشينغالي عام ١٩٩١ (الصورة ملتقطة عام ٢٠٠٨)

بنيت هذه المقالة على عمل سبق حول تحدي التَّهجير مع منظمة غير حكومية والمنظمات غير الحكومية ومجموعة البنك الدولي. الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة آراء أي من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أو مجموعة البنك الدولي أو غيرها من المنظمات.

١. البنك الدولي/ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) التَّهجير القسري في منطقة البحيرات العظمى: استجابة إنمائية
http://hdl.handle.net/10986/21708
(*Forced Displacement in the Great Lakes Region: A Development Response*)
البنك الدولي/مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) التَّهجير القسري والهجرة المختلطة في القرن الأفريقي
http://hdl.handle.net/10986/22286
(*Forced Displacement and Mixed Migration in the Horn of Africa*)

واقع المراحل الانتقالية

سيلفيو كوردوفا

تتطلّب المحاولات الهادفة للتصدي للعوامل المحركة للتّهجير القسريّ والهادفة لتوفير حلول دائمة للاجئين والنّازحين داخلياً والعائدين إلماماً أكبر بتفاصيل العوامل المحركة للعنف والمراحل الانتقالية من الحرب إلى السلم.

هناك عدد هائل من الأسباب المعروفة جيداً التي تؤدي لعقبات تحول دون مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بالإنماء في التّهجير القسريّ وأوضاعه التي طال أمدها. وفي حين تمثل عوامل مثل اختلاف الاختصاصات والترتيبات المؤسسية وصكوك التمويل وحلقات إقامة البرامج بين المجتمعات الإنسانية والإنمائية دوراً كبيراً في إيجاد «الحد الفاصل بين المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية» وتأبيده، إلا أن الاهتمام كان قليلاً بالأسس المفهومية الضعيفة المتألفة من «جسور» أو «روابط» بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية وندرة الأدلة التجريبية عليها. والعقبات التي تحول دون مشاركة الفاعلين الإنمائيين والسياسيين في الحيلولة دون النّزوح والاستجابة له والتي تحول أيضاً دون تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنمية إنسانية مشتركة، هي عقبات متعلقة بالمفاهيم بصورة رئيسية.

وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد بأن عمليات الانتقال من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى المساعدة الإنمائية لا ينبغي أن تكون خطية (أي أن يبدأ الإنماء بعد انتهاء الاستجابة للطوارئ)، ما زالت فكرة وممارسة الجهات الفاعلة الإنسانية المتمحورة حول «التسليم» للجهات الفاعلة في مجال الإنماء هي الطاغية، ويرجع ذلك أساساً لضعف فهم العوامل المحركة للعنف وكيفية تجسُّد الانتقال من الحرب إلى السلم. وفي الواقع، نادراً ما يشكك المحلّلون والممارسون في الظاهرة التي تنصب في جوهر المفاهيم مثل «الربط بين الإغاثة والإنماء» التي تُعنَى تحديداً بالانتقال من الحرب إلى السلم. وتستند فكرة «الروابط» و «الجسور» على افتراضات لا تخلو من العيوب حول هذه الانتقالات، وهي افتراضات لا تستند إلى الواقع المعقّد للبلدان التي هي في طور الخروج من مرحلة النّزاعات والأزمات. ونتيجة لذلك، لا يمكن للتدخل القائم على هذه المقاربة أن يستجيب أو يتصدى للمراحل الانتقالية التي لا يمكن التنبؤ بها ولا بمتغيراتها المتعددة.

ولكي نفهم سبب عدم جدوى التسلسل الخطي للمساعدات الإنسانية والإنمائية وآثارها السلبية، من الأهمية بمكان أن ننظر إلى العوامل المحركة للعنف والنّزوح في المقام الأول لأنَّ ذلك سيسمح لنا أيضاً بفهم سبب استمرار العنف غالباً بالظهور ليدخل ما يُسمَّى بيئات «مرحلة ما بعد النّزاع»، وبالتالي يوفر لنا تفسيراً أكثر دقة عن الانتقالات من الحرب إلى السلم.

الاستمراريات والحلقات

في كثير من النّزاعات، يتمثل الهدف من الجماعات المسلّحة والجهات الفاعلة الأخرى في إطالة أمد العنف من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية (والسياسية)، بدلاً من تحقيق الانتصار الكامل. ومع ذلك لا تكفي البرامج الاقتصادية لتفسير السبب الذي يجعل العنف يستمر حتى بعد الدخول إلى «وقت السلم». وينبغي إيلاء اهتمام أكبر بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات التي غالباً ما يكون مصيرها التجاهل مع أنَّها تمثّل دوراً حاسماً في إطلاق العنف وتأجيجه، ونهاية النّزاع لا تعني بالضرورة الانفصال دون آثار جانبية عن أنماط العنف الماضية: فارتفاع مستويات العنف صفة منتشرة في معظم البلدان التي هي في طور الخروج من النّزاع. وفي الواقع، يفسّر الإرث الذي تخلفه الحروب إلى جانب أشكال جديدة من العنف سبب تعثر المراحل الانتقالية بنكسات وتراجعات متكررة.

وبالنظر إلى واقع امتداد العنف خلال فترة السلم وحلقات العنف والنّزوح المتكررة، ينتقل الحوار حول العلاقة بين المساعدة الإنسانية والإنمائية من التركيز على «الثّغرات» و «الجسور» و «الروابط» بين المجتمعين نحو تحقيق فهم أفضل للمراحل الانتقالية من الحرب إلى السلم.

والمراحل الانتقالية على العموم لا ينبغي لها أن تكون عملية باتجاه واحد والأمر نفسه ينطبق على الانتقالات من المساعدات الإنسانية إلى المساعدات الإنمائية. و من غير الواقعي افتراض أنّ المجتمع الدولي قادر على التصدي لهذه الظاهرة المائعة والمعقّدة وغير الممكن التنبؤ بها بصفتها مرحلة انتقالية من خلال توفير المساعدة الإنسانية و الإنمائية بشكل متتابع، ولا يجب افتراض أنه يجب أن يخطط للتوقيت المناسب الذي يجب أن تسلم فيه المساعدات الإنسانية زمام الأمور للتعاون الإنمائيّ. وبما أنّ المراحل الانتقالية تكون عرضةً بشكل خاص لحلقات متكررة من العنف والنّزوح (حتى في حالات السلام والاستقرار النسبيين) فلا غرابة في أن ثبت إشكالية محاولة تنفيذ مبادرات التّعافي ونموذج التّسليم والأشكال الأخرى الأولية من «الربط بين الإغاثة والإنماء». وقد تظهر الحاجة للمساعدات الإنسانية، على سبيل المثال، في بيئات «مرحلة ما بعد النّزاع» خلال الانتكاسات إلى العنف وحلقات النّزوح الجديدة، كما أظهرت النّزاعات في كولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أن يتوفر مجال للإنماء في حالات الطوارئ والعنف المستمر كما الحال في جنوب السودان.

تغيير الخطاب

تظهر أهمية الإشارة إلى أنّ معظم العوامل المحركة للعنف - وحلقات التّهجير النّاتجة والأوضاع المطوّلة - هي عوامل إنمائيّة واقتصادية وسياسية وهيكلية. وبالإضافة إلى أنّ معظم القضايا التي تحول دون تحقيق حلول دائمة للّاجئين والنّازحين الداخليين والعائدين - مثل حقوق امتلاك الأراضي والحصول على سبل كسب الرزق وفرص العمل وسيادة القانون وحرية التنقل - تُعدّ ذات طبيعة إنمائية وسياسية بدلاً من كونها ذات طبيعة إنسانية. ونتيجة لذلك، فالتقديم المباشر للمساعدات الإنسانية المتبوعة بالمساعدات الإنمائيّة لا يؤخر فحسب -بدلاً من أن يعالج- هذه القضايا الأساسية، ولكنه قد يساهم أيضاً في إطالة أمد الأزمات والنّزاعات.

لذلك، بالنظر العوامل المحركة للعنف وطبيعة المراحل الانتقالية متعددة الجوانب والتّهجير القسريّ، وعلى وجه الخصوص حالات اللاجئين والنّازحين طويلة الأمد، ينبغي إعادة تأطير الأوضاع في إطار الإنماء وبناء السلام والخطابات السياسية والاقتصادية الأوسع نطاقاً.

وفي الواقع، يتطلب منع ومعالجة هذه القضايا تحوُّلاً مجتمعياً واقتصادياً يتجاوز نطاق المنظمات الإنسانية واختصاصها. وينبغي للاستراتيجيات المنبثقة عنها أن تكون على شكل تدخلات واسعة في قطاعات متعددة ولسنوات عدة، وأن تتصور مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين بالإنماء والاستجابة الإنسانية والسياسية في الآن ذاته منذ بداية النّزاع وأزمة النّزوح وفي أثنائها. ومن المرجَّح أن يساهم ذلك في تعزيز الإنماء البشري للفئات السكانية من المهجَّرين ومساهمتهم المحتملة في اقتصاد البلدان والمجتمعات المضيفة، وما يتبع ذلك من تعزيز لحمايتهم في أثناء التّهجير.

وبإعادة تأطير الحوار الدائر حول الحد الفاصل بين المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية بحيث يصبح دائراً حول مسألة المراحل الانتقالية يمكن أن يقود ذلك إلى نشوء سياسة أكثر تعمّقاً واعتماداً على الأدلة وإلى وضع برامج وحلول أكثر استمرارية للسكان المهجَّرين. بل بمقدور إعادة التأطير ذاك أن يفتح المجال لمشاركة أكبر لأصحاب المصلحة المعنيين بالإنماء والسياسة في التخفيف من العوامل المحركة وآثار التّهجير على المجتمعات والبلدان المضيفة. وعلاوةً على ذلك، تكون مشاركة هذه الجهات الفاعلة منذ بداية أزمة النّزوح مفيدةً في الدعوة إلى الحوار السياسي مع البلدان الأصلية وبلدان اللجوء لتلبية احتياجات إنماء اللاجئين والنّازحين داخلياً والعائدين. وقد يُعزى ضيق الطريقة التي ساهم من خلالها المجتمع الإنساني في تصوير التّهجير والأوضاع المطوّلة لعقود لعدم اهتمام الفاعلين في مجال الإنماء، الذين لم يعدُّوا هذه القضايا مصدر قلق لهم. ومن الأمور الحاسمة الآن معالجة النزعة (ضمن الدوائر المانحة والحكومية والمنظمات الدولية) الرامية للتقليل من أهمية المضمونات المترتبة على التسميات والفئات الجامدة في رسم السياسات وإيجاد المقاربات المبتكرة والأكثر دواماً لمنع التّهجير القسريّ والتصدي له في حالة وقوعه ومنع الحالات المطوَّلة منه.

سيلفيو كوردوفا *silvio.cordova@eeas.europa.eu*
مدير البرامج، بعثة الاتحاد الأوروبي إلى جنوب السودان

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتب فقط ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الاتحاد الأوروبي.

المنسيِّون: لاجئون ليبيريون سابقون في غانا

ناوهيكو أوماتا

بعد أكثر من ثلاث سنوات مضت بعد توقف منح وضع اللاجئ للاجئين الليبيريين، يتبين محدودية نجاعة خطة الدمج التي وضعها المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ونفذها كحل لليبيريين الذين ما زالوا ماكثين في غانا.

مع أنَّ المنفى قد يكون وضعاً وسطياً مطوَّلاً، لم يُمنَح بعد وضع اللاجئ الدائم. فوفقاً لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، عندما تتوقف الظروف التي يُعترَفُ بالأشخاص في ظلها على أنهم لاجئون (فرضية «توقف الظروف»)، قد يُطبَّق بند التوقف حتى لو كان هؤلاء الأشخاص باقين في بلد اللجوء.

وخلال هذه العملية، رأى آلاف اللاجئين الليبيريين في غانا نهاية وضع لجوئهم في عام ٢٠١٢، فأدخلت على إثرها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين خطة للدمج من خلال بروتوكول حرية الحركة في دول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ليكون «حلاً على المستوى دون الإقليمي» لليبيريين الذين ما زالوا في المنفى.

التَّهجير المطوَّل للاجئين الليبيريين

بعد اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا عام ١٩٨٩، أقامت الحكومة الغانية مخيم بودوبورام للاجئين في عام ١٩٩٠ استجابة لأفواج المهجرين الليبيريين القادمين. وبعد التوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣ نادت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مراراً وتكراراً بإعادة اللاجئين إلى ليبيريا. لكنَّ وتيرة الإعادة كانت بطيئة جداً بين الليبيريين في غانا ومردُّ ذلك إلى خطورة البيئة السياسية والاقتصادية في ليبيريا. وكان كثير من اللاجئين الليبيريين في غانا يعيشون على أمل إعادة توطينهم في بلد ثالثة، لكنَّ معظمهم بعد عودة السلام في ليبيريا لم يعودوا مستوفين لمعايير إعادة التوطين.

أما الحل «التقليدي» الآخر الدائم المتبقي المتمثل في الدمج المحلي فقد اخفق في الحصول على الدعم من الحكومة المضيفة واللاجئين الليبيريين أنفسهم على حد سواء. فقد نظرت الحكومة الغانية للدمج المحلي على أنه فرض على البلاد فلم تطرحه كخيار أمام اللاجئين الباقين على أراضيها. ومن ناحية اللاجئين، كان الدمج المحلي حلاً غير مرغوب به خاصة لأنه يعجز عن توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية لهم في غانا.

ولم يبَق هؤلاء اللاجئون الباقون هناك دون حل دائم فحسب بل تزايدت الصعوبات التي تواجه ظروفهم المعيشة أيضاً. فبعد وقف إطلاق النار عام ٢٠٠٣، استمرت كمية المساعدات الإنسانية بالتناقص إلى أن أُنهيَت تماماً تقريباً مع حلول عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، استمر اللاجئون في مواجهة عدد من العوائق أمام مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية خارج المخيم ومن هذه العوائق تفشي ظاهرة رهاب الأجانب وقلة معرفتهم باللغات المحلية. وهكذا، باستثناء بعض متلقي الحوالات من الخارج، انخفضت مصادر معيشة كثير من الليبيريين إلى سبل العيش المتاحة في المخيم وحوله.

الدمج القائم على مبادرة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا «كحل»

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عن وقف وضع اللاجئ للاجئين الليبيريين في جميع أنحاء العالم ابتداءً بنهاية شهر يونيو/حزيران ٢٠١٢. وبعد ما يقارب العقد من الزمن بعد إبرام اتفاقية وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٣، قرر المجتمع الدولي أنَّ الوضع في ليبيريا قد تحسن تحسناً كبيراً وأنَّ أسباب التَّهجير لم تعد قائمة. وفي بداية عام ٢٠١٢، لم يُترَك للاجئين الليبيريين الذين يعيشون في غانا سوى خيارين اثنين هما: العودة بنهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢ قبل تطبيق بند إيقاف وضع اللجوء أو البقاء في غانا بموجب اتفاقية كانت قد وقعت عليها سابقاً الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

والمجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ليس هيئة لحماية اللاجئين لكنَّه اتحاد كونفدرالي إقليمي يضم خمسة عشر بلداً من بلدان غرب أفريقيا بما فيها غانا وليبيريا وتأسس عام ١٩٧٥ بهدف تعزيز التجارة والاندماج الاقتصادي عبر المنطقة. وأقيمت خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي على أساس بروتوكول ١٩٧٩ حول حرية الحركة الذي تبناه المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الذي يمنح مواطني دول المجتمع حق الدخول إلى أي بلد من بلدانه والإقامة فيه وإقامة النشاطات الاقتصادية هناك.[1] ومنذ أواخر عام ٢٠٠٠، كانت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين تركز على

الخطة على أنها «حل مبتكر» للاجئين الذين طال تهجيرهم في غرب أفريقيا. وكانت كوادر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين العاملون في غانا تعتقد أنَّ تزايد حركة اللاجئين تتيح وسيلة لضمان الوصول الحقيقي لسبل كسب الرزق المستدامة وفرصاً حقيقية في التوظيف وذلك بتوفير الإقامة القانونية وتحسين مستوى الوصول إلى أسواق العمل عبر بلدان المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا.

مارشال سليجا

أحد الشوارع التجارية الرئيسية داخل مخيم بودوبورام للاجئين، غانا، وقد أصبح الآن هادئاً نسبياً منذ مغادرة كثير من اللاجئين إثر تطبيق بند توقف صفة اللاجئ. وبانخفاض عدد السكان من اللاجئين، واجهت مشروعات اللاجئين التجارية انخفاضاً حاداً في المبيعات ما يصعّب عليها الاستمرار.

وفي نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٢، بلغ عدد الليبيريين الذين بقوا في غانا سبعة آلاف شخص استمروا في العيش في المنفى تحت تسمية جديدة وهي «مهاجرو المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا». ومع أنَّ الإدارة الغانية أعلنت رسمياً إغلاق مخيم بودوبوران عام ٢٠١٢، استمر معظم هؤلاء اللاجئون السابقون في العيش داخل منطقة المخيم، وفي فبراير/شباط ٢٠١٤، أي بعد سنتين تقريباً من توقف صفة اللاجئ، ومُنح الليبيريون الباقون في غانا أخيراً جوازات سفر المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا التي انطوت على إذن للعمل والإقامة مدة سنتين.

لكنَّ توفير صفة المهاجر لم تحدث تغييرات جوهرية في الحياة اليومية لأولئك اللاجئين.

شح الفرص الاقتصادية

ستيفاني أم لا زوج لها، ابنتها في سن المدرسة تكاد لا تجد ما يسد الرمق إذ تجمع عدة طرق للمعيشة مثل أداء بعض الوظائف المنزلية لدى أسر اللاجئين الأخرى وتلقي المساعدات الخيرية من اللاجئين الآخرين ومن الكنيسة داخل المخيم. وعندما سألتها عما إذا تغيرت حياتها منذ توفير تصريح المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للعمل والإقامة أجابت قائلة:

لم يتغير شيء. نحن نعيش على المساعدات من الليبيريين الآخرين [داخل المخيم]. أغسل ملابسهم وأنظف بيوتهم لقاء قليل من المال أو قليل من الطعام. هذه طريقة بقائنا على قيد الحياة واتبعناها منذ وقت طويل...ليس لدي أي مهارات خاصة. ولا نستطيع أن نتدبر أمورنا خارج المخيم.

حاول بعض الليبيريين استكشاف فرص العمل خارج منطقة المخيم لكنَّهم أخفقوا في ذلك. مارشال يملك متجراً صغيراً في المخيم، وعبَّر عن شعوره بالإحباط خلال بحثه عن وظيفة:

تقدمت بطلب لوظيفتين في متجري سوبرماركت محليين لكنني لم أحصل على العمل في أي منهما كما أنني لا أتحدث اللغات [الغانية] المحلية. وما زال التمييز الذي يمارسه المواطنون ضدنا كبيراً. وحتى لو كان لدي تصريح بالعمل، لا أعتقد أنني قادر على الحصول على وظيفة في غانا

آدم ضابط برامج غاني عمل لدى المنظمات غير الحكومية في المخيم عبر عقد من الزمن، وهو يشكك في فعالية خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي قائلاً:

لقد كنت شكاكاً دائماً بجدوى خيار المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا هذا فلقد قالت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إنَّ التصريح سيسمح للاجئين بالانتقال إلى مكان يمكنهم أن يجدوا فرص العمل الجيدة فيه. لكنّ السؤال أين يمكنهم أن يجدوا وظائف جيدة؟ فليس في غانا فرص كثيرة للعمل بل حتى كثير من المواطنين عاطلون عن العمل....قد تكون صفة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا مفيدة للذين يتمتعون بمؤهلات خاصة كالأطباء والممرضين والممرضات وخبراء الحاسوب. لكن، أنَّى لكثير من الليبيريين الحصول على هذه المهارات الفنية؟

وأجمع اللاجئون السابقون ممن خضعوا للمقابلة في عام ٢٠١٥ على أنَّ اقتصاد المخيم كان يزداد ضعفاً خلال السنوات

الماضية. ويعود ذلك في بعض أسبابه إلى تغير التركيبات السكانية في المخيم. ففي مجتمعات اللاجئين، من الشائع أن يكون الأغنياء والميسورون من أول من يخرج من المخيم أو يعود إلى بلده. واستجابة للضغوط السابقة الرامية إلى دفع اللاجئين للعودة واستجابة لوقف منحهم وضع اللاجئ، اتبع اللاجئون الليبيريون النمط ذاته. كيفين، لاجئ سابق عاش في غانا منذ منتصف التسعينيات، يقول:

إقتصاد المخيم في احتضار. كثير من المشروعات الصغيرة أُغلقَت بسبب انخفاض عدد الزبائن. فمعظم الأغنياء رحلوا عن غانا قبل وقف وضع اللاجئ. وكانوا من قبل يساعدون الفقراء لكنهم [الأغنياء] رحلوا ولم يبقَ من الليبيريين سوى الفقراء.

في غانا بعد رحيل الميسورين، بقي الأشخاص المستضعفون بقليل من المهارات والموارد الاقتصادية اللازمة لتأمين سبل كسب الرزق وزاد ذلك من نسبة اللاجئين المفقَّرين الباقين في المخيم. وبمعنى آخر، كان اللاجئون السابقون الأقل قدرة على الاستفادة من خطة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للدمج هم نفسه الذين تُركوا في المنفى ليتدبروا أمورهم تحت مسمى «المهاجرون الاقتصاديون».

«حل» المشكلة أم التستر على الإخفاق؟

بالنظر إلى هذه النتائج، لا بد من إخضاع جدوى خطة المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا للدمج «كحل» إلى التمحيص والتدقيق. فأولاً، لم يحقق توفير تصريح العمل والإقامة بحد ذاته إلا قليلاً من الفائدة في تيسير دمج ما تبقى من الليبيريين في غانا. فمعظمهم يشاركون في سبل كسب الرزق القائمة على اقتصاد المخيم ولا يحتاجون كثيراً إلى الانتقال إلى خارج المخيم لكسب الرزق عدا عن أنَّ قليلاً منهم قادرون على تحمل نفقات النقل إلى النشاطات الاقتصادية في الأسواق الخارجية.

وثانياً، هناك معوقات حقيقية أمام الدمج منها العوائق اللغوية وانتشار ظاهرة رهاب الأجانب بين المواطنين. وبما أنَّ معظم الحكومات المضيفة تكره دمج اللاجئين، لم تبذل الحكومة الغانية ولا مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلا قليلاً من الجهود في تجهيز البيئة المناسبة لإنجاح إدماج ما تبقى من الليبيريين.

وثالثاً، لا ينبغي أبداً تجاهل محدودية قدرات استيعاب اللاجئين في منطقة غرب أفريقيا. فمعظم الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا تعاني من ركود في اقتصاداتها ومن ارتفاع معدلات البطالة وحتى لو مُنح اللاجئون الليبيريون السابقون حرية الحركة إلى الأسواق في الدول المجاورة، سيبقى من الصعب تخيل أن يتمكن كثير منهم من تأمين وظيفة آمنة ومجزية.

وهكذا، ينطوي هناك خطورة على تقديم خطة الدمج على المستوى دون الإقليمي المطروح من ناحية أنها تتستر على إخفاق المجتمع الدولي في توفير الحل الدائم لهؤلاء اللاجئين. ومع أنَّ وضع اللاجئ لليبيريين قد توقف، ما زال نفيهم وهجرتهم مستمرين. فليس استبدال تسمية «اللاجئ الاقتصادي» بمسمى «اللاجئ» بديلاً حقيقياً للحل الدائم. بل يمكن إدراجه ضمن «أنصاف الحلول» التي لا تفيد إلا بإخفاء إخفاق نظام اللاجئين العالمي في التعامل مع تحديات اللاجئين السابقين ممن تُركوا بوضع مهاجر غامض وبقليل من الاهتمام من المجتمع الدولي.[٢]

ومن الضروري أن يرصد نظام اللاجئين الدولي عن كثب أوضاع اللاجئين السابقين في غرب أفريقيا للوقوف على ما إذا كانت خطة الدمج التي جاء بها المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا قادرة على توفير حل حقيقي لليبيريين الذين ما زالوا في المنفى. وخلافاً لذلك، سوف «يختفي» في نهاية المطاف اللاجئون غير القادرين على الحصول على الحل الدائم وسوف يزالون من الإحصاءات الرسمية وذلك من خلال رفع صفة اللاجئ عنهم. ونظراً للانتشار الواسع لحالات اللاجئين المطوَّلة في العالم، قد نشهد تزايداً لظاهرة اللاجئين السابقين «المنسيين» في المستقبل القريب.

ناوهايكو أوماتا *naohiko.omata@qeh.ox.ac.uk*
مسؤول بحث رئيسي في مشروع الإبداع الإنساني، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد *www.rsc.ox.ac.uk*

١. أديبوج أ وبولتون أ وليفين م (2007) «تعزيز التكامل من خلال الحركة: حرية الحركة وبروتوكول المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا» ورقة عمل رقم 150، قضايا مستجدة في بحوث اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين www.unhcr.org/476650ae2.pdf
(Promoting integration through mobility: free movement and the ECOWAS Protocol)

٢. لونغ ك (2014) «إعادة النظر في الحلول الدائمة» في فيديان-قاسمية إ ولويشر ج، ولونغ ك وسيغونا ن (محررون) دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية، مطبعة جامعة أكسفورد
('Rethinking Durable Solutions' in *Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*)

التأمل في حالتي ليبيريا وسيراليون

ج أو موسيس اوكيلو

من الدروس التي نتعلمها من حالتي ليبيريا وسيراليون بعد انتهاء النِّزاع فيهما أنَّ الشراكات التي دعَمَ بعضها الآخر والتي أشركت المهجَّرين أنفسهم سهَّلت من الحصول على النتائج السريعة والدائمة.

قبل مدة ليست طويلة، عانت كل من ليبيريا وسيراليون من موجة عنف حادة بل أوشكت كل منهما على الوصول إلى حافة الدول المخفقة. أما اليوم، فتشهد البلدان تحسناً حتى لو أنَّهما ما زالتا تناضلان نحو الأفضل. فما الذي حدث هناك؟ وكيف ابتسم الحظ لهما؟

تميل الحكومات والشركاء الدوليون إلى ترتيب الموارد حسب الأولوية بهدف تدعيم اتفاقات السلام وغيرها من العمليات السياسية المرتبطة بها كالانتخابات. لكنها تفعل ذلك بمعزل عن الحاجات الحساسة التي لا تقل أهمية وعلى حساب تلك الحاجات التي تتضمن على سبيل المثال إنعاش الاقتصاد واستعادة القدرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية. وفي كل من ليبيريا وسيراليون، بُذِلَت جهود كبيرة للتعامل مع هذه القضايا معاً. وإضافة إلى ذلك، كان الأمن وعودة حكم القانون من النواحي الأساسية الأخرى التي تطلبت الاهتمام. وتضمنت الأولويات أيضاً استعادة سلطة الحكومة (كالشركة وغيرها من مؤسسات الحكم) وإصدار الآليات الدنيا اللازمة لتوفير الخدمات. وشهدت الفترة ذاتها إقامة الأسس المبكرة لعودة حكم القانون بما في ذلك إعادة تأهيل المحاكم ومجمعاتها.

فالسنوات الطويلة التي قضاها المهجَّرون في المنفى تسببت في سلب الناس من فرصة تعلم آليات المسايرة التقليدية أو تطويرها. ويواجه الناس الذين يمرون بهذه التجربة تحديات هائلة عندما يواجهون ضرورة إعادة تأهيل أنفسهم بعدد عودتهم إلى الديار. وفي ليبيريا وسيراليون، كان لا بد من توفير الدعم للعائدين على شكل منح مالية وغذاء ومواد المأوى وغير ذلك من مواد الإغاثة الأخرى وذلك في المراحل الأولية لعملية العودة. ومع أنَّ هذا الدعم ساعد في تمكين «الوصول السلس» للعائدين، بقي العائدون يواجهون مشكلات أخرى.

وكان من المهم أيضاً أن تتجنب برامج إعادة الدمج التمييز غير المفيد بين مجموعات المستفيدين أو بين أماكن العودة. فقد تمثلت إحدى أهم الأمور، على سبيل المثال، في ضمان إيلاء الاهتمام الخاص للمحاربين السابقين لكي لا يدعوهم الإغراء إلى بيع مهارتهم الوحيدة التي يمتلكونها (أي خوض الحروب) كما أنَّ التعامل معهم على أنهم فئة متميزة عن العائدين سيكون له آثار سلبية. ولذلك، لم يكن هناك بد من إيجاد نقطة للالتقاء خاصةً على مستوى إعادة الدمج في المجتمعات المحلية حيث انتفى التمييز عن المساعدات التي نظرت إلى الجميع على قدم المساواة وعاملتهم على هذا الأساس. وبالمثل، لم يُمارَس أي تمييز من ناحية النَّازحين داخلياً واللاجئين السابقين العائدين إلى المواقع نفسها. وكذلك لم يكن من المعقول تجاهل حاجات المهجَّرين واللاجئين السابقين العائدين إلى المناطق الحضرية مفضلينها على المناطق الريفية. وكان لا بد من إيلاء الاهتمام أيضاً إلى الأفراد الذين لم يُهجَّروا (الباقين) ممن كانت لهم حاجاتهم أيضاً.

وخلافاً لقضية توفير الخدمات الاجتماعية، هناك أمر في غاية الأهمية لا بد من مراعاته في عملية الاستشفاء بعد النِّزاع ألا وهي ضمان الأمن الغذائي فقد أوهنت الحروب قدرات البلدين الإنتاجية وهجَّرت غالبية أفراد الشريحة الزراعية من السكان. وهكذا، كان لا بد من إيلاء الاهتمام الكبير لتحسين الأمن الغذائي بما في ذلك توسيع رقعة المساعدات الإنسانية والمساعدات الغذائية بالتزامن مع تحسين الإنتاجية الزراعية ودعم مشروعات زراعة الكفاف الصغيرة. ولم يكن هناك بد من الاعتراف بأنَّ الانتقال من الإغاثة إلى الإنماء لم يكن تجربة خطية (بمعنى أنَّ الإنماء لا يأتي إلا مباشرة بعد انتهاء الإغاثة) وأنَّه كان من الضروري توفير المساعدة في مجال الإغاثة بالتزامن مع المساعدة الإنمائية على مدار عدة سنوات.

أما الشراكات بين أجهزة الدولة المجدَّدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص فلا غنى عنها في جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النِّزاع. لكنَّ الاستجابة لحاجات المهجَّرين مهمة معقدة تتطلب إقامة شراكات واسعة النطاق بحيث تتضمن جميع الفاعلين المعنيين: الشركاء الإنمائيين التقليديين والمؤسسات المالية والمانحين ثنائيي الأطراف والهيئات ذات التفويضات المعنية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية بما لديها من معارف إضافة إلى القطاع الخاص ولا ننسى أخيراً وليس آخراً منظمات المجتمع المدني المحلية الأوسع نطاقاً.

ج أو موسيس أوكيلو *jomokello@gmail.com*
ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في ليبيريا (سابقاً)

السلام في كولومبيا وحلول للمُهجَّرين منها

مارتن غوتوالد

مع التطلعات لبزوغ شمس السلام، تنشأ الحاجة لإيجاد الحلول لمن هجَّره النِّزاع على مدى خمسين عاماً. ولن تظهر الحلول دون إيلاء الاهتمام الشامل بالعوامل المؤثرة على النَّازحين داخلياً واللاجئين.

منذ عام ٢٠١٢، تشارك الحكومة الكولومبية في محادثات سلام مع أكبر مجموعة متمردة ومسلحة بالبلاد - القوى الثورية المسلحة في كولومبيا - في خضم النزاع المسلح الذي استمر لأكثر من ٥٠ عاماً وهجَّر أكثر من ستة ملايين شخص. وتوصل الطرفان المتفاوضان لاتفاقيات بشأن التنمية الريفية، والاستعاضة عن المخدرات، والمشاركة السياسية، والعدالة الانتقالية وتعويض الضحايا. وكانت النقاط المتبقية في جدول أعمال المفاوضات صفقة بشأن كيفية تسريح المتمردين ونزع سلاحهم وكيفية تنفيذ اتفاقيات السلام.

وستكون اتفاقية السلام مجرد بداية لفترة انتقالية ستشتمل على مجموعة من التدابير الرامية إلى تقليص مخاطر تعرض البلاد للانزلاق في مغبّة النزاع. ويُعد إيجاد حلول دائمة شاملة للنازحين المحليين الجانب الرئيسي لهذه العملية إذ سيُشرعن - من بين الأسباب الأخرى - إعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين النظام السياسي القائم في الفترة السابقة لإبرام الاتفاقية وسيساهم في إنعاش الاقتصادات المحلية المشروعة والتنمية التشاركية.

ويقوم مفهوم الحلول الشاملة على اعتقاد تطلُّب كل من أهداف الحلول والطبيعة المنهجية لمشكلة النازحين داخلياً واللاجئين ضرورة إقامة النهج الرامي لتحقيق الاسترداد الدائم لحقوق الإنسان على فهم كامل للعوامل المتداخلة المحيطة بالتَّهجير والتّصدي لها تصدياً شاملاً.[1] ويُقابلُ ذلك المقاربات غير الشاملة للحلول التي تُعالِج عوامل التَّهجير والفئات السُّكانية المثيرة للاهتمام والحلول المنعزلة أو المقاربات التي تتوقع خروج الحلول تلقائياً من رحم تدخلات بناء السلام العامة.

جوهرياً، يستلزم مفهوم الحلول الشاملة أسلوباً متكاملاً تتعاون في تنفيذه عدة قطاعات لتحقيق مبدأ الحماية وإيجاد الحلول الدائمة التي تركز على الاعتماد على الذات وإشراك المهجَّرين مشاركة فعّالة في عمليات اتخاذ القرارات. ويجب أن تتآزر الحلول المقترحة معاً سواء أكانت بشأن العودة الطوعية أم الاندماج المحلي أو إعادة التوطين لصالح النازحين داخلياً والعائدين واللاجئين. وينبغي أن يكون الهدف والنتيجة النهائية منها الاستعادة الكاملة لحقوق الإنسان بما لا يتعارض مع إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخلياً[2] والمعايير التي وضعتها المحكمة الدستورية الكولومبية في حكمها التاريخي T-025-٠٢٥ الصادر في ٢٠٠٤. ومن حيث العمليات والهياكل، يتطلب هذا المفهوم أن تضع الحكومة والأمم المتحدة استراتيجية حلول دائمة شاملة في إطار عمل الشراكات المنسقة بين مختلف أصحاب العلاقة المعنيين.

استمرار التَّهجير

منذ عام ١٩٨٥، نزح ٦,٩ مليون شخص داخلياً فرَّ ٦٠٪ منهم إلى الأحياء الفقيرة في أكبر ٢٥ مدينة كولومبية. وعلاوة على ذلك، هناك زُهاء ٣٦٠ ألف كولومبيي لاجئ في البلدان المجاورة والمناطق الأخرى. وقد لجأ معظمهم بطريقة غير شرعية وبالتالي لا يمتلكون وضع الهجرة النظامي ما يجعلهم «كأشباح» تعيش في أراضي بلدان اللجوء.[3] ويعيش غالبية النازحين داخلياً واللاجئين (والعائدين من اللاجئين) في أوضاع التَّهجير المطوَّل.

وعلى الرُّغم من تضاؤل الأعمال العدائية المسلحة بفضل عملية السلام وما ترتب عليها من وقف لإطلاق النار، تمتلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة مثل المتأصلين في القوات شبه العسكرية المُسرَّحين رسمياً أعضاء في أكثر من ٤٠٠ بلدية لا سيما في المناطق الحضرية. وبالمثل، قد تكون بعض جبهات المتمردين المسلحين المتورطين في أنشطة اقتصادية غير مشروعة غير مقتنعة باتفاقية السلام لينزعوا سلاحهم عنهم. وقد تنشأ النزاعات أيضاً في أثناء تنفيذ اتفاقية السلام وخاصة على الأراضي. وباختصار، تغيرت دفة النزاع. فعلى الرُّغم من تقلص عدد المواجهات المسلحة بين أطراف النزاع، أخذ العنف المُنظم أشكالاً جديدة واستمر في إثارة حالات الطوارئ ونزوح السكان.

دور الحكومة

على الرُّغم من بذل الحكومة جهود شاقة باتخاذها لمختلف السياسات والإجراءات في شتى المجالات مثل الصحة العامة والتعليم وتوفير أنشطة دّر الدخل وتعويض الضحايا من

المجتمع الأصلي في اتحاد إمبيرا كاتيو، باجو أتراتو، في مقاطعة تشوكو، كولومبيا، هُجِّر في عدة مناسبات.

خلال إرجاع أراضيهم، تغيب السلطات المحلية عن المشهد أو تمثل دوراً هامشياً في أجزاء كثيرة من البلاد ولا سيما تلك المناطق المتضررة بشدة من التهجير القسري. وبالمثل، لا تكون مواردهم وإمكانياتهم غالباً كافية لمنع التَّهجير والاستجابة له وحله ولا سيما في البلديات منخفضة الدخل.

ويستلزم تعقيد المشكلات المتعلقة بالتَّهجير استجابات تعاونية تشترك فيها الحكومة بأسرها بالإضافة لإتباع نهج يراعي حقوق الإنسان. ومع ذلك، تؤدي محدودية التنسيق بين السلطات - أفقياً بين مختلف مؤسسات الدولة وعمودياً بين السلطات المركزية والمحلية - في كثير من الأحيان إلى الإخفاق في التصدي للمسائل المتعلقة بالتَّهجير. فعلى سبيل المثال، على الرُّغم من فرار غالبية النازحين داخلياً إلى المراكز الحضرية، لم تتبنَّ الحكومة بعد استراتيجية اندماج محلي شاملة للنازحين داخلياً في السياقات الحضرية. وبالمثل، تُعد قدرة سلطات الدولة ورغبتها في مرافقة حركات العودة الطوعية وإعادة التوطين ومتابعتها محدودة.

ويعترف قانون الضحايا وإعادة الأراضي الصادر في عام ٢٠١١ بوجود النزاع المسلح ونطاق التهجير القسري وينص على منح التعويضات لضحايا النزاع المسلح بمن فيهم النازحين داخلياً. وترمي التعويضات لبناء جسر تجاه إعادة الإدماج الدائم للنازحين داخلياً. وفي الواقع العملي، ركزت معظم جهود الحكومة على المساعدات قريبة الأجل والتعويضات المالية بدلاً عن عمليات إعادة الإدماج بعيدة الأمد والتدخلات المُنَسقة والمستدامة لمؤسسات الدولة.

خطط التنمية الريفية والحضرية

تعهد الطرفان المتفاوضان حول اتفاقية السلام بتعزيز البنية التحتية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والحكم الرشيد في المناطق الريفية التي كانت تخضع لسيطرة القوى الثورية المسلحة في كولومبيا. وهذا أمر منطقي بالنظر إلى أن استمرار الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية كان جزءاً أساسياً من النِّزاع المسلَّح.

وليس من المُستغرب حينئذ أن نرى تركيز خطط التنمية العامة للحكومة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي ينسجم مع أولويات التنمية للحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام في كولومبيا على المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه، فرَّ غالبية النازحين داخلياً إلى المناطق الحضرية وعزفوا عن العودة إلى مجتمعاتهم الريفية الأصلية. وفي حين يدعو الفاعلون الدوليون لاتباع مقاربة شاملة للتنمية تقر بالروابط بين الريف والحضر، لم تبزغ أي اتفاقيات بشأن السياسات اللازمة لإدماج ملايين النازحين داخلياً إلى المناطق الحضرية. ومن الجدير بالذكر أنَّه لم تقترح أي خطط إطار عمل استراتيجي للحلول التي قد تساعد النازحين داخلياً واللاجئين العائدين.

وفي السياق نفسه، يركز الفريق القطري الإنساني على تلبية الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بحالات الطوارئ الإنسانية المستمرة في البلاد ويتجاهل بالتالي احتياجات إعادة الإدماج بعيدة الأمد للنازحين داخلياً والعائدين. ويُشير غياب الهياكل التي تسد الثغرات في هيكلية أعمال التنسيق الإنساني وآليات التنسيق التي وضعها فريق الأمم المتحدة القطري إلى عدم تعاون الفاعلين المعنيين بالتنمية وبالمجال الإنساني في الوقت الراهن بالطريقة المنهجية المشتركة اللازمة لدعم النازحين داخلياً والسلطات في إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم.

اللجوء وإعادة اللاجئين

في حين بدأت الحكومة في تقديم تعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أفرزها النِّزاع المسلَّح، أجفلت وضع إطار عمل شامل ينظم إعادة اللاجئين طوعياً وإعادة إدماج من يُسمَّون «بالضحايا في الخارج». فعلى سبيل المثال، تقدم الحكومة دعم إعادة اللاجئين للكولومبيين المقيمين بالخارج الذين ينظمون عودتهم من خلال القنصليات في بلدان اللجوء. ومع ذلك، لا يتلقى اللاجئون العائدون من تلقاء أنفسهم أو المجبرون على العودة دعماً بعيد الأمد لإعادة إدماجهم من الدولة.

وبالمثل، لم تبذل الحكومة أي جهود لوضع آليات ثلاثية الأطراف مع بلدان اللجوء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعملية الاندماج المحلي للاجئين الكولومبيين العازفين عن العودة إلى ديارهم. وهذا على الرغم من المناشدات القوية التي أجرتها المنظمات غير الحكومية الكولومبية وجمعيات الضحايا بالخارج لتشكيل - في إطار مفاوضات السلام - لجنة فرعية معنية بقضايا اللاجئين. وعلى نهج مثال المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى (سيرفكا) وعمليته التي أبرزت مشكلة النُّزوح في مبادرة السلام في أمريكا الوسطى وسعت لإيجاد حلول إقليمية للنّازحين واللاجئين، دعوا كذلك لعقد مؤتمر إقليمي لتعزيز الوصول لحلول دائمة للاجئي المنطقة والمجتمعات المضيفة من خلال إتباع نهج الإغاثة والتنمية المتكاملة.[٤]

دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

تُعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى الآن الجهة الفاعلة الدولية الوحيدة في المنطقة التي وضعت استراتيجيات حلول شاملة للكولومبيين النازحين في كولومبيا والمُهَجرين منها في البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى مساعدة السلطات على تسهيل عودة المجتمعات النّازحة أو الاندماج المحلي أو إعادة التوطين حيث الظروف مواتية لذلك، تعمل المفوضية مع النازحين والدول المستضيفة في جميع مراحل هذه العملية. وساعدت جمعيات الضحايا أيضاً في بلدان اللجوء على إعادة التواصل مع الحكومة.

وقد اختارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بموجب مبادرة الحلول الانتقالية[٥] - وهي عبارة عن مشروع مشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويهدف لتعاون السلطات الوطنية مع النازحين والمجتمعات المضيفة وإيجاد حلول دائمة - إذ اختارت ١٧ مجتمعاً محلياً في جميع أنحاء البلاد بالمناطق الريفية والحضرية وسارت على ثلاثة خطوط عمل: تحسين المستوى المعيشي (الأرض، والسكن، والحصول على الخدمات الأساسية، والتنمية الاقتصادية المحلية) والتعزيز التنظيمي والمؤسسي وحماية الضحايا وحقوقهم. واشتملت مبادرة الحلول الانتقالية على مشروعات إدماج حضرية محلية مثل تقنين المستوطنات غير الرسمية ومشروعات العودة وإعادة التوطين. وتستخدم الآن المفوضية الدروس المستفادة من هذه المشاريع لتعزيز سياسة شاملة بشأن الحلول مع السلطات الوطنية بحيث يمكن للحكومة تكرار هذه المشروعات في مناطق أخرى من البلاد بمجرد توقيع اتفاقية للسلام.

وفي دول مثل الإكوادور وكوستاريكا التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الكولومبيين، تبنت المفوضية استراتيجيات شاملة للاندماج المحلي وأعادت توطين لاجئين كولومبيين من الإكوادور وكوستاريكا أيضاً في بلدان أخرى بالمنطقة. وكان إطار ذلك خطط عمل البرازيل والمكسيك والمبادئ الدولية بشأن التضامن وتشارك المسؤوليات بين البلدان الرئيسية التي تستقبل اللاجئين والبلدان الأخرى في المنطقة.

وحظت الهجرة الإقليمية أيضاً باهتمام خاص. فعلى سبيل المثال، في إطار عمل مشروع حركة العمالة العابرة للقوميات، حصل اللاجئون الكولومبيون في الإكوادور على تصاريح إقامة لمدة عامين في البرازيل دون أن يفقدوا وضعهم كلاجئين في الإكوادور. وسمح لهم تصريح الإقامة بالحصول على حقوقهم وخاصة منها الحق في العمل والتعليم بجانب الخدمات العامة ويمكن أن يتحول لتصريح دائم في يوم من الأيام.[٦]

الخلاصة

تتعامل الحكومة الكولومبية والأمم المتحدة والبلدان المانحة مع مسألة تهجير النازحين داخلياً واللاجئين الكولومبيين على أنها قضية إنسانية في المقام الأول. وهذا يُفسِّر إخفاق مختلف أطر عمل بناء السلام والتنمية في وضع مقاربات

توحد الجهود الحكومية والتنظيمية وبالتالي تُخفق في معالجة ضرورات إعادة الإدماج للنازحين بطريقة شاملة وصريحة.

وإذا ظلت قضية النُّزوح المطوَّل لنحو ٦,٩ مليون نازح داخلي - ١٤٪ منهم كولومبيون - مهجورة دون حلول، فمن المحتمل أن تُصبح عقبة كبيرة على طريق عملية بناء السلام. وفي الوقت نفسه، قد يستعيد البحث عن حلول لقضية النازحين داخلياً واللاجئين الزخم بمجرد توقيع اتفاقية سلام نهائي. وبالرغم من عدم وضع الحكومة لاستراتيجية حلول شاملة لقضية النازحين داخلياً واللاجئين، قد تنجح مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - بالتعاون مع مجتمعات النازحين داخلياً وجمعيات الضحايا والمنظمات غير الحكومية - في إدخال موضوع الحلول ضمن خطة الاستجابة السريعة للحكومة وضمن خطط التنمية المحلية. وتماشياً مع خطة عمل البرازيل لعام ٢٠١٤[٧]، تكتسب استراتيجية الحلول الدائمة الإقليمية التي توحد كولومبيا وبلدان اللجوء والمجتمع الدولي أهميتها أيضاً لأنها تُوجِدُ التآزر بين عمليات الاندماج المحلي وإعادة التوطين والعودة الطوعية للاجئين الكولومبيين والضحايا الآخرين للنزاع المسلَّح.

مارتن غوتوالد *gottwald@unhcr.org*
نائب الممثل، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في كولومبيا *www.unhcr.org*

١. جوتوالد م (2012) «عودة إلى المستقبل: مفهوم الحلول الشاملة» مجلة مسح اللاجئين ربع السنوية، 31(3)
http://rsq.oxfordjournals.org/content/31/3/101.full.pdf+html
('Back to the Future: The Concept of Comprehensive Solutions', *Refugee Survey Quarterly*)
٢. http://tinyurl.com/IASC-IDP-Framework
٣. جوتوالد م (2004) «حماية اللاجئين الكمبوديين في منطقة الأنديز: صراع في مواجهة الحجب» المجلة الدولية لقانون اللجوء، 16(4)
('Protecting Colombian Refugees in the Andean Region: the fight against invisibility', *International Journal of Refugee Law*)
٤. المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى (سيرفكا)
www.refworld.org/pdfid/4370ca8b4.pdf
٥. www.refworld.org/docid/517511934.html
وتحديث 2015على www.unhcr.org/555342005540.html
٦. انظر، مونتينيغرو، ك. (2016) «الحماية الاجتماعية: أيكون ذلك الحل الرابع الدائم؟» نشرة الهجرة القسرية، العدد 51
www.fmreview.org/ar/destination-europe/montenegro
٧. www.acnur.org/cartagena30/en/brazil-declaration-and-plan-of-action

وجهة نظر البنك الدولي

جوانا دي بيري

يضفي البنك الدول خصائص فريدة من نوعها على الدور الذي يمكن أن يُمثِّله في تعزيز المرحلة الانتقالية من الدور الإنساني إلى التنمية، كما أنه يعمل بشكل لا يُستهان به على زيادة مشاركته في التعامل مع التهجير القسري.

ما يقدمه البنك الدولي من مزايا لا يكمن في تحديد ومعالجة الحاجات الإنسانية قريبة الأمد أو الحاجات الإنسانية للمهجَّرين، فذلك أمرٌ تركز عليه المنظمات الأخرى تركيزاً جيداً. فهو ليس مؤسسة تنموية ومن هذا المنطلق، ينصب تركيزه على معالجة آثار التهجير الممنهجة على المدى البعيد ضمن السياق الإنمائي الأوسع نطاقاً الذي تندرج تحته تلك الاحتياجات.

وتشتمل مشاركته الحالية على إعداد أو تنفيذ مشاريع التمويل التي تعالج التهجير وآثارها على المجتمعات المضيفة في أذربيجان وجيبوتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية و إثيوبيا والأردن ولبنان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا بالإضافة إلى مراجعة ومراجعة سياسة التهجير مثل تقييم الاتجاهات الجديدة لمخططات إعانة النازحين داخلياً في جورجيا.[١] كما تتضمن مشاركة البنك أيضاً مجموعة واسعة من الأعمال التحليلية مثل دراسة مدى حاجات التنمية للنازحين في جميع أنحاء منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا[٢] والقرن الإفريقي[٣] بالإضافة إلى تحديد مستويات الفقر لدى المهجَّرين السوريين في لبنان والأردن[٤] والمهجَّرين من دولة مالي في جميع أنحاء جنوب أفريقيا.[٥]

تحديد مجموعة مختلفة من الحاجات

في تنزانيا، تعيق العزلة الجغرافية للمستوطنات وضعف إمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية إلى درجة كبيرة من قدرة اللاجئين البوروندين السابقين على المدى البعيد على كسب دخلٍ من إنتاجهم الزراعي، وفي هذه الحالة تظهر ضرورة العمل مع الحكومة لإتاحة الوصول

٢٣ فرداً من عائلة واحدة يعيشون في بناء مجتمعي في قرية كاناتلي التركية بعد أن فرُّوا من ديارهم في كوباني، سوريا عام ٢٠١٥.

إلى الأسواق من خلال تحسين البنى التحتية التي تصل المستوطنات بالمنطقة الأوسع.

وفي تركيا، يتمثل أحد أعظم التحديات التي تنتج عن وجود اللاجئين السوريين - الذي يسبب بعض الاستياء بين العائلات التركية المحلية - في ارتفاع أسعار الإيجارات الكبير المرتبط بازدياد طلب اللاجئين السوريين على المساكن المستأجرة. ويضاف إلى ذلك القيود السابقة على سوق الإسكان وتأخر الفترة الزمنية الفاصلة بين الحاجة للسكن وإتاحته بمعدل تسع سنوات.[٦] وتظهر الحاجة هنا إلى استكشاف الخيارات المتاحة مع الحكومة التركية للاستجابة لحاجات إسكان اللاجئين مثل القسائم والمساعدات الحكومية في بدل الإيجار دون التسبب بتشويه سوق السكن للعائلات التركية المحلية.

وفي جورجيا، يعيش ٤٥٪ من النَّازحين داخلياً تحت خط الفقر الوطني مقارنة بنسبة ٤١٪ من غير النَّازحين داخلياً. بيد أنَّ الفرق الأكبر موجود في مصادر الدخل الأسري، متمثلةً بنسبة ٣٧٪ من دخل الأسر المستمدة من المساعدات الحكومية بالمقارنة مع ما لا يزيد على ٢٦٪ لغير النَّازحين داخلياً. وبما أن هذا الأمر مرتبط بالعجز عن كسب المال من خلال الإنتاج الزراعي الذي ينتج عن ضعف في القدرة على الوصول إلى الأراضي، يعمل البنك الدولي مع الحكومة على تحسين الوصول إلى الأراضي من خلال مشروعات ريادية للنازحين داخلياً من خلال عقود الإيجار، وهي مقاربة تعالج بشكل خلاق القيود المفروضة على قدرة النّازحين داخلياً على امتلاك الأراضي من خلال منحهم حقوقاً رسمية بامتلاكها.[٧]

تطبيق مجموعة مختلفة من الأدوات

يمكن لإدراج النازحين والعائدين والنَّازحين داخلياً في تقييمات الفقر النموذجية الوطنية أن يولد بيانات مفصلة **لمقارنة الفقر والمعايير المعيشية** للنازحين مع مستويات الفقر الوطنية وبالمقارنة مع المجتمعات المضيفة، وتعتمد تقييمات حاجات النازحين في كثير من الأحيان على عينات ذات أحجام صغيرة ولا تستخدم مقاييس المقارنة الوطنية ولا تستخدم مؤشرات الاستضعاف أو الفقر. وهذا يحد من إمكانية الاستفادة من البيانات لأغراض الاستهداف والسياسات. ونظراً للدعم الفني الذي يقدمه البنك الدولي لكثير من الحكومات في تنفيذ المسوحات المنتظمة لقياس مستويات المعيشة وغيرها من الدراسات الاستقصائية النموذجية الوطنية، فإن البنك الدولي في

موقع جيد يمكِّنه من إدماج الفئات السكانية النازحة في هذه الأدوات إما عن طريق منهجيات مهيأة أو استراتيجيات مبتكرة لاستخلاص العينات من المجموعات.

يتضمن التخطيط المجالي تصميم الحلول الإنمائية لمستوطنات المهجرين ومخيماتهم من خلال تقييم ومعرفة السياق الأوسع المكاني والتخطيطي، ففي تنزانيا، على سبيل المثال، هناك قيود شديدة تعيق من قدرة المقيمين على المدى البعيد في مستوطنات اللاجئين السابقين على الوصول إلى الماء لأنَّ الآبار السطحية والعميقة تتعرض للجفاف والتلوث وغالباً ما تعاني من سوء الصيانة. وتشير نصائح الخبراء الفنيين إلى أن الحل الناجع يكمن في ربط الاحتياجات المائية للمستوطنة في عملية جمع البيانات وتخطيط مكاتب الأحواض المائية الحكومية المعنية. لكنَّ ذلك لم يحدث حتى الآن، لأن المستوطنة لا تعَدُّ جزءاً من البنى الحكومة المحلية بل تدار من خلال ترتيبات منفصلة ومتطابقة بموجب قانون اللجوء الوطني.

وتدار الاستجابات للأشخاص المهجرين غالباً وتمول بالتوازي مع تنفيذ مشروعات التنمية الرئيسية. و يمكن أن ينتج عن ذلك تهميش للمهجرين وإقصائهم من الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع نطاقاً وقد ينتج عنه بعض أوجه القصور. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، تبين أن المراكز الصحية التي تمولها الهيئات الإنسانية كانت أكثر تكلفةً بنسبة ٤٧٪ من تلك التي تمولها الحكومة بالمستوى ذاته. وبما أن تمويل البنك الدولي يمر من خلال منظومات حكومية، فهذا يمكن أن يسهل من توسيع البنى والعمليات والموارد الحكومية القائمة الموجهة نحو الفئات السكانية المهجَّرة. ويمكن أن يسهم ذلك أيضاً في تعزيز تلك المؤسسات القائمة خلال تلك العملية.

الفرص والتَّحديات

مع ازدياد سعي الحكومات وأصحاب المصالح المعنيين الآخرين للحصول على البدائل للمخيمات والبدائل للحلول الدائمة التقليدية: العودة أو إعادة التوطين في بلد ثالثة أو الاندماج المحلي وتسهيل اعتمادهم على أنفسهم، تظهر تحديات جديدة تمثِّل ضغوطاً اقتصادية واجتماعية على المجتمعات المضيفة و تسبب عجزاً في الخدمات و فرص العمل واحتمال ظهور التوترات الاجتماعية.

وفي حين أن أُدوات البنك الدولي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد هذه المسائل وتخفيفها، لا تخلوا مقارباته وخطط التمويل لديه من التحديات بل لا تملك إلا أن تبقى أبداً مجرد جزء من عملية أكبر لمساعدة المتأثرين بالتَّهجير القسري بهدف تحسين حياتهم. فأولاً هناك الحساسية السياسية التي تشعر بها الحكومات المضيفة إزاء مسألة الاقتراض من البنك الدولي للإنفاق على اللاجئين (أي غير المواطنين) التي يتبعها طبعاً واجب السداد. وثانياً، قد تقوِّض الحكومات المضيفة من الاستجابة للتهجير بسبب القيود التي تفرضها سياسة الحكومة الخاصة تجاه النازحين، مما يتطلب مفاوضات دقيقة. وأخيراً، هناك أحياناً حوافز تقدم للحكومات للحفاظ على استمرارية الاستجابة الإنسانية لعدة أسباب منها على سبيل المثال الرغبة في المحافظة على التصور بأن وجود النازحين أمرٌ مؤقت أو أنه مصدر لضخ موارد إضافية.

جوانا دي بيري *jdeberry@worldbank.org*
مختصة رئيسية في مجال التنمية الاجتماعية - مجموعة البنك الدولي - *www.worldbank.org*

١. البنك الدولي (2016) جورجيا: الانتقال من المساعدات القائمة على وضع اللجوء إلى المساعدات القائمة على الحاجات للنازحين داخلياً (*Georgia: transitioning from Status Based to Needs Based Assistance for IDPs*)
٢. البنك الدولي/ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) التَّهجير القسري في منطقة البحيرات العظمى: مقاربة إنمائية (*Forced Displacement in the Great Lakes Region: A Development Approach*) 21708/http://hdl.handle.net/10986
٣. البنك الدولي/مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) التَّهجير القسري والهجرة المختلطة في القرن الأفريقي (*Forced Displacement and Mixed Migration in the Horn of Africa*) http://hdl.handle.net/10986/22286
٤. البنك الدولي/ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2016) رفاه اللاجئين السوريين: شواهد من الأردن ولبنان» (*The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon*) http://hdl.handle.net/10986/23228
٥. البنك الدولي (2015) الأثر الاقتصادي-الاجتماعي للأزمة في شمال مالي على المهجَّرين (*Socioeconomic Impact of the Crisis in North Mali on Displaced People*) http://hdl.handle.net/10986/21868
٦. البنك الدولي (2015) استجابة تركيا لأزمة اللاجئين السوريين والطريق القادم (*Turkey's Response to the Syrian Refugee Crisis and the Road Ahead*) http://tinyurl.com/WorldBank-TurkeySyria-2015
٧. هوفي ج. (2013) دعم سبل كسب الرزق للنازحين داخلياً في جورجيا: مراجعة الممارسات الحالية والدروس المستفادة، واشنطن العاصمة، البنك (*Supporting the Livelihoods of Internally Displaced Persons in Georgia*) http://tinyurl.com/WorldBank-Hovey-Georgia-2013

العمل الإنساني وتغيير العلاقات بين الجنسين

ميليندا ويلز وغيتا كوتيبارامبيل

هناك قيمة تتأتي من إيجاد مساحة ضمن الاستجابة الإنسانية للاستثمار في التدخلات التي تتجاوز معالجة المخاطر والاحتياجات المباشرة. وهذا هو الحال بالضبط فيما يتعلق بتمكين المرأة.

عندما افتتح مركز واحة المرأة والفتاة في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن في أواخر عام ٢٠١٢، كانت مجرد أرض ترابية قاحلة مُحاطة بمقطورات مسبَّقة الصنع وسياج. ومع نهاية عام ٢٠١٤، سرعان ما مُلِّئت ساحة «الواحة» بالجداريات الملونة وتدلت النباتات المُعلَّقة من الأُصُص المصنوعة من زجاجات المياه المعاد تدويرها وصارت أصوات الأطفال التي تنبعث من نوافذ مركز الأطفال لتُسمع القاصي والداني ترج المكان وهم يصرخون ويلعبون ويتعلمون . وتُطالعك النساء وهن يعملن ويتجاذبن أطراف الحديث ويحتسين القهوة ويصرخن ويسترحن ويمزحن ويضحكن.

وقد أُجبِرت غالبية النساء اللاتي انضممن إلى الواحة على أن يُصبحن معيلات لأسرهن بسبب ظروف النزاع في سوريا. وبعد أن نَجين من وحشية النزاع في ديارهن، واجهن مسؤوليات جديدة وعارمة في حياة المنفى. ولكنَّ قليلاً منهن شعرن أنهن مستعدات لمجابَهة هذا التحدي. والحياة في الزعتري، كما أخبرتنا كثير من النسوة، تتناقض تناقضاً كبيراً مع الحياة في سوريا تحدد الثقافة فيها الأدوار الاجتماعية المناطة للجنسين.

وفي السياقات الإنسانية، غالباً ما تكون الاستجابات التي تستهدف النساء والفتيات في سن المراهقة مقتصرة على جوانب الصحة الإنجابية والحماية والتصدي للعنف القائم على الجندر. ولذا، يُمكن أنْ يُمثِّل النهج الاستباقي الذي يُوفر حيزاً مادياً للنِّساء حافزاً مهماً للنِّساء المُطالبات بمساحة اجتماعية وسياسية أكبر أيضاً. وبمجرد إتباع هذا النهج، ظهرت روايات مُشجِّعة للنِّساء اللاجئات وهن يضعن الاستراتيجيات الفردية والجماعية لتلبية احتياجاتهن. وتعرب النِّساء كذلك عن زيادة ثقتهن في قدرتهن على مواجهة التحديات التي سيُواجهنها في أثناء التَّهجير على الأمد المتوسط والبعيد.

الاستضعاف والتمكين

تزيد الأزمات الإنسانية المخاطر التي يجابهها المهجَّرون وأسرهم في عدد من المناطق، بما في ذلك التعرض لجميع أشكال العنف القائم على الجندر والتجنيد القسري والاستغلال في العمل كعمالة الأطفال. والنساء والفتيات في جميع الفئات العُمرية أكثر المستضعفين. ويرجع ذلك لعدة عوامل، مثل: الانفصال الأُسَري، وانهيار القانون والنظام وأنظمة الحماية التقليدية، وعجز المُهجَّرين عن تلبية معظم احتياجاتهم الأساسية، ما يدفعهم لتبني استراتيجيات مسايرة قد تضر بهم. وعلى الرُّغم من أهمية تدخلات الوقاية والاستجابة التي تُعالِج قضايا الحماية، من المهم مراعاة الفرص التي قد تُسببها تلك الصدمات الهائلة أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد يمنح التَّهجير المُفاجئ امرأة ما فرصة التخلص من شريك حياتها السيئ لتجد نفسها في المقابل مجبرة على تبني أدوار جديدة لدعم أسرتها بطرق غير متوقعة أو تُثبت ذاتها وتتصدر وضع حلول للتَّحديات الجديدة التي تواجه أسرتها أو مجتمعها.

ومع ذلك، لا تُعتَمد لغة التمكين دائماً في السيناريوهات الإنسانية وغالباً ما تُرجأ مسألة المساواة بين الجنسين كقضية من قضايا التنمية. ومن الأهمية بمكان إدراك مدى عِظَم مسألة تمكين المرأة في سياق العمل الإنساني وإيلاء الأولوية لتوفير المساحة المادية والاجتماعية والسياسية للنِّساء اللاجئات من خلال البرامج، مثل: برنامج «الواحة» إذ يؤكد مثل هذا النوع من البرامج على الحوار مع النِّساء بشأن احتياجاتهن وتطلعاتهن، ويُسفر عن تدخلات بعيدة الأمد تُعالِج أهداف تحقيق مبدأ الحماية الحاسم وتفعيل المشاركة وتحسين سبل كسب الرزق.

وقد أتاح برنامج «الواحة» عدداً من السيناريوهات المتنوعة التي تجاوزت ببراعة تحليل المخاطر وأوجه الاستضعاف لاستكشاف مدى القدرة على تعزيز استراتيجيات المواجهة المُتعاضدة ودعمها ومحاولة التعرف على أساليب تحقيق ذلك. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمراعاة الهيكل المادي والاجتماعي للمساحة التي تحتاجها اللاجئات من النِّساء والفتيات. فبجانب مسائل الحماية الخاصة اللاتي يواجهنها نتيجة لنوعهم الاجتماعي، فهن بحاجة إلى الاعتماد على الذات أيضاً بجانب آليات المشاركة المدنية التي تُيسّر مُشاركتهن في الحياة المجتمعية واتخاذ القرارات. وفي ضوء هذا النهج الشامل، تبدأ النِّساء في إعادة بناء ثقتهن بأنفسهن التي ربما تراجعت بفعل فصلهن قسراً عن أدوارهن التقليدية.

ووفقاً لتقرير أصدرته مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مؤخراً، تُدير زُهاء ١٤٥ لاجئة سورية شؤون أسرهن بمفردهن في الوقت الراهن[1] وهذا حال كثير من النِّساء اللاتي يعشن في مخيم الزعتري . وعلى الرَّغْمُ من هذا البرهان، تُصنَّف الاستراتيجيات

الإنسانية دائماً - وعلى نحو غير مقبول - النِّساء والفتيات كفئة «مستضعفة» دون وضع تعريف دقيق لمعنى الاستضعاف.

ولا تُعرَّف برامج مثل «واحة المرأة والفتاة» المتأثرات بوصفهن «مهجَّرات» وحسب ولكنها تُشرِكهن وفقاً لقدراتهن وتطلعاتهن السابقة بوصفهن محاميات ومعلمات ومستشارات وطبيبات ومهندسات. ويستخدم هذا النموذج الاستجابة لاحتياجات الحماية والسلامة المباشرة كحجر أساس تنطلق منه التدخلات التي تساعد في تغيير التصور الذاتي لدى النِّساء بشأن قدرتهن على التعايش مع ظروفهن الجديدة وتوفر لهن كذلك مكاناً مناسباً لتستكشف المرأة فيه كامل قدراتها وتطلعاتها.

المشاركة واتخاذ القرارات

في برنامج «الواحة»، تُـزوَّد اللاجئات السوريات بالمعلومات والإحالات والدعم لمكافحة العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له. وتُقدَّم لهن الـدورات التعليمية والإرشادية التي تهدف لتعزيز المهارات الحياتية بما فيها محو الأمية وتعليم اللغات والتوعية الصحية وأسس تحسين الرفاه. ونتيجة لتقييم مهارات المشاركات في البرنامج، أُقيمت ورش عمل لتعليم الخياطة وتصفيف الشَعر. وتتطوع النِّساء اللاجئات في ورش العمل هذه التي تُقدَّم في المُقابل خدمات مجانية للمُقيمين بالمُخيم. ويمهد ذلك الطريق لمشاركتهن في تنمية مهاراتهن التسويقية وتعزيزها بجانب الشعور بالرضا لتقديم خدمات قيّمة لمجتمعهن. وأخيراً، تحظى المشاركات بالبرنامج على التدريب في مجال المشاركة المدنية وتدريب المتابعة. وصُمِّم هذا البرنامج خصيصاً للنِّساء اللاجئات لتيسير تنمية مهارات الاستراتيجيات والقيادة لتعبئة الجهود بشأن القضايا المهمة داخل مجتمعاتهن.

ويكمن الغرض من تخصيص المساحات الآمنة مثل واحة المرأة والفتاة في توفير الظروف الملائمة لتُثبت النِّساء والفتيات ذاتهن أو ليمثلن دوراً في اتخاذ القرارات بمجتمعاتهن. وتُعَد المشاركة في هياكل اتخاذ القرارات مفتَاح التزامات المُساءَلة في الاستجابة الإنسانية. ومع ذلك، نُخفِقَ غالباً إخفاقاً ذريعاً في تفعيل قيادة النِّساء ومشاركتهن بحجة أَنَّ العوامل الثقافية أو الحاجات المُلِحة تقف عقبات في طريقنا. وفي مثل هذه البيئة، يبدو أنَّ اتخاذ القرارات أمر بعيد المنال بل قد يبدو أنَّه ترف أصلاً، لكنَّ النِّساء في الواحة يُعربن عن رغبتهن في الحصول على فرصة لتحديد معالم حياتهن واحتياجاتهن وتطلعاتهن وتربط كثير منهن مشاركتهن في البرنامج بشعور استعادة كرامتهن. وبالمثل، أشارت مشاركات الواحة في سياقهن إلى اللجان القائمة على مفهوم التوزان بين الجنسين (٥٠٪) إذ توجه الرأي العام لهنَّ في أنَّ هذه اللجان لا تحقق الهدف المفترض للمساواة في المشاركة بين النساء والرجال بسبب الأدوار الثقافية التي تحدد شكل التفاعلات القائمة بين الرجال والنساء، وكذلك بسبب تهديد الرجال للنساء في بعض الحالات ما يُجبِر النساء في نهاية الأمر على الانسحاب.

ولضمان تعيين هياكل اتخاذ القرارات المجتمعية وفقاً لشروط النِّساء في المشاركة ولضمان إيصال أصواتهن عبر الهيئات العاملة في مخيم الزعتري للاجئين، استفادت الهيئات الكبيرة في إدارة المُخيم وتعبئة المجتمع من موارد برنامج «الواحة» لاستضافة اللجان النسوية. ومن الأهمية بمكان التمييز بين الأوضاع التي لا تشارك بها النِّساء من جهة وافتراض عدم رغبتهن في المشاركة من جهة أخرى. وعلى الرَّغْمُ من ضعف مشاركة النِّساء عموماً في هياكل لجان مخيم الزعتري للاجئين، تمكّنت مجموعة من النِّساء من التواصل مع كوادر برنامج الواحة وطلبن تلقي دورات في اللغة الإنجليزية ومحو الأمية العربية حتى يتمكنَّ من تبليغ قضيتهن لمتخذي القرار الذين يتحدث غالبيتهم الإنجليزية في المجتمع الإنساني.

تلك ليست قصة مجرد ضحايا ولكنها قصة نساء ناجيات من النزاع ومدعومات لاتخاذ خطوات جادة على طريق إقامة عالم جديد وحياة مختلفة لأنفسهن وأسرهن. ولا يجب إغفال أنَّ كثيراً من أولئك النِّساء كن مُحترفات في مجال ما قبل أن يُمسِينَ لاجئات. وأخبرتنا أولئك النِّساء بأنهن لا يرغبن في وصفهن بالضحايا أو بمتلقيات المساعدات وحسب بل بنساء يشاركن بفاعلية في عملية وضع استراتيجيات جديدة للتقدم في مواجهة ظروفهن الراهنة. وعلى مقاربات التعافي في مرحلة ما بعد النّزاع إيجاد مساحة لتمكين النِّساء ولإتاحة المجال من الاطلاع على جميع جوانب هذه القصة.

ميليندا ويلز *melindawells@gmail.com*
مستشارة النوع الاجتماعي والسياسة الإنسانية.

غيتا كوتيبارامبيل *grits71@hotmail.com*
عضو في قوائم مشروعي جينكاب (مشروع القدرات الاحتياطية للجندر) ونوركاب (مشروع القدرات النرويجي)

الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتبتين ولا تعكس بالضرورة رأي المنظمات اللاتي ينتمين إليها.

١. تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2014) نساء وحدهن: صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء
http://womanalone.unhcr.org/mobile/#_ga=1.72256083.1140573610.1389696781
(*Woman Alone* : *The fight for survival by Syria's refugee women*)

نهج مراعٍ للسن للحلول الدائمة

آنا موشنياغا وميكايلا فانوري

يواجه المُسنُّون على الأرجح عقبات خاصة في عملية النُّزوح، ومع ذلك تتبع الحلول الدائمة التي تضعها كثير من الدول غالبًا نهج «حل واحد مناسب لجميع الحالات». ويمكن أن يُخفف تنفيذ الحلول الانتقالية والعملية في الوقت نفسه على الأقل من بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية السيئة التي يفرضها النُّزوح على المسنِّين.

هناك عدة تدخلات تخدم احتياجات المسنِّين النازحين، ونادرًا ما تُوثَّق أوضاعهم في أوقات النزاعات والكوارث. ويعكس حجب النازحين المسنِّين من البيانات والبرامج اللاحقة القصور في تشخيص أوجه الاستضعاف الخاصة واحتياجات فئات محددة ضمن أعداد كبيرة من المهجَّرين. ومع ذلك، تشير الأمثلة المتاحة إلى عدم تناسب حالات الطوارئ الإنسانية مع المسنِّين في كل من أوقات النزاعات والكوارث. وفي اليابان، كان ٦٦٪، من بين ١٥,٦٨١ شخصاً الذين لقوا حتفهم (وتفاوتت أعمارهم) عقب زلزال شرق اليابان الكبير والموجات الزلزالية المدّية (تسونامي) مارس/آذار ٢٠١١، أكبر من ٦٠ عامًا. وبالمثل، توصلت دراسة أجريت في سياق أزمة لاجئي ٢٠١٢ في جنوب السودان إلى ارتفاع معدل الوفيات في الفئة العمرية الأكبر من ٥٠ عاماً أربع مرات عمن تتراوح أعمارهم بين ٥-٥٠ عاماً.[١]

ويكون المسنُّون عادة من بين آخر الفارين من النزاعات أو الكوارث المنتشرة بسبب محدودية قدرتهم على الحركة غالباً بالإضافة إلى عزوفهم عن مغادرة البيئة التي اعتادوا عليها. وقد يواجه المسنُّون بمجرد نزوحهم صعوبات أكبر في استعادة مصادر دخلهم وغالباً ما يشعرون بالحرمان الاقتصادي مقارنة بالشباب الذين يمرّون بالأوضاع نفسها. وتزيد ظروفهم الصحية الضعيفة التي تتدهور عادة أثناء نزوحهم من إعاقة بحثهم عن الحلول الدائمة، إما من خلال العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية أو الاندماج في أماكن لجوئهم أو الإقامة في مكان آخر.

وفي أغلب الأحيان، تُحذف أوجه الاستضعاف تلك الخاصة بالمسنِّين من الصكوك الدولية القائمة التي تعالج النُّزوح الداخلي والحلول الدائمة. وتعترف المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالنزوح الداخلي وإطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات بشأن الحلول الدائمة لقضية النازحين داخلياً بتصنيف المسنِّين من بين الفئات المستضعفة التي تستلزم الاهتمام بسبب «احتياجاتهم الخاصة».[٢] ومع ذلك، وعلى الرَّغْم من الإسهاب في توضيح هذه الاحتياجات لدى النساء والأطفال، لا تتناول المبادئ التوجيهية بالشرح احتياجات المسنِّين ولم يذكر إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات صراحة احتياجات المسنِّين بوصفهم فئة مستضعفة إلا في سياق لم شمل الأسرة عقب تشرد أفراد الأسرة بفعل النزوح.

المجتمعات الشائخة: جورجيا واليابان

يزيد التَّهجير المطوَّل والمتكرر من استفحال استضعاف المسنِّين. ففي جورجيا، نزح أكثر من ٩٠٪ من بين ٢٦٧,٣٢٣ نازحاً مسجل بحلول أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ منذ مطلع التسعينيات، وتخطت حينئذ أعمار أكثر من ٣٣ ألف نازح من بينهم ٦٠ عاماً. وأنتج نزاع ٢٠٠٨ «دفعة» جديدة من النازحين داخليًا وزاد من أوجه استضعاف الدفعة القديمة من النَّازحين داخلياً. فقد أخل النزاع المتجدد مرة أخرى بسبل كسب الرزق والشبكات الاجتماعية وفرض تحديات قاسية خاصة بالمسِّنين الساعين بشق الأنفس للتكيف مع الأوضاع غير المألوفة.[٣]

وبالمثل، يُعدُّ المسنُّون الذين خاضوا تجربة النزوح عدة مرات في أعقاب كوارث اليابان ٢٠١١ والذين يعيشون بمفردهم مستضعفين على وجه الخصوص. وخلصت دراسة مسحية حول النازحين داخلياً منذ الكارثة النووية في فوكوشيما إلى بلوغ متوسط انتقالات الناس زهاء ٤,٦ مرة. ويسفر النُّزوح المتكرر غالباً عن تغيرات في هيكل الأسرة، إذ ينتقل البالغون الأصغر سنًا إلى أنواع مختلفة من محال الإقامة المؤقتة عن الأجيال الأكبر سنًا ما يمزق شمل الأسر. ويميل المسنُّون كذلك للبقاء في مساكن مسبَّقة الصنع أو أي مساكن مؤقتة أخرى لفترات زمنية أطول. وفي ولاية مياجي، التي كانت أسوأ ولاية تأثرت بالموجات الزلزالية المدّية (تسونامي)، زادت أعمار ٤٣,٨٪ من المقيمين في المساكن مسبَّقة الصنع على ٦٥ عاماً بحسب دراسة مسحية أجريت في ٢٠١٤.

صورة مقرَّبة (التقطت الصورة في يونيو/حزيران ٢٠١٤) لسكن مؤقت مسبَّق الصنع للنازحين داخلياً عام ٢٠١١ بعد كارثة فوكوشيما النووية، اليابان.

وعامة، يواجه المسنُّون تحديات أعظم من تلك التي يواجهها اليافعون في استعادة مستوياتهم المعيشية السابقة ورفاههم الاقتصادي الذي كانوا عليه قبل وقوع الكوارث سابقاً. وفي جورجيا، كان ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معاشات التقاعد العامة مُعضِلة على وجه الخصوص بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية واستمرارية الحاجة إليها لدى المهجَّرين المسنِّين. وبالرغم من امتلاك اليابان لنظام متطور جداً يحكم معاشات التقاعد والضمان الاجتماعي، لمس كثير من النازحين المسنِّين ولا سيما القادمون من المناطق الريفية التي لوثها التسرب الإشعاعي الارتفاع الشديد في تكاليف المعيشة. وقد سبق أن امتلك كثير منهم أراض كانوا يزرعون بها معظم احتياجاتهم الغذائية وطالما استفادوا من الموارد الطبيعية الغنية المتاحة في مجتمعاتهم. وبمجرد نزوحهم، كانوا مقتنعين أنَّ الاستثمار في شراء أرض أو معدات زراعية جديدة مكلف وخطر بسبب جهلهم المستمر بشأن مدة بقائهم نازحين وإلى أي وقت سيعيشون.

وأشار المسنُّون ضمن دفعتي النازحين في جورجيا إلى ارتفاع معدلات المشاكل الصحية المزمنة (منها على سبيل المثال، ارتفاع ضغط الدم، والمشاكل الحركية، وأمراض القلب، والسكري) التي تستفحل بفعل سوء الأحوال المعيشية كتلك التي يعيشها النازحون داخلياً المُعاد توطينهم في أبنية استخدمت على عجل في غير ما خُصصَت لهم كمراكز إيواء جماعية. وذكر النازحون المسنُّون أيضاً، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المراكز الجماعية، الآثار الصحية النفسية المثيرة للقلق مثل ارتفاع معدلات السخط من الحياة والاكتئاب والقلق بسبب ما يخالجهم من مشاعر العزلة الاجتماعية بجانب الظروف السكنية السيئة للغاية التي يشهدونها.[٤]

وكان للنُّزوح المطوَّل الناتج عن كوارث ٢٠١١ باليابان آثار بالغة السوء على الرفاه الجسدي والعقلي للمسنِّين. وما زالت الظروف المعيشية في المساكن مسبَّقة الصنع كئيبة، بالرغم من أنها أفضل حالاً من مراكز الإجلاء في حالات الطوارئ حيث يؤوي الناس هناك مباشرة في أعقاب الكوارث. وعلى نحو مماثل للأوضاع في جورجيا، عانى كثير من المقيمين المسنِّين من تدهور الأوضاع الصحية المزمنة وارتفاع معدل انتشار اضطرابات النوم والقلق والاكتئاب. وفي محافظة فوكوشيما، فاقت حصيلة الوفيات الناتجة عن المشاكل الصحية والانتحار بعد الكارثة النووية تلك الناتجة عن الآثار المباشرة للزلزال والموجات الزلزالية المدّية (تسونامي)، إذ مثّلَ من هم فوق ٦٦ عاماً أكثر من ٩٠٪ من هذه الوفيات.

وقد تنتقص تجربة النزوح، وخاصة الريبة التي يُولّدها النُّزوح المطوَّل وتضاؤل فرص استعادة الحياة الطبيعية مع كل عام يمر ويدخل في طي النسيان، من شعور كثير من المسنِّين بقدرتهم على تولي زمام الأمور وتدفعهم للاعتماد على المساعدات من الحكومة أو من عائلاتهم. وقد تولَّد لدى بعض المسِّنين النازحين بفعل الحادث النووي الذي وقع في اليابان الشعور بالعجز عن اتخاذ قرار مستقل بشأن المكان المفترض أن يقضوا فيه بقية حياتهم. وفي حين يرغب كثير منهم في العودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم الأصلية، فهم يعلمون في قرارة أنفسهم كره أطفالهم و/أو أحفادهم لهذا القرار. ويعكس هذا الفجوة الكبيرة بين الأجيال بشأن تصور العودة بوصفها أحد الحلول الدائمة المحتملة، إذ يرغب المسنُّون غالباً العودة إلى الديار أكثر من الأجيال اليافعة لأنَّ مخاوف المسنِّين عادة ما تتمحور حول المخاطر التي قد تمثّلها الإشعاعات المتبقية. وفي حين

سكن مسبّق الصنع ومؤقت للنازحين داخلياً في عام ٢٠١١ إثر الكارثة النووية، فوكوشيما، اليابان (التقطت الصورة عام ٢٠١٤)

يواجه العائدون في جورجيا مخاطر مختلفة أساسية لدى عودتهم، خلصت دراسة حديثة أيضاً (أجرتها هيئة الأمم المتحدة للاجئين) إلى تفضيل المسنِّين العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية أكثر من اليافعين الذين يرى كثير منهم محدودية فرص الأمن الاقتصادي والمادي في مجتمعاتهم الأصلية.

ويمكن أن يزيد الاضطراب في الحياة المجتمعية والشبكات الاجتماعية من تغيير مواقف المسنِّين في أسرهم ومجتمعاتهم. وافتقد كثير من المسنِّين النازحين بسبب كوارث ٢٠١١ في اليابان رعايتهم أراضيهم ولم يعد عندهم مكان لاستضافة أطفالهم وأحفادهم بعد الانتقال للعيش في المساكن المؤقتة. وأصبح المسنُّون الرجال على وجه الخصوص أكثر انطوائية عقب خسارة مكانتهم ونفوذهم التي كانوا يتمتعون بها في مجتمعاتهم الأصلية. وشهد كثير منهم أيضاً تمزقات في شبكات أقربائهم. ويدفع الخوف من الوحدة بعض المسنِّين للانتقال إلى البلدان أو المدن نفسها التي انتقل إليها أطفالهم أو أقربائهم الأصغر سناً من فورهم عقب الكارثة ولكنَّ كثيراً منهم فضل في نهاية الأمر التراجع عن هذه الفكرة والعيش في المساكن المؤقتة القريبة من مجتمعاتهم الأصلية نظراً لافتقادهم الأمان في بيئات غير مألوفة.

وأخل النُّزوح من الأماكن المادية بالمثل شعور المسنِّين في جورجيا بذاتهم والارتباط بأفراد شبكاتهم الاجتماعية (السابقة).وأشار كثير من المسنِّين الرجال النازحين من النزاعات التي وقعت في مطلع التسعينيات إلى تدهور صحتهم النفسية بسبب شعورهم بالذنب والإخفاق المرتبط بعجزهم عن حماية ذويهم ومنازلهم أثناء النزاع. وعلاوة على ذلك، واجه كثير من المسنِّين النازحين مزيداً من الاغتراب الاجتماعي بسبب تألف عدد كبير من مراكز الإيواء الجماعية من عدة طوابق (دون مصاعد) وقلة المساحات المجتمعية بها ما يُقلص التفاعل الاجتماعي ولا سيما بين المسنِّين ضعاف الحركة. ويعني نقل أفراد من القرى نفسها إلى مراكز إيواء مختلفة أيضاً فصل كثير من المسنِّين عن شبكاتهم الاجتماعية القديمة والعيش بالتالي بجانب غرباء لا يعرفون شيئاً عنهم. والمشكلة الأخرى في مثل هذه المراكز هي غياب الوصول إلى قطع من الأراضي وهو الأمر الذي وصفه المسنُّون بالمهم لاستقرارهم الاقتصادي ولتعزيز شعورهم بكونهم أفراد منتجين.

حلول دائمة ملائمة للمسنِّين

تشير الحالات في كل من اليابان وجورجيا إلى أنَّ المسنِّين فئة سكانية مختلفة جذرياً عند التفكير في إيجاد حلول دائمة.

مستوطنة تسيروفاني للنازحين داخلياً، جورجيا، ٢٠١٢.

وفي حين يكون المسنُّون غالباً آخر من يغادرون في حالات الطوارئ الناشئة، يُعد المسنُّون غالباً أيضاً آخر من يُنقل خارج المساكن المؤقتة. ويميل المسنُّون لاستشعار خطر كبير في الانتقال لبيئات غير مألوفة ما يُعظم بالتبعية مخاوفهم من فقدان التواصل الضئيل والألفة الَتي كانوا يعيشونها في مجتمعاتهم الأصلية أكثر من قلقهم بشأن المخاطر المحتملة التي قد تنتظرهم إذا ما بقوا في ديارهم. وتُؤثِر طريقة التفكير تلك على تصورات المسنِّين النازحين داخلياً حول الحلول الدائمة. وفي كثير من الحالات، يشعر المسنُّون بحكم تقدمهم في العمر ووضعهم الصحي والأثر المدمِّر للتَّهجير على رفاههم الاقتصادي ووضعهم الاجتماعي بأنَّه لا وقت لهم لينتظروا حلاً دائماً حقيقياً.

ويستلزم وضع الحلول الانتقالية والعملية في الوقت نفسه التي تُخفف على الأقل بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي يفرضها النُّزوح على المسنِّين مراعاة العوامل التالية:

شمل فئة المسنِّين عند وضع البرنامج: يُؤثِر فقدان الشعور بالإنتاجية والاعتماد بالتالي على المساعدة الحكومية أو الأجيال اليافعة سلباً على رفاه المسنِّين وشعورهم بالتقدير الذاتي ويدفعهم للعزلة. ويمكن أن تُعالج برامج التَّحول «من مرحلة الاستجابة الإنسانية إلى مرحلة التعافي» و«من مرحلة الانتقال الإنساني إلى الانتقال التنموي» مثل أوجه الاستضعاف هذه (بجانب الاستفادة من معرفة المسنِّين وخبراتهم أيضاً) من خلال إشراك المسنِّين كمستشارين والاستماع لآرائهم.

السماح بالتدرُّج في الانتقال والحفاظ على قدر من الاستمرارية: قد تكون قدرة المسنِّين على التكيف مع الحلول الجديدة محدودة عامة. وتزيد كل تجربة من تجارب النُّزوح من استنزاف قواهم ورغبتهم في الاستثمار في الاندماج واستهلال حياة جديدة في بيئات جديدة. وبالتالي، ينبغي أن تهدف حلول النُّزوح إلى ضمان قدر من الاستمرارية في عملية الانتقال بجانب خفض العدد الإجمالي لعمليات الانتقال الضرورية. أي أن تُكيّف المساعدة المقدمة لتُلائم الاحتياجات المتغيرة بالإضافة إلى تمكين المسنِّين من التنبؤ بطريقة تأثر حياتهم بمثل هذا النوع من الانتقالات.

الحفاظ على اللُّحمة المجتمعية: يُثير تمزق الشبكات الاجتماعية وأواصر القرابة قلق المسنِّين أكثر من اليافعين الذين يرون غالباً أن بناء شبكات جديدة أسهل. ولذا، ينبغي التركيز في المقام الأول، على قدر الإمكان، عند إجراء إعادة

التوطين من مراكز الإيواء في حالات الطوارئ إلى المساكن المؤقتة على مبدأ الحفاظ على الروابط المجتمعية. ويمكن أن يُساهِم دعم المسنِّين في إدارة روابطهم أو نواديهم أو جمعياتهم التعاونية أيضاً في الحفاظ على اللُّحمة الاجتماعية أو بنائها في المجتمعات التي ينتقلون لها.

تقييم المخاطر: يستلزم التخطيط للحلول الانتقالية تقييم مختلف المخاطر. فعلى سبيل المثال، في حين قد تتطلب الظروف المعيشية المزرية في مراكز الإيواء في حالات الطوارئ أو المساكن مسبَّقة الصنع الانتقال السريع إلى مساكن أفضل حالاً، من المرجح أن يُسفر إعادة التوطين المتعجل عن مزيد من التمزق المجتمعي ويُفاقم عُزلة المسنِّين. وبالتالي، ينبغي الموازنة قدر المستطاع بين الإسراع في تحسين الظروف المعيشية للنازحين والتدابير التي تهدف لضمان استمرارية الشبكات الاجتماعية واللُّحمة المجتمعية.

وفي حين ينبغي أن تلائم أي مقاربة السياق الذي وضعت من أجله، تؤكد الحاجة لإيجاد مقاربات مراعية لعامل السن عند وضع الحلول الدائمة على أهمية وضع تصور أفضل للنازحين حتى تخرج الحلول متوافقة مع الاحتياجات الخاصة لمختلف شرائح المجموعات السكانية المتأثرة وأوجه استضعافهم.

آنا موشنياغا *mosneaga@unu.edu*
باحثة مشاركة، جامعة الأمم المتحدة، معهد الدراسات المتقدمة للاستدامة *http://ias.unu.edu/en*

ميكايلا فانوري
michaella.vanore@maastrichtuniversity.nl
باحثة، جامعة ماستريخت، كلية الإدارة / جامعة الأمم المتحدة، معهد ماستريخت للبحوث الاقتصادية والاجتماعية
http://migration.merit.unu.edu

١. كاروناكارا يو وستيفنسون إف (2012) «إنهاء إهمال المسنِّين في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية»
(Ending Neglect of Older People in the Response to Humanitarian Emergencies' - *PLOS Medicine* 9(12))
http://goo.gl/nGmFtE
٢. tinyurl.com/GPsInternalDisplacement انظر أيضاً:
http://tinyurl.com/IASC-IDP-Framework
وأيضاً: نشرة الهجرة القسرية، العدد 14 (2002) حول «المسنون المهجَّرون: في آخر الطابور؟»
www.fmreview.org/older-displaced-people
(Older displaced people: at the back of the queue?)
٣. كلية جونز هوبكنز بلومبرج للصحة العامة (2012)، الشيخوخة في النُّزوح: تقييم الحالة الصحية للنازحين المسنِّين في جمهورية جورجيا. تقرير الدراسة
http://tinyurl.com/JHBSPH-GeorgiaAging
٤. راجع نشرة الهجرة القسرية، الموضوع المُصغَّر بشأن مراكز الإيواء الجماعي في العدد 33
www.fmreview.org/ar/protracted

بنية مساعدات جديدة وبناء اللدونة حول الأزمة السورية

غوستافو غونزاليز

يعمل المجتمع الدولي منذ مدة على تجريب استجابة متكاملة إنسانية وإنمائية وحكومية للأزمة في المنطقة التي تضم سوريا.

شهدت السنوات القليلة التي سبقت الأزمة السورية الحالية تراجعاً في التدفقات المالية اللازمة لإنمائها، وذلك في دول متوسطة الدخل وهي: الأردن ولبنان وتركيا، ومصر إلى درجة كبيرة، بالإضافة إلى العراق وسوريا بدرجة أقل. وفي الدول متوسطة الدخل كهذه، يعتمد تمويل الإنماء اعتماداً أساسياً على الموارد المالية والاقتراض من الخارج. لكنَّ تدفقات اللاجئين إلى تلك البلدان مثلت ضغوطاً كبيرة على موازناتها بسبب نمو حجم المساعدات الحكومية المقدمة للسلع والخدمات الأساسية، نتيجة ارتفاع التكاليف المترتبة على الأمن لا سيما في الأردن ولبنان اللذين يتجاوز فيهما الدين العام ناتجيهما المحلي الإجمالي.

وكذلك اعترى الوهن فعالية الدعم المقدم من المجتمع الدولي وذلك بسبب انتشار ما يمكن تسميته بالصوامع المالية المتشرذمة الإنسانية والإنمائية وتلك الخاصة بالتكيف مع المتغيرات المناخية علماً أن كل واحدة من هذه الصوامع تختلف من ناحية أهدافها وتتبع مبادئ مختلفة أيضاً. وظهرت كل واحدة منها بطريقة منفصلة عن الأخرى، وتعمل أيضاً ضمن اعتبارات مكانية وزمانية مختلفة، ولها حدود موازناتها وقواعدها المختلفة،

ويديرها فاعلون مختلفون أيضاً. وظهرت أعداد كبيرة جداً من المبادرات متعددة الأطراف وثنائية الأطراف وغير الحكومية، واختلفت بتعددها مسارات تمويلها ومصارفها، ومع ذلك التعدد غالباً ما انخفض مستوى الاتصال والتنسيق بين المبادرات، بل أيضا ضمن بنية المساعدة الخاصة بالجهات المانحة الواحدة، وضمن الوزارات المعنية الحكومية المنفردة، وضمن مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها. ومع أنَّ بعض الجهات المانحة حاولت العمل على التغلب على الخط الفاصل بين المبادرات الإنسانية والإنمائية وقنوات التمويل ،بقي التشرذم السمة الأساسية التي تتصف بها الاستجابة إلى الأزمات المطوَّلة. ومن الدروس المستفادة من واقع الأزمة السورية أن بنية المساعدات السائدة للاستجابة للأزمات غير مناسبة للأغراض المنشأة لأجلها. [١]

نحو تغيير جذري في الاستجابة للأزمات المطوَّلة

في أواخر عام ٢٠١٣ أقامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مرفق الاستجابة دون الإقليمي[٢] في مدينة عمّان، وغطت هذه الاستجابة ست دول هي الأكثر تأثراً بالأزمة، وهدفت إلى العمل عن قرب مع أصحاب العلاقة المعنيين الإنسانيين والإنمائيين والحكومات للعثور على استجابة أكثر ملاءمة وأقل تكلفة للأزمة المطوَّلة. وفي هذه الرحلة التي لا تخلو من تحديات كان هناك أربعة معالم حرجة:

أولا: يتمثل المَعلَم الأول في تبني مجموعة الأمم المتحدة **للاستجابة الإنمائية القائمة على اللدونة للأزمة السورية**[٣]، فقد رسمت إطار عمل جديدي برنامجي وتنظيمي من أجل إدماج التدخلات الإنسانية والإنمائية. وتضمنت المقاربة القائمة على اللدونة مجموعة أدوات إبداعية للدونة (مؤشر التوتر وعدسات اللدونة وتحليل الاستضعاف وتقييمات منظومة اللدونة)، كما تضمنت نطاقاً واسعاً من التدخل (للاجئين والمجتمعات المضيفات أيضاً)، وضمت مزيداً من الشركاء (القطاع الخاص والمؤسسات الدولية والصناديق الإنمائية) واشتملت على دور مُعزَّز للحكومات في الدول الخمس المضيفة للاجئين.

وتمثل المَعلَم الثاني بإنشاء **خطة اللاجئين واللدونة الإقليمية** التي شارك في قيادتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشاركة الدول الخمس وبما يزيد على مئتي شريك بمن فيهم هيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وتعد هذه الخطة إبداعية لأنها: أ-تدمج التدخلات الإنسانية والإنمائية في منبر برامج استجابة واحد للأزمات. ب-تعزز من الملكية الوطنية وذلك من خلال جعل عملية التخطيط تتمحور حول الخطط الوطنية بالنسبة (للأردن ولبنان). ج-تفيد تركيز الاستثمار في منظومات تسليمها المحلية خاصة على مستوى البلديات. وأخيراً: د-قدمت برامج متعدد السنوات لتعزيز القدرة التَنبُئِيَّة المالية.[٤]

ويتمثل المَعلَم الثالث في **منتدى الإنماء لتطوير اللدونة** الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٥ في البحر الميت في الأردن، وجمع كبار ممثلي الحكومات من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومعاهد البحوث وقادة القطاع الخاص. ونتج عن هذا المنتدى خارطة الطريق بناء اللدونة **وأجندة البحر الميت حول اللدونة**[٥] التي قُنِّنت في خمس مبادئ وعشر توصيات نموذج الأعمال الجديد للأزمات المطوَّلة. ويقصد منها تقديم المعلومات المستنيرة للجولات القادمة للاستجابة في المنطقة بما فيها الداخل السوري، وذلك لتعزيز عمليات التخطيط الوطنية المستمرة، والمساهمة والاستمرار في رفع المصادر الإنمائية والشراكات من أجل الوصول إلى الحلول الدائمة.

ويتمثل المَعلَم الرابع في تنظيم **مؤتمر لندن لدعم سوريا والمنطقة** الذي عقد في فبراير/ شباط وذلك بهدف حشد الموارد المالية لبناء اللدونة ومشاركة الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية والحكومات في المنطقة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص، وعدد واسع النطاق من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وكانت تلك المرة الأولى التي يُنظَّم فيها مؤتمر يتعهد بجمع التمويل لسوريا بهدف بناء اللدونة لسبل كسب الرزق والتعليم إضافة إلى الحماية.

وابتعد المؤتمر أيضاً عن ممارسات جمع التمويلات التقليدية وذلك بإدخال «التزامات للتغيير في السياسات» إذ التزم الأردن ولبنان وكذلك تركيا بفتح أسواق عملاتها وزيادة الفرص الاقتصادية للاجئين والمجتمعات المضيفة. وبالمثل، وافق الفاعلون الخارجيون على تقديم الدعم للدول المضيفة في مجالات تضم الوصول إلى الأسواق والوصول إلى التمويل الميسر ورفع مستوى الدعم لإنشاء

الوظائف في القطاعين العام والخاص. وتمثل هه المبادرة الجديدة مثالاً حقيقياً لكيفية تحويل مسار الأزمة إلى فرصة إنمائية.

فرص جديدة لبناء اللدونة

قدمت أجندة اللدونة في سياق الأزمة السورية سلسلة من الطرق الجديدة للاستثمار والتعاون التي سوف تؤثر دون أدنى شك على الجيل القادم من الاستجابة للأزمات. ومن أكثر هذه الطرق الواعدة ما يلي:

مشاركة القطاع الخاص عبر البلدان المجاورة لسوريا حددت خطط اللدونة الوطنية الإنماء في مجال الأعمال على أنه طريق أساسي لتحقيق بناء اللدونة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المتأثرة. ويمقدور الحكومات من خلال الضرائب الخاصة وغيرها من الحوافز أن تيسر الاستثمار الخاص الأجنبي وتقوده وتحدد ملامحه (بما فيها الاستثمارات السورية) بهدف توليد الوظائف للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة. وسيكون الهدف من ذلك جذب استثمارات الأعمال وإيجاد فرص وظيفية عبر الحدود من أجل تخفيض الهجرة وتمهيد القواعد لإعادة التعمير. أما عن دور الحكومة في توفير الأمن لهذه المناطق الاقتصادية الخاصة فسيكون دوراً رئيسياً، في حين قد تكون المساعدات بمنزلة بذرة التمويل الهادف لجذب مزيد من الاستثمارات في القطاع الخاص. ففي المناطق الصناعية الحالية في تركيا، أسست برامج التدريب المهني الممولة من خلال المساعدات وما لبثت أن حصلت تدريجياً على مزيد من التمويل الخاص واستفادت من اتفاقيات التعاون مع الحكومات لاستخدام بعض المرافق العامة.

التمويلات المجمَّعة: يمكن لهذا النوع من التمويل إذا ما أدارته مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين الدوليين أن يجمع المساهمات المشرذمة للوصول إلى الكتلة الحرجة من المصادر اللازمة من أجل تجسير الثغرات في التمويل. ويمكن له بعد ذلك أن يوفر دعم الموازنات القطاعية بناء على طلب الحكومات، وفي الوقت نفسه سيساهم في تحسين وتعزيز التنسيق والثبات في الأهداف البرامجية وإدارة المخاطر علماً أنَّ صناديق التمويل المجمَّعة موجودة حالياً في لبنان والأردن.

المقايضة بين الدَّين والإنماء والطبيعة والحقوق هناك بعض الأدوات التي يمكن أن تخفض المديونية (التي تزيد حالياً على مئة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي) لبعض الدول المجاورة لسوريا في أثناء تمويلها لمشروعات الإنمائية الهادفة لمعالجة الصدمة السكانية. ويوفر التنسيق ثلاثي الأطراف بين هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والحكومات الوطنية منبرا للتفاوض حول جميع هذه المقايضات الإنمائية لتحديد الثغرات في القدرات الوطنية لإحداث مثل تلك المعاملات المالية.

التعاون بين دول الجنوب والتعاون ثلاثي الأطراف: ما نحتاج إليه هو مشاركة ثابتة للفاعلين الوطنيين في المنطقة مع المزودين المحتملين للحلول في مكان آخر. وبدءاً بكفاءة الطاقة وإدارة المياه وانتهاء بالأثر المرتفع للمشروعات الريادية المعيشية وأساليب بناء اللُحمَة الاجتماعية، هناك دروس يمكن أن تستفيد منها البلدان المتأثرة بالأزمة نظراً لوجود ثروة الخبرات والمعارف في دول الجنوب في مجال مسايرة نطاق واسع من الأزمات الإنسانية.

ورغم الغموض الذي يعتري مفهوم اللدونة على مستوى ما دون الإقليم، وذلك لاختلاف التفسيرات الفنية والمصالح السياسية، مثّل بناء اللدونة دوراً ملحوظاً في بناء الشراكات وذلك بجمع عدد كبير من أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم الجهات الإنسانية والإنمائية والحكومية، للتصدي لهدف مشترك فيما بينهم وهو تحسين القدرات والمعارف والموارد والحلول الدائمة، ومن خلال اللدونة، نهدف إلى إيقاف انتشار الأزمة الإنسانية دون التضحية برأس المال البشري والأصول الحيوية، وبإنشاء زخم للتغلب على الأثر السلبي للأزمة وصولاً إلى إنهاء المأساة التي يرزح تحتها ملايين البشر.

غوستافو غونزاليز *gustavo.gonzalez@undp.org*
منسِّق الإنماء دون الإقليمي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأزمة المرتبطة بسوريا. *www.undp.org*

١. www.worldhumanitariansummit.org/whs_finance/hlphumanitarianfinancing
٢. www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/ourwork/SyriaCrisis/in_depth
٣. www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/library/CPR/a-resilience-based-development-response-to-the-syria-crisis
٤. انظر: زيتر، ر، ورواوديل إ (2014): «الإنماء وتحديات الحماية في سياق أزمة اللاجئين السوريين» www.fmreview.org/ar/syria/zetter-ruaudel
٥. http://tinyurl.com/DeadSeaResilienceAgenda

التعاون في الإنماء ومعالجة "الأسباب الجذرية"

ستيفين أنغينيندت وآن كوخ وأرميري ماير

للإنماء مكانه عند التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير لكنه لا يمثل بديلاً لا بالنسبة للتدابير المهمة اللازمة في مجال السياسية الخارجية، والسياسة التجارية، والمساعدة الإنسانية ولا في تولي مسؤولية اللاجئين القادمين إلى أوروبا الآن.

على إثر الارتفاع الكبير في أعداد اللاجئين الداخلين إلى أوروبا ارتفعت الأصوات المنادية في التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير من خلال التعامل الإنمائي عبر الاتحاد الأوروبي وخصصت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تمويلات كبيرة لهذا الغرض. ومع ذلك يمثل الارتفاع في المبالغة في استخدام هذا المصطلح وضعف الوضوح فيما يتعلق بمعناه عدداً من المخاطر. وتتمثل أولى هذه المخاطر بأن هذا المصطلح مثير لإشكاليات إذا لم تكن التمويلات الإنمائية تستخدم أساساً للامتثال للغرض الحقيقي الذي أُنشئت من أجله (تحقيق التحسين المستدام لظروف العيش في الدول المستقبلة) لكنها تستخدم لمنع الهجرة نحو الدول المانحة. والأمر الثاني أن شعار التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير قد يثير توقعات غير واقعية حول ماهية التعاون الإنمائي وما يمكن أن يحققه في أوضاع التهجير الجماعي. وثالثاً يهدد الحوار الناشئ والمركز تحديداً على التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير بصرف الانتباه عن ضرورة إصلاح سياسة اللجوء الأوروبية وتحقيق نطاق أكبر من تشاطر المسؤوليات على المستوى الأوروبي.

ولتوضيح القيمة المضافة للتعاون الإنمائي في أوضاع التهجير الجماعي علينا أن نفرق أولاً بين الأهداف البنيوية والحادة للتهجير كما أنه علينا أن نحدد مدى المجالات المحتملة للتدخل وراء التعامل مع الأسباب الجذرية.

مقاربات التعامل مع أسباب التهجير

تمثل الأسباب البنيوية للتهجير نطاقاً واسعاً من التطورات والمستجدات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية السلبية بما فيها أوجه القصور في حكم القانون وتهميش الأقليات والتمييز ضدها وانتشار الفقر والظلم وتدمير البيئة. وقد تتمثل الأسباب الحادة للتهجير في النزاعات المسلحة والحروب الأهلية وغيرها من أنواع العنف المعمم.

ويتمتع الفاعلون الإنمائيون الأوروبيون بجاهزية عالية للتعامل مع ما ذكر ومن ذلك على سبيل المثال البرامج المعدة لبناء البنى التحتية والصحية والتعليمية من خلال الأدوات الهادفة إلى تحسين حوكمة المصادر ومن خلال برامج مكافحة الفساد. وينطبق الأمر ذاته على الترويج لحكم القانون والإنماء الاقتصادي وتعزيز البنى الاجتماعية. ولا تقل أهمية التدابير الهادفة إلى التكيف مع التغير المناخي مثل المناهج المحسنة للزراعة والنماذج المناسبة للبناء والتوطين. ومن خلال التحليل الحريص لأسباب النزاع والتهجير يمكن تطوير دور التعاون الإنمائي في منع الأزمة أو الهجرة الناتج عن حالات اليأس.

لكن الأسباب الحادة للتهجير كالنزاع العنيف أو الاضطهاد السياسي لا يمكن التأثير عليها إلا تأثيراً هامشياً بالسياسة الإنمائية. وتتطلب هذه السيناريوهات تدابير دبلوماسية في المقام الأول كما تتطلب مساعدات إنسانية وإدارة للأزمات. وفي مثل هذه الحالات لن يكون بالإمكان من خلال الاقتصار على توسيع التعاون الإنمائي وحده منع مزيد من الهجرات القسرية. ولذلك لا بد للمقاربة الإنمائية الشاملة للتعامل مع الأوضاع الخاصة بالهجرة القسرية أن تتضمن مجالات أخرى من التدخل.

مجالات أخرى من التدخل

رغم التحديات الكبيرة الناتجة عن تلبية الحاجات الأساسية للاجئين ودمجهم في المجتمع حالياً لا ينبغي أن ننسى أن كثيراً من البلدان النامية تواجه تحديات أكبر من ذلك بكثير فيما يخص استقبال اللاجئين. وينطبق هذا الوضع تحديداً على البلدان الأقل نماءً ومثال ذلك عندما يتنافس اللاجئون مع السكان المحليين على فرص العمل والتشارك بالموارد النادرة مثل مساحة العيش أو الرعاية الصحية.

بل يمكن لحركات اللاجئين الكبيرة أيضاً أن تؤثر على الأمن الداخلي للبلدان. وهناك أوضاع كما الحال في

باكستان والساحل وشرق أفريقيا على سبيل المثال حيث تشارك المجموعات المسلحة في رعاية اللاجئين وحشدهم في الوقت نفسه في جهدهم العسكري لتنفيذ أهدافهم. وفي مثل هذه الأوضاع يعد الشباب واليافعون أكثر اللاجئين استضعافاً.

ولذلك هناك مهمة أساسية واحدة للتعاون الإنمائي تتمثل في دعم البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ومع أن الاستجابات الإنسانية أساسية فهي تخفق على وجه العموم في التعامل مع المنظورات بعيدة الأمد للأفراد المهجرين وعائلاتهم. فاللاجئون الذين يعيشون في المخيمات لمدة مطولة من الزمن لا يحظون بأي فرصة حقيقية للعيش في حياة يقررون مصيرهم بأنفسهم، وعلى المستوى المتوسط الأمد يمكن أن ينتج عن أوضاع اللاجئين المطول هجرة مستمرة.

وفي المقابل يمكن للإجراءات القائمة على التنمية أن تقدم أملاً ودعماً للاجئين في بلدان اللجوء الأول. ومن أمثلة التدخلات المهمة خاصة في الأزمات المطولة التعليم (لغايات منع ظهور جيل الضياع) ودمج اللاجئين في سوق العمل ومنحهم الحق في العمل والحرية في التنقل وحق الاستحواذ على الأراضي.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتعاون الإنمائي أن يدعم إعادة إدماج اللاجئين السابقين من الذين يختارون العودة إلى ديارهم. وقد يُطلَب لعملية إعادة الإدماج أن يصاحبها تدابير الوساطة المدنية لفض النزاعات على الأرض أو غيرها من القضايا المتنازع عليها. وإذا ما عاد اللاجئون إلى المناطق السابقة التي عانت من الحرب فسيكون من الضروري تقديم الدعم الشامل في إعادة الإعمار المادي والاجتماعي على حد سواء. وتظهر لنا الممارسة أن نجاح أي تدابير لإعادة الدمج تعتمد على طوعية العودة.

وفيما يخص أي واحد من التدابير المذكورة آنفاً، لا شك أنه من الضروري جداً عدم التمييز ضد السكان المحليين بل لا بد من مساعدتهم على الاستفادة من هذه التدابير أيضاً.

الخلاصة

على ضوء تزايد أعداد اللاجئين تزايداً كبيراً على مستوى العالم وفي الاتحاد الأوروبي وافقت كثير من البلدان الأوروبية على ضرورة المشاركة المبنية على الإنماء وزيادة تلك المشاركة. وبهذا تصبح مطالبات الحاجة إلى التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير التي دائماً ما نسمعها مصدراً مساعداً من حيث لأنها ساهمت في توفير مزيد من الموارد المالية للمشروعات القائمة على الإنماء في البلدان الأصل أو في البلدان المضيفة.

وفي الوقت نفسه يحمل التركيز على التعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير مخاطر خاصة بها. فهناك خطر الاستعاضة عن البرامج البنيوية الناجحة الهادفة إلى تحقيق آثار بعيدة الأمد بمشروعات قصيرة الأمد تسعى إلى منع حركات اللاجئين الحادة. وهذا ما سيكون عليه الحال على سبيل المثال إذا ما أعيد توجيه المخصصات المالية للإنماء إلى بناء المدارس إلى الترويج لتعاون الشرطة.

وفي حالة النزاعات المسلحة في سوريا والعراق وجنوب السودان ومنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية لا يمكن للتعاون الإنمائي أن يقدم إلا قليلاً من المساهمة الجزئية للتعامل مع الأسباب الجذرية للتهجير. وهنا تظهر النداءات المطالبة أساساً بمشاركة نواحي السياسات الأخرى مثل السياسة الخارجية والسياسة الأمنية والسياسة التجارية والسياسة الاقتصادية. ولن يمكن إلا بإشراك هذه المجالات في السياسات المذكورة التغلب على العوامل التي تقود التهجير واقتصادات الحرب.

وفي غضون ذلك، على البلدان المضيفة الأوروبية أن تتجنب أي مبادلات بين الاستجابات الإنمائية للأوضاع الخاصة بالتهجير القسري واستقبال اللاجئين في أراضيهم فلا يجب التضحية بحل مقابل الحصول على حل آخر.

ستيفن أنغينيندت *steffen.angenendt@swp-berlin.org*
رئيس قسم البحوث والقضايا العالمية

آن كوخ *Anne.Koch@swp-berlin.org*
رئيس مشارك لقسم البحوث والقضايا العالمية

أرميري ماير *Amrei.Meier@swp-berlin.org*
مساعد بحث لقسم البحوث والقضايا العالمية

المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية
www.swp-berlin.org/en/start-en

حركة العمالة كجزء من الحل

سايز نايس وماري لويز كوهين وبروس كوهين

بينما تفتقر أسر اللاجئين إلى القدرة على الوصول للعمل وتناضل في سبيل البقاء على قيد الحياة، هناك ثغرات في مجال المهارات حول العالم وقد يُستفاد من مواهب اللاجئين الماهرين في سد هذه الثغرات. وإذا ما طورت منظومة للاجئين تمكنهم من المنافسة على فرص العمل الدولية مع الشركات العابرة للقارات فسوف يوفر ذلك مساراً قانونياً للهجرة بالنسبة لكثير منهم.

ليس أمام اللاجئين السوريين إلا قليل جداً من الخيارات لإعالة أنفسهم . أما خيار إعادة التوطين في بلدان ثالثة فهو خيار محدود جداً ولا يتاح إلا لنسبة ضئيلة جداً من اللاجئين الأكثر ضعفاً، ويبدو أنه لا يوجد أي خيارات أخرى لا بالنسبة للاندماج بعيد الأمد في البلدان المجاورة ولا احتمالات العودة الوشيكة.

ويضم مجتمع اللاجئين الذين يعيشون حالياً في الشرق الأوسط فئة لا بأس بها من المهنيين والعمال المهرة من ذوي المواهب التي قد تساهم في سد وتفسير الفجواتٍ في العمل على مستوى العالم خاصة في الدول المتقدمة. وإذا ما أُشرك القطاع الخاص للاستفادة من هذا الكم من هذه المواهب غيرً المعترف بها فقد يوفر ذلك حلاً جديداً لبضعة آلاف من أسر اللاجئين.

فالحاجة ماسة جداً لاستحداث حلول بديلة لأن فرص العمل الدولية، على سبيل المثال، ستمكن اللاجئين من العثور على سبل كسب الرزق وتحقيق الاعتماد الذاتي. وبالفعل، هناك بعض الدول في العالم التي تسمح للاجئين العمال خاصة من ذوي المواهب والمهارات الخاصة للعمل فيها. وهناك كثير من أصحاب العمل متعددي الجنسيات على مستوى العمل يستقطبون العمال المهرة وينشرونهم في مؤسساتهم. وفي دراسة مسحية أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥ تبين أنَّ ٨٦٪ من اللاجئين ممن وصلوا مؤخراً إلى اليونان كانوا يتمتعون بمستوى عال من التعليم على مستوى الدراسة الثانوية والجامعية على حد سواء.[١] وهناك أعداد كبيرة لا يستهان بها من المهندسين، والمحاسبين، ومبرمجي الحاسوب، والأطباء، والممرضات، والمعلمين بين اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن ولبنان وتركيا.

وإذا ما طورت منظومة للاجئين تمكنهم من المنافسة على فرص العمل الدولية مع الشركات عابرة للقارات فسوف يوفر ذلك مساراً قانونياً للهجرة بالنسبة لكثير منهم. وسيكون بمقدور اللاجئين الذين يتولون وظائف في الدول الأخرى اكتساب دخل كاف لإعالة أسرهم والحفاظ على مهاراتهم أو تطويرها واكتساب خبرات جديدة في العمل وإنهاء حالة اعتمادهم على المساعدات الإنسانية المحدودة.

وفضلاً عن ذلك، سيساهم تسهيل حركة اللاجئين للحصول على فرص العمل من التخفيف من بعض الضغوط التي ترزح تحتها الدول المجاورة لسوريا وكذلك أوروبا لأنها ستوفر للاجئين بدائل آمنة وقانونية.

حاجة للعمال

هناك نقص شديد في العمال المهرة في كل بلد دون استثناء وعلى الأخص منها بعض دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا الوسطى حيث تكمن الحاجة إلى المهندسين، ومختصي تكنولوجيا المعلومات، والممرضين، والممرضات وغيرهم من الموظفين المهرة والمهنيين. وفي دراسة أجريت حديثاً على أكثر من ٤١ ألف مدير يبحث عن عمال لديه في ٤٢ بلد وإقليم أجرتها مجموعة مان باور جروب تبين أن ٣٨٪ من أصحاب العمل على مستوى العالم واجهوا صعوبة في تعبئة الشواغر الوظيفية في عام ٢٠١٥,[٢] ومكن من خلال توظيف اللاجئين المساعدة على حل لهذه المشكلة بالنسبة للشركات وذلك بتوفير الموظفين المهرة للمهام الوظيفية التي يصعب العثور على عمال فيها.

وفي السنوات الأخيرة كان هناك كثير من النقاشات حول تقديم بدائل أخرى للحلول الدائمة التقليدية المعروفة للاجئين التي تمثل العودة الطوعية لبلادهم أو التوطين في بلد ثالثة أو الاندماج المحلي، وقد مثلت الحركة العمالية واحدة من الأفكار التي نوقشت نقاشاً مستفيضاً. وربط اللاجئين المهرة مع فرص العمل الدولية المناسبة لهم لم يُستخدَم منذ الفترة التي تبعت الحرب العالمية الأولى عندما بدأت منظمة العمل الدولية بربط اللاجئين مع العمل في المستوى الدولي. وفي الوقت نفسه، حصل مئات الألاف من اللاجئين غير الحائزين على الوثائق القانونية على جوازات سفر نانسين التي سمحت لهم بالتنقل من أجل الحصول على العمل.[٣]

وحول العالم، هناك شركات متعددة الجنسيات ممن تسعى حالياً لتوظيف المواهب الأجنبية لتعبئة الشواغر الوظيفية التي يصعب إيجاد عمال لها. وهناك كثير من البلدان التي فتحت الأبواب لتوفير تأشيرات العمل وذلك لتشجيع العمالة الماهرة. ويمكن للمهاجرين بمن فيهم المهاجرين القسريين أن يساهموا في رفض الاقتصادات

المحلية للدول والأقاليم الأخرى كما أشار تقرير الرصد العالمي للبنك الدولي لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦.[٤] ويمكنهم أن يجلبوا معهم المهارات المثمرة للمجتمعات المحلية وأن يساعدوا في المنافسة على المشروعات الإنمائية الرئيسية في الأماكن التي لا توجد فيها تلك المهارات في المجتمع المحلي.

وبما أن كثيراً من الأهداف الإنمائية المستدامة تتضمن تركيزاً على الهجرة فذلك يعني بالضرورة زيادة الاعتراف لمساهمة المهاجرين في الإنماء الدولي. ويمكن لحركة العمالة للاجئين أن تساعد في تطوير ثلاثة من هذه الأهداف مباشرة وتساهم أيضاً في دفع كثير منها بطريقة غير مباشرة. فتوفير العمالة المنتجة وتعزيز الإنماء والتعاون الدولي كلها تدعم الأهداف ٨ و٩ و ١٧. ولمشاركة اللاجئين المهرة في العمل المنتج قدرة كامنة على تغيير المواقف والاتجاهات نظراً لزيادة عدد الأشخاص الذين ينظرون للاجئين على أنهم مساهمون في الإنماء وفي اقتصادات المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني. وسوف يُنظَر للاجئين المهرة على أنهم ركائز وعلى أنهم أشخاص يمكنهم أن يقدموا مساهمات قيمة.

الفرص والتحديات

عند توفير فرص التحرك العمالي، فذلك سيعني إتاحة مزيد من الخيارات أمام اللاجئين لاتخاذ القرار الخاص بهم في الأماكن التي سيعملون بها وكيفية إعالة أنفسهم بأنفسهم. وينبغي السماح لجميع اللاجئين بمن فيهم اللاجئون غير المهرة الحصول على فرصة العمل على المستويين المحلي والدولي. لكن المؤسف في الأمر أنَّ هذا الأمر لم يُحقَق بعد بل إن حركة العمالة بالنسبة للاجئين المهرة ما زالت في بدايتها.

وهناك عدد من التحديات العملياتية التي تتضمن التأكد من أن اللاجئين قادرون على الوصول إلى المعلومات الدقيقة والتحقق من اللغات والمهارات والترتيب لوثائق السفر وتقرير خيارات ما بعد الوظيفة لكن أياً من هذه التحديات لم يُذلَل بعد. وتمثل حركة العمالة بعداً يكمل الحلول الدائمة التقليدية بل هي خيار إضافي لمعالجة مشكلة مستعصية وتقديم فرصة لإشراك الشركاء الجدد والبلدان التقليدية في جهد عالمي.

ومن أهم العناصر اللازمة من أجل دفع هذا الاتجاه وجود رغبة بين أفراد القطاع الخاص والحكومات لتسهيل هذه الفرص. ولحسن الحظ هناك اهتمام من جانب القطاع الخاص في المساهمة بالحلول الخاصة بالتهجير القسري، بل انضمت كثير من الشركات لتكون أعضاء في منظمة تحالف الحلول.[٥] يمثل القطاع الخاص دوراً مهماً في الاستجابة في أوروبا مع ازدياد أعداد الشركات التي تبدو أنها راغبة في استقطاب اللاجئين المؤهلين للعمل لديهم. لكنَّ هناك شركات أكثر تحتاج إلى النظر في استقطاب الخبرة والموهبة لدى اللاجئين ولا بد أيضاً للحكومات من أن تدعم ممارسات الأعمال التجارية الدامجة وذلك بتوفير تأشيرات العمل بالإضافة إلى حصص إعادة التوطين للاجئين. وسوف تتيح حركة العمالة للقطاع الخاص بالإضافة للدول التي لم تنضم بعد للاستجابة للأزمة في الشرق الأوسط الفرصة للمشاركة مع الاستفادة منها في الوقت نفسه.

فأزمة اللاجئين الدولية بحاجة إلى مبادرات جديدة وحلول أخرى. ويمكن لحركة العمالة أن تتحقق كما تحققت قبل ١٠٠ عام تقريباً. بل قد تمثل جزءاً من الإجابة على الأزمة الإنسانية الحالية بمنح اللاجئين مساراً قانونياً لتحقيق الاعتماد الذاتي على أنفسهم وبناء مستقبلهم. وسوف يتاح للشركات والدول فرصاً في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٦ لتقديم دعمهم لحركة العمالة للاجئين وذلك في الاجتماعات القادمة رفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الحركة واللاجئين.

ساير نايس *snyce@talentbeyondboundaries.org*
المدير التنفيذي، منظمة «مواهب وراء الحدود»

ماري لويز كوهين
mlcohen@talentbeyondboundaries.org

بروس كوهين *bcohen@talentbeyondboundaries.org*
مؤسسا منظمة «مواهب وراء الحدود»
www.talentbeyondboundaries.org

أُسِّست منظمة «مواهب وراء الحدود» لرفد القطاع الخاص بمسار للحصول على اللاجئين المهرة لتوفير فرص العمل الدولية.

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) «استبيان لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين يكتشف أنَّ معظم السوريين القادمين إلى أوروبا يأتون مباشرة من سوريا» www.unhcr.org/5666c8de6.html
(UNHCR questionnaire finds most Syrians arriving in Europe coming directly from Syria)

٢. مانبور 2015 مسح حول شح المواهب
www.manpowergroup.fi/Global/2015_Talent_Shortage_Survey-full%20report.pdf
(*Talent Shortage Survey*)

٣. لونغ ك (2015) من لاجئ إلى مهاجر؟ إمكانية حماية حركة العمالة، معهد دراسات الهجرة.
www.migrationpolicy.org/research/refugee-migrant-labor-mobilitys-protection-potential
(*From Refugee to Migrant? Labor Mobility's Protection Potential*)

٤. البنك الدولي (2016) تقرير الرصد العالمي 205-2016 الأهداف الإنمائية في عصر التغير السكاني
http://pubdocs.worldbank.org/pubdocs/publicdoc/2015/10/503001444058224597/Global-Monitoring-Report-2015.pdf
(*Global Monitoring Report 2015|2016: Development Goals in an Era of Demographic Change*)

٥. www.solutionsalliance.org

المهنيون الفلسطينيون في لبنان: حالة استثنائية

محمود العلي

يقع الفلسطينيون في لبنان تحت مسمَّى «أجانب» أو «مهاجرون» ما يجعلهم يعانون في سبيل حصولهم على العمل. وعلى العموم، بمقدور غير اللبنانيين الراغبين في العمل في مهنة ما في لبنان أن يحصلوا على العمل بما لا يتعارض مع «مبدأ المعاملة بالمثل» المطبق بين الدول. لكنَّ اللاجئين لن يستفيدوا من هذا المبدأ الذي ينطوي على افتراض وجود الدولة الأخرى المعترف بها قانوناً والتي تقيم علاقات متبادلة مع لبنان. ومن هنا، دفعت وزارة العمل اللبنانية مجلس الوزراء إلى الموافقة على تفسير القانون لاستثناء العمال الفلسطينيين من شرط المعاملة بالمثل على شريطة أن يكون الفلسطيني الراغب بالعمل مولوداً في الأراضي اللبنانية ومسجلاً رسمياً في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية.

ومع ذلك، ما زالت المشكلات قائمة أمام الفلسطينيين. فمبدأ المعاملة بالمثل الذي يخوِّل العمال الأجانب حق الحصول على تصاريح العمل أو تلقي منافع الضمان الاجتماعي يشترط أن تمنح دولتهم المنافع ذاتها للعامل اللبناني. لكنَّ القانون لا يضع في الحسبان أنَّ اللاجئين الفلسطينيين ليس لهم دولة، وعلى ضوء ذلك، ظهرت هناك اجتهادات متضاربة رفضت إعطاء الفلسطينيين الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل معللة ذلك بعدم توفر شرط المعاملة بالمثل ولعدم إمكانية إثبات توفرها مع أنَّ لبنان قد صادق على اتفاقية عام ١٩٥٨ بشأن القضاء على التمييز في العمل والمهنة. وأياً كان الوضع التقنيني في القانون، فقد ظهرت هناك حالات مقلقة إزاء الخطر المترتب من الناحيتين الإنسانية والأمنية على إقصاء الفلسطينيين من سوق العمل اللبناني. وبهذا، يمثل السعي لمنح العمال الفلسطينيين الحق في العمل في المهن الحره في لبنان عنصراً محورياً في النضال نحو توفير الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

محمود العلي mmukhtar01@hotmail.com
باحث مختص بشؤون اللاجئين الفلسطينيين

الانخراط في الأعمال التجارية في الإكوادور

أوسكار م سانشيز بينيرو وريجينا سافيردا

يمكن من خلال إشراك اللاجئين في النشاط الاقتصادي لإقليم إزميرالدا الإكوادري أن يوفر لهم سبل كسب الرزق ويمكن له أيضاً أن يحارب الانطباع الذي ارتسم في أذهان الناس من أنهم يشكلون عبئاً على المجتمع.

تمثل إزميرالدا واحدة من أقل الأقاليم نماءً في الإكوادور، وقد شهدت قدوم أكثر من ستة آلاف لاجئ و١٨ ألف طالب للُّجوء خلال الأعوام العشرة الماضية ومعظمهم جاؤوا من شواطئ كولومبيا على المحيط الهادئ. ومع مرور الوقت تزايدت حاجاتهم الإنسانية تزايداً كبيراً وكان لها أثر سلبي على مواقف المواطنين تجاه القادمين الجدد.

وعلى ضوء تعقيد البيئة التي تعيشها إزميرالدا مع ارتفاع معدلات البطالة وضعف الصناعة فيها أشركت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الحكومة، والقطاع الخاص، ورواد الأعمال الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى المؤسسات المالية والأكاديمية في برنامج يعد الأول من نوعه في الإكوادور. وتهدف هذه البادرة إلى مساعدة اللاجئين ليكونوا فاعلين اقتصاديين في مجتمعاتهم وعوامل مساهمة في دمجهم في الإكوادور، وتجعلهم المبادرة أيضاً يساهمون في إنماء الإقليم وذلك عن طريق توليد فرص العمل ودعم إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة.

ويركِّز البرنامج الموارد والمصادر على زيادة نشاطات الإنتاج والتصنيع، والخدمات، ودعم الأسواق، وتأسيس حاضنة الأعمال وذلك لتحفيز إنماء القطاع الخاص بالمكون الاجتماعي. وبمعنى آخر، يهدف البرنامج إلى إنماء المشروعات الصغيرة التي تولد فرص العمل والثروة للاجئين وللمجتمع المحلي على حد سواء.

حاضنة الأعمال

يشير مفهوم حاضنة الأعمال إلى الكيان الذي يساعد الشركات حديثة الإنشاء والجديدة في بناء قدراتها من أجل تحقيق النجاح. وفي شمال أمريكا، أُسس عدد من حاضنات الأعمال في جامعات الأعمال الرئيسية أو في مراكز التكنولوجيا، لكنها أنشئت لهدف آخر وهو تحفيز الحراك الاقتصادي لمساعدة المجتمعات المفقرة

هناك. وفي الإكـوادور أبرمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين شراكات مع الجامعة البابوية الكاثوليكية للإكوادور في إزميرالدا وذلك منذ عام ٢٠١١ بهدف رفد اللاجئين وطالبي اللجوء والمواطنين المحليين المستضعفين بالمهارات الريادية اللازمة لإنشاء أعمالهم التجارية في ذلك الإقليم غير النام.[١]

وتعمل حاضنة الأعمال [٢] في إقليم إزميرالدا كغيرها من حواضن الأعمال لكن الأمر المختلف هنا أن حاضنة الأعمال هذه تتيح للاجئين وطالبي اللجوء وفئات السكان المحليين المستضعفين الفرصة التي لم تكن متاحة لهم من قبل. ومـن الأهـداف الاستراتيجية الخاصة – ناهيك عن الأهداف المتعلقة بإنماء الأعمال – الدمج المحلي، وفض النزاعات، وتعزيز التضامن مع اللاجئين، وتعزيز المساواة بين الجنسين وذلك من خلال إنشاء الأعمال التي تقودها الإناث.

وتتسم عملية تأمين الدمج في الحاضنة بالتنافسية باستخدام تقييم لقدرة صاحب المشروع الريادي والمـؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وهناك لجنة مؤلفة من كيانات من القطاعين الخاص

المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/إزميرالدا

رائد أعمال لاجئ مستفيد من حاضنة الأعمال.

والعام تقرر الفائزين وذلك بتطبيق معايير خاصة بالاختيار. ويتسلم الفائزون دعماً عملياً يتراوح مقداره من شخص لآخر من أجل توسيع أعمالهم التجارية وتعزيزها ومنها على سبيل المثال:

- التدريب في مجالات الإدارة، والتدبير، والحسابات، وتقييمات السوق، والتخطيط للأعمال، والتسويق
- والمساعدة الفنية والرصد الذي يقدمه الفنيون من الجامعة البابوية الكاثوليكية للإكوادور في إزميرالدا
- وأخيراً يتسلمون منحة مالية يمكنهم استخدامها كرأس مال النمو وذلك لتعزيز عملية التوسع لمشروعاتهم الصغيرة وتقويتها.

لكن الإكوادور تفرض عدداً من التحديات إذ إنَّ معدلات الفقر بين اللاجئين وطالبي اللجوء تصل إلى ٢٥٪. وقد عملت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على خفض خطر إخراج الفئات الأكثر استضعافاً من هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء من فرصة الأعمال هذه وذلك بتشجيع بناء الأعمال التجارية الجديدة لاستقطاب مزيد من اللاجئين والفئات المستضعفة.

ليس مجرد عمل تجاري

بما أن الفكرة الأساسية كانت تدور حول اللاجئين والفئات السكانية المحلية من المواطنين في المشاركة بهدف عام مشترك بينهم حول ما يتعلق بالأعمال التجارية، ضمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مؤشرات الأعمال التقليدية مع المعاملات الاجتماعية وذلك بهدف رصد أثر ذلك النموذج وتحليله. وإلى هذه اللحظة، قدمت المبادرة الدعم لـ ٢٦ مشروعاً تجارياً. وقد أخفق أربعة منها بسبب حدوث حالات الوفاة في العائلة أو إعادة التوطين في بلد ثالثة ولم يكن هذا الإخفاق معزواً أبداً للإخفاقات في الأعمال. أما بالنسبة للأعمال التي بقيت، فقد حقق ١٣ منها ١٠٪ من الزيادة في الدخل ضمن ربع السنة الأولى ثم حقق الزيادة أيضاً ثلاثة منها خلال ربع السنة الثاني وواحدة خلال الربع الثالث. أما بقيتها فما زالت في مسارها لتحقيق الأهداف المالية المحددة لها في السنة المالية. وحقق بعضها نجاحاً واضحاً فمُنحت لذلك النجاح عقوداً مع الدولة تبلغ قيمتها بضعة آلاف من الدولارات. واختير رائدان اثنان للأعمال للمشاركة في مبادرات التسريع في الأعمال على المستوى الوطني التي سوف تسمح لهم بإحضار منتجاتهم إلى رفوف البيع في سلسلة المحلات الكبيرة (السوبر ماركت). وتخضع البيانات المحصول عليها من حواضن الأعمال التجارية في إقليم إزميرالدا إلى المقارنة مع معايير مرصد ريادة الأعمال العالمي[٣] وذلك لتقرير مدى مقارنة الأعمال التي يقودها اللاجئون مع التطور العام في مجال المشروعات الصغيرة. وبما أن أكثر من ٩٥٪ من الأعمال في إزميرالدا أخفقت خلال السنتين الأولى من حياتها، انخفض معدل الإخفاق بالنسبة للمشروعات التجارية المدعومة من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والجامعة البابوية الكاثوليكية للإكوادور في إزميرالدا إلى ١٥٪. ونظراً للنجاح الذي حققه المشروع في هذا العام، سوف يدخل ٣٠ مشروعاً مستمراً إلى حاضنة الأعمال للحصول على دعم فني أكثر بتمويل رأس المال وهناك أيضاً ١٥ مشروعاً حديث الإنشاء تقوده لاجئات إناث سوف يلقى الدعم أيضاً.

ومع أن المنشآت التجارية ما زالت، نوعاً ما، تفتقر إلى التنوع والابتكار فهي تجد فرصاً للتسويق وكفايات للنمو. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المشروعات التجارية التي تدخل في مشروعات مغامرة (محاصة) معاً أو مع رواد الأعمال المحليين بغية توليد قدرات أكبر ورفع مستوى فرصهم في الأعمال التجارية. وتولد الأعمال التجارية التي يقودها اللاجئون فرص العمل للاجئين ولأفراد المجتمع المحلي أيضاً وتساهم في مواجهة التمييز والتصورات السلبية في أذهان الناس تجاه اللاجئين.

وهناك عنصر غير اعتيادي أيضاً أُدخل خلال السنوات الثلاث الماضية وجاء على شكل متابعة من باحث اجتماعي بهدف خفض مستوى النزاعات ضمن المشروعات التجارية أو بين رواد الأعمال وعائلاتهم. وتمثلت إحدى الأولويات في توليد المشروعات التجارية التي تقودها إحدى الإناث. لكنَّ مشكلات المساواة في الأصوات داخل البيت وتوزيع الدخل أدَّيَا إلى ظهور نزاعات أسرية. وكان على الباحث الاجتماعي أن يُدخل أساليب فض النزاعات لتتمكن العائلات من الازدهار ومشاركة المسؤوليات في البيت والمنشآت التجارية على قدم المساواة.

وطورت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في إقليم إزميرالدا أيضاً مجموعة مناسبة من الشراكات التي ضمت المنظمات غير الحكومية المحلية، والوزارات الحكومية، وشبكات الأعمال وغيرها ومكَّن ذلك من الوصول إلى ما هو أبعد من الفاعلين الإنسانيين والخدمات الاجتماعية. وبالمساعدة في تطوير السياسة العامة المتعلقة بالتطور الاقتصادي، ودعم الزراعة صغيرة النطاق، والأسواق وتوفير الخدمات، وفتح قنوات التسويق الجديدة، وتأمين خدمات التمويل الأصغر بما فيها التأمين الأصغر لحماية الاستثمارات في المشروعات التجارية من الصدمات الخارجية فقد ضمنت الوصول إلى الإنماء الاقتصادي بالنسبة للاجئين. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أيضاً الدعم لتطوير استراتيجية التنمية الإقليمية التي ركزت على الإنتاج الزراعي، وتطوير الريادة في الأعمال، وتوفير التمويل وبذلك تمكنت من ضمان إدماج اللاجئين في الاستراتيجية أيضاً.

الخلاصات

بعد أربع سنوات من التدخلات، كان الدرس الأساسي المستفاد هو أنه يمكن توجيه المساعدات الإنسانية نحو بناء تنمية الأعمال الصغيرة ليس من أجل إنشاء الثروة للأفراد فحسب بل أيضاً من أجل توفير السلع الاجتماعية والترويج للدمج المحلي لآلف اللاجئين. وأظهرت هذه الخبرة والتجربة حتى في الإقليم المحروم اقتصادياً أنه من الممكن إيجاد الطرق المناسبة لتطوير فرص التنمية الاقتصادية للاجئين وللمواطنين المحليين على حد سواء. فتوجيه المساعدات الإنسانية إلى إحداث النمو الاقتصادي من خلال تطوير المشروعات التجارية الصغيرة يولد تنمية اقتصادية ويرفع من قدرات المجتمع المحلي للاستمرار في استقبال اللاجئين. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن العوامل الاقتصادية غالباً ما تكون المتغيرات الأكبر في دمج اللاجئين، فلا غرابة في استثمار مزيد من البرامج التي تدعم الحيوية الاقتصادية للاجئين. ويمكن أن تكون حاضنة الأعمال للاجئين نموذجاً يُحتذى به ومثالاً يمكن إبحث مدى تطبيقه في عمليات اللاجئين الأخرى. ونحن نعمل حالياً على مقاربة حاضنة الأعمال الموجودة لتكييف نماذجها وخدماتها من أجل تلبية الخصوصيات التي تتسم بها أوضاع اللاجئين.

أوسكار م سانشيز بينيرو *sanchezo@unhcr.org*
مسؤول سبل كسب الرزق، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

ريجينا سافيدرا *saavedra@unhcr.org*
مساعدة رصد سبل كسب الرزق، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

www.unhcr.org

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبين فقط ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة ولا آراء مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين.

١. نتوجه بالشكر الجزيل الخاص لمساعدتهم ودعمهم في إقامة حاضنة الأعمال الخاصة باللاجئين في الجامعة البابوية الكاثوليكية للإكوادور في إزميرالدا ونتوجه بالشكر أيضاً لألبرت فانو سانشيز، وفيكتور بيريز برادوس، ورفائيل لوك دي دايوس، وروكسانا بينتيز.
٢. http://emprendimientopucese.blogspot.co.uk
٣. www.gemconsortium.org

مساهمة القطاع الخاص في حلول التَّهجير

غلوشا بوير ويانيك دوبونت

يدرس تحالف الحلول طرقاً أفضل لإشراك القطاع الخاص، مثل: المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات العالمية، من أجل تسخير طاقاته لتحويل تحديات التَّهجير إلى فرص إنمائية.

على مدار السنوات الأخيرة، ازداد تحول الشركات ذات الضمير الاجتماعي من التركيز على مجال الأعمال الخيرية والترويج للممارسات التجارية المسؤولة إلى نماذج الشراكات التجارية. ويعني ذلك اتساع دور الشركات وتحولها من مجرد كونها جهات مانحة أو مزودي خدمات لتصبح ضمن الفاعلين التجاريين ورائدي الأعمال عند الاستجابة للكوارث والأزمات الإنسانية على الرُّغم من أنَّها حتى الآن قد صبَّت اهتمامها على احتياجات إنقاذ الحياة قريبة الأمد.

ويوفر حجم الاحتياجات الناشئة عن التدفقات الكبيرة من المهاجرين إلى المجتمعات المضيفة وتعقدها فرصاً لتحديد الضروريات من الأسواق وفتحها وتحسين البنية التحتية وإيجاد فرص عمل وتحقيق الأرباح. بيد أنَّ مواطن الضعف في السياسة والأطر التنظيمية والقيود المفروضة على عمل اللاجئين وأسواق العمل المحلية شديدة التشبع بالعمالة غير الماهرة وارتفاع مستويات عدم التنظيم وعدم موثوقية مصادر المعلومات والافتقار للمعلومات كانت جميعها أسباب أدت لعدم انتهاز الشركات لهذه الفرص. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تحديد المنافع التي ستعود على الشركات باشتراكها في وضع حلول لمسألة التَّهجير وتسليط الضوء على المنافع التي ستعود على كل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة من اشتراك الشركات في وضع حلول لمسألة التَّهجير قبل النظر في مواءمة احتياجات المُهجَّرين مع الفرص الاقتصادية.

منافع إشراك الشركات

بجانب التعهد بالعناصر الخارجية الخاصة بالاستجابة الإنسانية، يُعدُّ دور القطاع الخاص في احتمالية رفع النمو وزيادة الثروة وتوفير فرص العمل السبب الرئيسي وراء إشراك الشركات في البحث عن حلول للمهجَّرين ولمجتمعاتهم المُضيفة. ومثال على ذلك، تُوظِّف شركة نفط صومالية أوغندية في منطقة كمبالا في أوغندا نحو ٦٠ لاجئاً

صومالياً بوصفهم أصحاب محلّات وصرّافين وحُرّاس أمن وكُتّاب في واحدة فقط من فروعها الكثيرة.[1] وللتأثير التحولي للهاتف النَّقال على سبيل المثال ومجموعات نقل الأموال إمكانات كبيرة إذا ما وظِّفَت لإيجاد حلول لمسألة التَّهجير.

ويُعظِّم تفعيل أنظمة السوق على وجه خاص من إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات القادرة على تحسين كل من نوعية حياة السكان المهجَّرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وستلبي ترقية المهارات من خلال الدورات التدريبية والتدريب الميداني والتدريب في مكان العمل التي تُقدَّم سواء مباشرة أم عن طريق التعاون الوثيق مع الشركات طلب السوق تلبية أفضل وستتيح للمهجَّرين على نحو فعَّال إيجاد فرص عمل.

وتُساعد فرص ربط المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة التي يَمتلكها أشخاص مهجَّرون بسلاسل القيمة في الشركات الأكثر رسوخاً على تمكين الشركات السابقة ذات مقومات بقاء أعلى من الوصول إلى الأسواق المتخصصة الجديدة وزيادة حجم معاملاتها إذ يُعدُّ العمل مع الشركات الأكبر والأكثر رسوخاً في الوقت الراهن من أكثر الأساليب الواعدة لترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياقات الهشَّة والإنمائية. فلتلك المناهج القائمة على احتياجات السوق القدرة على «بلوغ الحد الاقتصادي المطلوب» والحفاظ على تأثير التدخلات. وأخيراً، يمكن إحداث تحول كبير من خلال إيجاد مناطق اقتصادية تعطي مزايا التجارة التفضيلية للبضائع التي يصنعها اللاجئون وحيث يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب نقل سلاسل التوريد.[2]

المنافع التي ستعود على الشركات

ستجد الشركات مكاسبها في الوصول إلى مُنتجين ومُستهلكين وأسواق جديدة في سياقات التَّهجير، أي إنَّها ستُولِّد إيرادات وتُساهم في الوقت عينه في مُعالَجة تحديات التَّهجير. فقد تُهيئ أوضاع التَّهجير فرصاً للابتكار واختيار منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة ما سيرفع قيمة الشركة ومساهميها وسيزيد فرصها بما في ذلك فرصة زيادة التفاضل التنافسي. وبالإضافة إلى ذلك، يُؤدي الالتزام الصريح بالمسؤولية الاجتماعية للشركات إلى إيجاد صورة عامة إيجابية ورفع قيمة العلامة التجارية.

ولتطبيق ذلك على أرض الواقع، سيتعين على الشركات اكتساب المعرفة بشأن الاحتياجات بعيدة الأمد للمهجَّرين والمجتمعات المضيفة بوصفهم مستهلكين وعملاء محتملين بجانب العمل على خفض مخاطر العمل في سياقات التَّهجير وتقليص تكاليفه. وعلى المدى البعيد، سيتمثل الهدف في رؤية المنظمات الدولية والحكومات المحلية تعمل على تأمين إدامة الشركات من خلال إيجاد ظروف مواتية لبيئة تمكينية من شأنها تحفيز الاستثمارات الجديدة وجذبها.

فقد قررَّت شركة سرايا المتخصصة في مجال النَّظافة على سبيل المثال أن تُوسِّع نطاق صناعة منتجاتها وخدماتها الصحية وتوزيعها لتشتمل على أوغندا ما ضَمَنَ لها منافع بعيدة الأمد لأنشطتها في كل من أوغندا ورفع حِصَّتها في السوق. وقد تكون فرص توسيع مجال أعمالهم لتصل إلى مناطق المُهجَّرين المتأثرة في أوغندا مساهمة ملموسة في جهود المجموعة الأوغندية الوطنية لتحالف الحلول من أجل العثور على حلول للمُهجَّرين ومجتمعاتهم المضيفة.[3]

> «لا يجب خَصْ المُهجَّرين وخاصة اللاجئين بتدخلات الأعمال بل ينبغي النظر إليهم كشريحة أوسع من الأيدي العاملة ورواد الأعمال والمُستهلكين المحتملين».
>
> تشاورات تحالف حلول الأعمال ٢٠١٥

الطريق قُدُماً: منبر للتفاعل

يتطلب التحول تجاه بناء اللدونة في سياقات التَّهجير قيادة أصيلة للشركات وتبني فكر جديد بشأن ما قد يُولِّد قيمة بجانب إيجاد طرق مبتكرة للتواصل مع المجتمعات. والسؤال الذي يطرح نفسه هو ما الشيء المختلف الذي يجب على الفاعلين العاملين على مسائل التَّهجير والشركات المهتمة بالمساهمة في وضع الحلول فعله لضمان «الوفاء بطلب السوق؟» وتُشير المُحادثات بين المُجتَمَعَين دائماً إلى الحاجة لاستكشاف برامج جديدة للتفاعل حيث يمكن إيجاد فرص» مُلائمة» في سياقات التَّهجير ودعم التزامات الأعمال ونشرها على نطاق واسع.

وقد يكون برنامجاً افتراضياً يشتمل على أصحاب مصلحة متعددين وقد يتجسد أحياناً في شكل «حلول لمَعَارِض تجارية للمُهجرّين» وضرب من التعاون الملموس على أرض الواقع. وقد يأتي أيضاً بمنزلة «بند التَّهجير» ضمن مبادرة ربط الأعمال التي طُرحَت في القمة العالمية للعمل الإنساني ف مايو/أيار ٢٠١٦. ويجب أن يتفاعل مع آلية العمل التي وضعها المنتدى العالمي للهجرة والتنمية[4] وأن يتضمن تحقيق الترابط البيني مع الاتفاق العالمي للأمم المتحدة[5] ومع منابر دعوة المؤسسات التجارية إلى

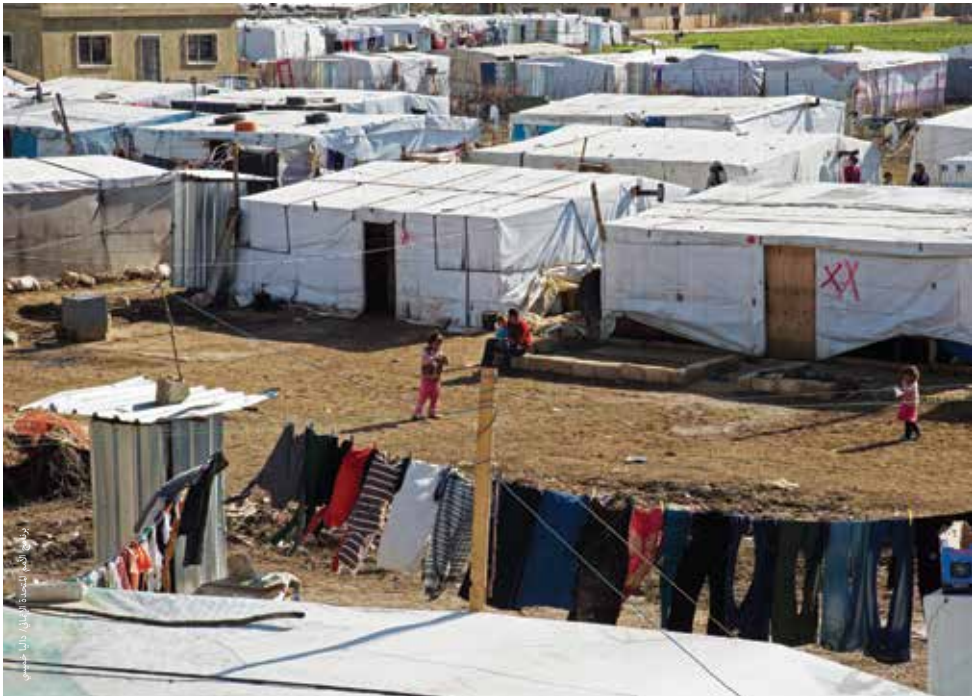

مخيم للاجئين السوريين في قرية غزة، سهل البقاع، شرق لبنان، ٢٠١٤.

العمل[٦]. وينبغي أن يدعم برنامج التفاعل هذا مجموعة القطاع الخاص لتحالف الحلول من أجل العمل مع المجموعات الوطنية على ربطها مع الشركات بجميع الأحجام. وأخيراً، يجب أن يكون سهل الاستخدام بالنسبة للشركات وأن يُجسِّد «النظام البيئي» لدعم الشركات من أجل المساهمة في إيجاد حلول للتَّهجير.

ومع أنَّ هذا البرنامج سيُعالِج التَّحديات العملية مثل النقص في المعلومات بشأن الاحتياجات والفرص، فهناك عدد من العوائق ذات الصلة التي يتعين التغلب عليها، والتي لها مضمونات تتجاوز دور القطاع الخاص. ومن بين تلك العوائق التعامل مع أسواق العمل المحلية شديدة التشبع بالعمالة غير الماهرة والعثور على طرق مبتكرة للتغلب على العقبات التي تعترض حق اللاجئين في العمل.

غلوشا بوير *glaucia.boyer@undp.org*
متخصصة في وضع السياسات وحلول التنمية لمسألة التَّهجير، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

يانيك دوبونت *y.du.pont@spark-online.org*
مدير شركة سبارك *www.spark-online.org*

الكاتبان مشاركان رئيسان في المجموعة الموضوعية لتحالف الحلول بشأن إشراك القطاع الخاص وقدَّما هذه المقالة نيابة عن أعضاء المجموعة لعرض أفضل الطرق لإشراك القطاع الخاص وتفعيل نقاط قوته في تحويل تحديات التَّهجير إلى فرص إنمائية. لمعلومات أوفر حول أعضاء المجموعة الموضوعية، انظر: *www.solutionsalliance.org/thematic-groups/engaging-the-private-sector-in-finding-solutions-for-displacement*

١. بيتس أ.، وبلوم إل.، وكابلان ج.، وأوماتا ن.، (2014) اقتصادات اللاجئين: إعادة النظر في الافتراضات الشائعة، مشروع الإبداع الإنساني، مركز دراسات اللاجئين www.oxhip.org/resources/refugee-economies-rethinking-popular-/assumptions
(*Refugee Economies: Rethinking Popular Assumptions*, Humanitarian Innovation Project)
٢. http://tinyurl.com/WEF-EconomicZones
٣. راجع مقال ألكسندر بيتس، صفحة 74-75
٤. http://tinyurl.com/GFMD-BusinessMechanism
٥. www.unglobalcompact.org
٦. www.businesscalltoaction.org

التحديات المفهومية والحلول العملية لحالات النّزوح الداخلي

تشالوكا بياني وناتاليا كرينسكي بال ومارتينا كاترينا

في أوضاع النُّزوح الداخلي، هناك مجموعة متنوعة من التحديات السياسية والتنفيذية والأخلاقية و العمليّة تزيد من تعقيد عملية فهمنا واستجابتنا لحالات النزوح الداخلي والتنفيذ الكافي للحلول الدائمة.

اعتباراً من يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، كان هناك ما يقدر بنحو ٤٠,٨ مليون شخص نازحين داخلياً بسبب النزاع مقابل ١٩,٢ مليون آخرين نزحوا بسبب الكوارث في عام ٢٠١٥ وحده.[١] وعوامل النزوح الداخلي -من أسبابه إلى حلوله- واضحة على نطاق واسع على المستوى المفهومي وموثّقة توثيقاً جيداً في المجالات القانونية والسياسية. وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن النّزوح الداخلي[٢] والأطر القانونية الإقليمية والوطنية التابعة لها توضيحاً بشأن قضايا النّازحين داخلياً وحقوقهم قبل النّزوح وفي أثناءه وبعده. ويستكمل تلك المبادئ إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات لعام ٢٠١٠ للحلول الدائمة للنّازحين داخلياً ذلك عن طريق تحديد ووصف ماهيّة الحلول الدائمة للنّازحين داخلياً.[٣] ولكنَّ إحدى التحديات على أرض الواقع هي تحديد نهاية النّزوح وبالتالي تحديد الدعم المناسب للبحث عن حلول دائمة.

ويصرح إطار اللجنة الدائمة المعترف به على نطاق واسع على أنه المقياس المتفق عليه دولياً للعمل على إيجاد حلول للنّازحين داخلياً بأنه «يتحقق الحل الدائم عندما لا يعود للنّازحين داخلياً احتياجات محدّدة للمساعدة والحماية ترتبط بنزوحهم وعندما يمكن لهؤلاء الأشخاص القدرة على التمتع بحقوقهم الإنسانية دون تمييز ناجم عن نزوحهم». كما يبين الإطار إضافة إلى ذلك ثلاثة طرق لإيجاد حلول دائمة وهي إعادة الدمج بشكل دائم أو الدمج المحلي أو الدمج في مكان آخر من البلاد ويمكن من خلال هذه الطرق أن يتحقق الأمر وبالتالي يمكن توفير نقطة انطلاق واضحة للتحليل والمناصرة والخطط الشاملة.

ويستمر الإطار بتوضيح ثمانية معايير يمكن أن تستخدم لتحديد مدى نجاح تحقيق حل دائم وهي: السلامة والأمن والمستوى المعيشي الكافي والحصول على سبل كسب الرزق واسترداد المساكن والأراضي والممتلكات والحصول على الوثائق ولم شمل الأسر والمشاركة في الشؤون العامة والوصول إلى وسائل الانتصاف الفعّال وتحقيق العدالة.

ويسلّط ذلك الضوء على حقيقة مفادها أنَّ البحث عن حلول دائمة هي عمليةٌ معقّدةٌ تتطلّب التّدخل المنسّق والموقوت للجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والهادفة لإقامة السلام، وهذا يعني أنَّ الحلول الموجّهة نحو التّصدي للنّزوح الداخلي تتطلّب حصّةً كبيرةً من الموارد التي قد تكون مهمّة لأصحاب المصلحة المعنيين (باختصاصاتهم المختلفة)، بالإضافة لتحليل شامل للوضع على أرض الواقع من أجل استهداف أكثر التدخّلات فعّالية وضمان التكامل بين الجهات الفاعلة.

وينبغي أن يكون التحليل الموجَّه لإيجاد حلول لأي حالة نزوح واسعاً من أجل الأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة من المعايير الثمانية المذكورة، بدلاً من النظر بتحيز إلى عدد منها بمعزل عن البقية. وهناك اعتراف متزايد بضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق مثل هذا التحليل المشترك والشامل على نطاق واسع، كما بدأت تلك الجهود تحصل على التأييد على المستويات العليا ولكنَّها لم تصبح بعد ممارسة شائعة فالتحدث عن تحقيق هذا الهدف أمرٌ سهل لكن تنفيذه لا يبدو كذلك.

ليس مجرد العودة وإعادة الدمج

تكون الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في بعض الأحيان حريصةً على تشجيع العودة على أنه الحل المفضّل (وفي بعض الحالات على أنه الحل الوحيد) وغالباً ما يُضغَط عليها لقبول ما هو أقل من الوضع المثالي عن طريق تقليص «الحل» ليصبح مجرد تحرك مكاني يتمثل بمجرد العودة أو إعادة التوطين، مما يؤدي لتقليص أعداد السكان النّازحين داخلياً. ومع ذلك، يجب أن تَدرسَ استراتيجيات الحلول الدائمة تفضيلات النّازحين داخلياً ويجب أن تأخذ بالاعتبار إذا ما كانت الظروف مواتية للعودة وما هي العقبات المستمرة التي يواجهونها، وينبغي لها أيضاً أن تحافظ على قنوات أخرى مناسبة ومفتوحة للبحث عن حلول مثل الدمج المحلي والدمج في أماكن أخرى من البلاد، وباستخدام طرف مثل توصيف الخصائص السكانية لغايات تقديم تحليل شامل للتفضيلات والفرص والعوائق التي تواجه السعي وراء الحلول الدائمة، يمكن المساعدة في كسب التأييد لتطبيق استراتيجيات ومقاربات أكثر ملاءمة.

فعلى سبيل المثال، ساعدت عملية توصيف الخصائص السكانية في اليمن في عام ٢٠١٠ في توفير المعلومات من أجل استراتيجية

الحكومة لإيجاد الحلول الدائمة. وقد وفّر الإجراء الذي تمّ بمشاركة الحكومة اليمنية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمجلس الدنماركي للاجئين الأدلة اللازمة لاستراتيجية إيجاد حلول بديلة بدلاً من حصر التركيز على العودة، كما كانت تركز عليه السياسة سابقاً. وتمثلت واحدة من أهم نتائج توصيف الخصائص السكانية في اليمن في التركيز على نوايا النّازحين داخلياً بشأن العودة إلى مكان أقامتهم السابق قبل النُّزوح ومقارنته مع الظروف التي نُفِّذت على أساسها العودة المحتملة. وأظهرت النتائج أنَّ حوالي ٢٥٪ من المشاركين كانوا معرضين لخطر النّزوح المطوَّل في حال انحصر الاهتمام بالعودة فقط.

والتحدي الشائع الأخر هو ازدياد النّزوح من المدن إلى جانب ضعف توفّر المعلومات المتعلقة بالنّازحين في المناطق الحضرية، وغالباً ما يؤدي تحضّر الأسر والمجتمعات المحلية لأن تصبح خيارات العودة إلى المناطق الريفية أقل جدوى، وخصوصاً في حالات النّزوح المطوَّل في المناطق الحضرية، ويمكن للنّازحين والأشخاص من غير النّازحين أن يواجهوا ظروفاً معيشية مماثلة ولكن تحديات حماية مختلفة، في حين أن ندرة المعلومات المفصّلة يمكن أن تحجب الأنظار عن الاختلافات.

ويمكن لتحليل مقارن بين النّازحين وغير النّازحين (أو المجموعات الأخرى ذات الصلة مثل المهاجرين الاقتصاديين أو اللاجئين العائدين) أن يقلب الموازين. ويوفّر مثل هذا التحليل غالباً المعلومات من أجل استجابة أكثر استهدافاً من خلال التركيز على تحليل أكثر دقّة للمهارات والقدرات وكذلك الاحتياجات ومخاوف الحماية لمجموعات مختلفة. ويترافق ذلك مع فهم أفضل لقضايا التنمية التي تواجهها المجتمعات المتأثّرة بالنّزوح والتي يتشاركونها مع جيرانهم من غير النّازحين ومع تحديد نقاط الضعف الخاصّة التي قد يعاني منها النّازحون داخلياً.

ويأتينا أحد الأمثلة مؤخراً من عمليتين اثنين نُفِّذتا في توصيف الخصائص السكانية في مقديشو وهارغيسيا في الصومال، إذ ركّزتا على السكات الذين يعيشون في المستوطنات غير الرسمية المنتشرتين في المدينة. وقد وفّرت هاتين العمليتين اللتين نفّذتا بالتعاون مع السلطات المركزية والمحلية صورة أوضح عن حجم النّزوح في المدينتين كما أعطيا أدّلة دامغة للجهات الفاعلة في مجال التنمية وتخطيط المدن تكفيهم لاتّباع مقاربة تتطرق للنّزوح تطرقاً أكبر في برامجهم المخطّط لها. وتُظهر النتائج من هرجيسا اختلافات صغيرة جداً في الظروف المعيشية للمهاجرين الاقتصاديين والنّازحين داخلياً

منزل دمرته الضربات الجوية في حي النهضة، صنعاء، اليمن، يناير/كانون الثاني ٢٠١٦.

والمجتمعات المضيفة واللاجئين العائدين إلى المستوطنة. والمضمون الذي تحمله هذه النتائج هو ضرورة السعي وراء حلول بعيدة الأمد للنّازحين كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر في المناطق الحضريّة لإدراج المستوطنات في التّخطيط الحضري على مستوى المدن.[٤] لكنَّ نتائج العمليتين ذاتها تسلّط الضّوء أيضاً على أنَّ النّازحين داخلياً من جنوب وسط الصومال أكثر عرضة للفقر وذلك يعني أنَّ هناك حاجة مستمرة لرصد الحماية وتدخلات المناصرة خاصةً فيما يتعلق بوصول تلك الفئة إلى الخدمات العامة.

بيانات النّزوح للفاعلين الإنمائيين

هناك اتفاق واسع الانتشار داخل المجتمع الدولي حول: ضرورة زيادة مشاركة الفاعلين الإنمائيين في الاستجابة للنّزوح وأهمية النظر إلى النّازحين داخلياً قسراً ليس على أنهم مستفيدون من المساعدات فحسب بل على أنهم قوى اقتصادية فاعلة، وأهمية دعم قدراتهم في الاعتماد على الذات واللدونة في السعي لإيجاد الحلول الدائمة. وتظهر هذه المناقشات في الفترة التي تسبق مؤتمر القمة العالمي الإنساني لعام ٢٠١٦ وضمن جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ويتمحور هذا الحوار على ضرورة توفير مزيد من البيانات «المرتبطة بالتنمية» وتحليل النّزوح للمساعدة في تسويغ أو تحقيق مقاربة تنموية أكثر اهتماماً بالنّزوح في البلدان المتأثرة. وهناك جهود متميزة تُبذَل ف سياقات مختلفة

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ يحيى أرحيم

لمعالجة هذه الفجوة. وتضمن تلك الجهود دراسات واسعة النطاق ينفذها البنك الدولي في منطقة البحيرات العظمى[٥] والشرق الأوسط وأماكن أخرى، بالإضافة إلى زيادة الدعم للبحوث الأكاديمية التي تركز على الأثر الاقتصادي للنّزوح[٦] وعلى عدد من المسوحات الأسرية التي تهدف للمقارنة بين الظروف المعيشية للسكان النّازحين وغير النّازحين المقيمين في المناطق المشابهة. وبالإضافة إلى هذه المبادرات المحددة للبلد والمنطقة، هناك عمل مستمر على الصعيد العالمي وما زال في مراحله المرحلة المبكرة[٧]

ومع ذلك، يبقى من النادر أن نجد تحليلاً مشتركاً حقيقياً بين الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين والفاعلين في مجال بناء السلام بحيث يعبّر ذلك التحليل على تعاون حقيقي بين تلك الجهات في مراحل البحث والتصميم والتنفيذ. ونتيجةً لاختلاف «منطق» كل من هذه المجالات (بما في ذلك الاختلافات المتعلقة بدورات التخطيط وولايات الاختصاص والأولويات والمصطلحات والموارد والعلاقات الحكومية ومقاربات الشراكة)، يصعب توليد تحليل يلبي الحاجة للمعلومات لدى جميع الأطراف الفاعلة كما يصعب التوصّل إلى اتفاق بشأن الأولويات القائمة على الأدلة للاستجابة. وحتى عندنا يحدث التعاون، ففي كثير من الأحيان يكون السبب هو الدوافع الشخصية بدلاً من الزخم المدعوم مؤسسياً، لكنَّ الثقة وحس الملكية المتولدين عن عملية التعاون قد يمهّدا الطريق أمام تحقيق أثر متزايد كبير واستخدام النتائج.

وهو تحدٍ كبير عند التطبيق العملي يصعب التغلب عليه لكنَّ هناك عدداً متزايداً من الحالات التي تشير إلى وقوع أثر إيجابي لا يستهان به. فمن أجل تطوير استراتيجية الحلول الدائمة في ساحل العاج، على سبيل المثال، قدّمت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة وعملت عن قرب مع المكتب الوطني للإحصاء لإجراء عملية جمع البيانات في أبيدجان والمناطق المتأثرة بالنّزوح في غرب البلاد خلال عامي ٢٠١٤- ٢٠١٥. ومع أنَّ العملية تعرضت لتأخيرات كثيرة لا سيما بسبب تفشي فيروس الإيبولا وبسبب أنشطة الإحصاء الوطنية المخطط لها، فقد استخدمت لائحةً من المؤشرات القائمة على أساس إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات التي اشترك في وضعه الفاعلون الإنسانيون والإنمائيون (منهجية مفصلة لكل المناطق الحضرية والريفية المتأثرة بالنّزوح)، وأنتجت في نهاية المطاف تحليلاً لحالة النّزوح أدخِلَ مباشرة في خطة التنمية الوطنية للسنوات القادمة.

وفي أمثلة أخرى، كان هناك عمليات مماثلة في توصيف الخصائص السكانية حددت ونفِّذت بجهود مشتركة بين الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين (وغالباً بمشاركة الوزارات المعنية ومسؤولي الإحصاء الوطني) ومكّنت تلك العمليات من إدخال النتائج في عملية بناء السياسات ووضع البرامج المشتركة للحلول الدائمة. والأهم من ذلك أنَّ هذه العمليات وفّرت أيضاً بيانات أساسية مهمة للغاية لرصد سير العمل الموجَّه بالحلول في سياقات النُّزوح. وقد حدث هذا (أو يحدث الآن) في سياقات متنوعة مثل كولومبيا وكوسوفو والعراق والصومال.[٨]

محدودية الإرشاد

رغم الوضوح الكبير للمفهومات المتعلقة بالحلول الدائمة للنّازحين داخلياً من خلال تعريف ومبادئ ومعايير إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات، ما زال هناك عدد من العقبات التي يجب التغلب عليها عند محاولة تطبيق هذا الإطار التحليلي في حالات النّزوح الواقعية. وتضم لائحة هذه العقبات على سبيل المثال لا الحصر: التحديات السياسية مثل تحديد الأولويات المشتركة للعودة والميل إلى اعتماد التحركات المادية للعودة أو إعادة النقل كحل دائم، والتحديات العملياتية التي غالباً ما تصل لحد الذروة المناطق الحضرية المزدحمة، بالإضافة للتحديات الأخلاقية المتعلقة بالسكان المحجوبين عن الأنظار وهموم حماية النّازحين الداخليين في المناطق الحضرية، والتحديات العملية المرتبطة بتمكين الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين وصانعي السلام من التعاون الجدّي والعمل بتفاهم فيما بينهم.

يُعدّ توصيف الخصائص السكانية، بوصفه عملية ذات سياق محدد لجمع المعلومات تولي الأولوية للتعاون والشفافية واتخاذ قرارات مشتركة في كل مرحلة، أداةً مفيدةً للتغلّب على بعض هذه التحديات أو الحد منها في أقل تقدير. فعند استخدامه بشكل جيد، يمكن له أن يوفر قاعدة لأدلة

شبكة إيرين/ أحمد المبي جيريل

نازحون داخلياً في مقديشو، الصومال، ٢٠١١.

مشتركة يمكن استخدامها في المناصرة وتطوير الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المنهجية استجابةً لأوضاع النّازحين داخلياً.

والطلب الذي توجه الحكومات والشركاء في المجال الإنساني والتنمية بشكل متكرر إلى مكتب المقرَّر الخاص هو للمساعدة في «تفعيل» نص إطار عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات، ولا سيما للمساعدة باستخدام المعايير الثمانية التي تضعها من أجل تحليل وضع النّزوح على أرض الواقع. واستجابةً لذلك، يتعاون مكتب المقرر الخاص واللجنة المشتركة لتوصيف الخصائص السكانية للنّازحين داخلياً في محاولة لسدّ هذه الثغرة من خلال الجمع بين تعريف ومبادئ ومعايير إطار اللجنة الدائمة لإيجاد حلول دائمة وبين خبرة اللجنة المشتركة لتوصيف الخصائص السكانية للنّازحين داخلياً في تسهيل عمليات التوصيف التعاونية. والهدف من ذلك بناء مجموعة أدوات عالمية لتحليل الحلول الدائمة وبناء قاعدة قوية يمكن على أساسها رصد التقدم المنجز على مر الزمن.

تشالوكا بياني *C.Beyani@lse.ac.uk*
المقرر الخاص لحقوق الإنسان للنّازحين داخلياً للأمم المتحدة
www.ohchr.org/EN/Issues/IDPersons/Pages/IDPersonsIndex.aspx

ناتالي كرنسكي بال *coordinator@jips.org*
المنسّقة في اللجنة المشتركة لتوصيف الخصائص السكانية للنازحين داخلياً *www.jips.org*

مارتينا كاترينا *caterina@unhcr.org*
عملت سابقاً منسّقة لمشروعات الحلول الدائمة في اللجنة المشتركة لتوصيف الخصائص السكانية للنّازحين داخلياً وهي حالياً مستشارة قانونية للمقرَّر الخاص لحقوق الإنسان للنّازحين داخلياً.

١. أنتج التقديرات مركز رصد النُّزوح الداخلي، (مايو/أيار 2016) «التقرير العالمي حول النُّزوح الداخلي 2016»
Global Report on Internal Displacement 2016
www.internal-displacement.org
٢. http://tinyurl.com/GPsInternalDisplacement
٣. http://tinyurl.com/IASC-IDP-Framework
٤. www.jips.org/files/1076
٥. انظر مقالة لجوانا دي بيري، صفحة 17-19
٦. تصدَّر هذا الموضوع الأولوية لدى مجموعة العمل الموضوعية لتحالف الحلول الخاصة بالبيانات والبحوث وإدارة الأداء: http://bit.ly/1VY6FIy
٧. انظر على سبيل المثال ورشة عمل 2015 http://bit.ly/236hFWf وتقريراً سيصدر قريباً عن كلٍ من البرنامج العالمي التابع للبنك الدولي حول التَّهجير القسري والمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية.
٨. لتفاصيل أوفر حول أمثلة أخرى، انظر: www.jips.org

إمكانية بناء قدرات الحماية للمساعدة في اجتياز المراحل الانتقالية

سارة ديردورف ميلر وجوليان ليمان

إذا كانت عملية بناء القدرة على الحماية ناجحة فيمكن لها أن تسهم في إنشاء نظم لجوء تؤدي إلى اندماج اللاجئين في بلد اللجوء.

تسعى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين سعياً حثيثاً إلى تنمية القدرة على الحماية في الدول المضيفة للاجئين على سبيل المثال من خلال إنشاء الأطر القانونية الوطنية أو تكييفها والمساعدة في تسجيل صفة اللجوء وتحديدها ونقل المعرفة في المؤسسات الحكومية وتقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب أو الدعم المادي ومساعدة الحكومات بإيجاد أطر للتكامل الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للاجئين.[1] إلاَّ أنَّ مدى نجاح هذه الجهود في الانتقال إلى حلول مستدامة ليس واضحاً تماماً.

ويمكن لبناء القدرة على الحماية أن يدفع الدول المضيفة إلى تحمل مزيد من المسؤوليات تجاه اللاجئين وفي الوقت نفسه يمكنها المساهمة في بناء السلطات الوطنية لتكون قادرة على الاستجابة بصورة أفضل لحالات اللجوء في المستقبل وتحرير موارد المفوضية، ويمكنه أيضاً أن يمثِّل فرصة لإعادة اللاجئين إلى خطط الإنماء الوطنية الرئيسية وإضفاء الطابع المهني في بعض الأحيان على السلطات الوطنية للاجئين الصغيرة منها وغير الممولة لكنَّ بناء القدرة على الحماية يواجه أيضاً تحديات سياسية وإدارية.

فأولاً، هناك تضارب في مصالح الجهات المانحة والدول المضيفة فيما يتعلق بالاضطلاع بمهمة بناء القدرة على الحماية، إذ تميل الدول المضيفة إلى الرغبة بإحكام أكبر قدر ممكن من السيطرة على حالات اللجوء وفي الوقت ذاته تطمح لأن تقدم أقل حد ممكن من الدعم المادي وأن تتحمل أقل قدر ممكن من مسؤولية التنفيذ، فهذه الدول غالباً ما تربط بناء قدرات الحماية مع الامتناع عن التشارك بالمسؤوليات مسوِّغة ذلك بعدم تناسب عبئ قبول اللاجئين في المناطق الأصلية أو بتخوفاتها من أنَّ ارتفاع مستوى الحماية سوف يقود إلى إعادة قبول اللاجئين من دول أخرى. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تكون رغبة هذه الدول ضعيفة حيال إضفاء الصفة الرسمية على حماية اللاجئين من خلال الأطر القانونية. وفي المقابل، من المحتمل أن ترغب الدول المانحة بأن تكون الدول المضيفة القريبة من بلدان اللاجئين الأصلية هي من يتحمل العبء الأكبر وأن تكرر برنامج حماية اللاجئين الرسمي كالبرنامج المتَّبع في دول الشمال. فالجهات المانحة تنظر إلى بناء قدرة الحماية على أنَّها تنصب أساساً على مساعدة الدول المضيفة في ‹أداء عملها›، إما بالتمسك بالتزاماتها القانونية أو بإنشاء إطار (قانوني) لحماية اللاجئين في المقام الأول.

وثانياً، في الحالات التي لا تكون فيها الوظائف الأساسية لنظام اللجوء مضمونة فمن المرجح أن تعطي المفوضية الأولوية لإنشاء نظم التسجيل وتحديد وضع اللاجئين وضمان عدم الإعادة القسرية، وتفرض هذه الحالات تحديات أمام جعل الحلول المستدامة جزءاً من خارطة طريق واضحة تتجاوز ‹أساسيات الحماية›، وأمام استمرارية المشاركة وتأمين التمويل اللازم للحلول مستدامة فور استيفاء ‹الأساسيات›.

ويمكن للأمثلة التي يقدّمها تعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مع الاتحاد الأوروبي ومحاولاتها الرامية إلى تسليم مهام تحديد حالات اللاجئين إلى الحكومتين الكينية والأوغندية أن تسهم في توضيح هذه الفرص والتحديات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وشركاؤها في بناء القدرة الاستيعابية

من بين أولويات التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والاتحاد الأوروبي تتجه الحلول المستدامة بأن تكون ذات أولوية منخفضة، و بين عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠١٣ تركز تمويل البرنامج البحثي للاتحاد الأوروبي للهجرة واللجوء على مشروعات القدرة الاستيعابية لاستقبال اللاجئين وتسجيلهم وعلى الترويج للمصادقة على قانون اللاجئين والاندماج المحلي. كما حاولت أيضاً كبرى المشاريع التي تسمى برامج الحماية الإقليمية والتي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى تعزيز الحلول الدائمة ليس لضمان عدم الإعادة القسرية على سبيل المثال فحسب بل أيضاً لتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وتقديم المعونة والمشورة وفرص الاعتماد على الذات في مصر.[2]

ومع ذلك يستنتج التقييم النهائي لصك تمويل الاتحاد الأوروبي أن الدول المانحة والمضيفة كانت حريصة أكثر على التعاون في مشاريع لمكافحة الهجرة غير النظامية وأن العلاقة

بين الهجرة والتنمية غير كافية.[٣] ويخلص بحث يعتمد على تقارير مشروع المفوضية إلى أن هذه البرامج لم تنسق بما فيه الكفاية مع سياسات المعونة والتنمية الإنسانية وأن التزامات الأطراف المحليين غير كافية.[٤] ويمكن أن تعتبر مساعدات الاتحاد الأوروبي الحالية لتركيا وبخاصة برنامج الاتحاد الأوروبي للتنمية والحماية الإقليمية الخاص بالشرق الأوسط تقدماً في هذا الصدد وذلك نظراً لأنها تسعى إلى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين بالإضافة إلى تحسين إجراءات اللجوء.

وتتصل بعض أوضح جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لبناء القدرة على الحماية في تأسيس إجراءات تحديد وضع اللجوء، وفي بعض حالات اللجوء المطوَّلة، حددت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وضع اللجوء على مدى عقود وتسعى الآن لتسليم هذه المسؤوليات إلى سلطة وطنية للاجئين تأسست حديثاً. فعلى سبيل المثال، كان القصد من قانون اللاجئين في كينيا لعام ٢٠٠٦ أن ينقل مسؤولية تحديد وضع اللجوء واستقبال ورعاية اللاجئين إلى السلطات الكينية من خلال ‹إضفاء السفة الدستورية› لتحديد وضع اللجوء و إنشاء إدارة لشؤون اللاجئين ووضع إطار مؤسسي شامل لتحديد وضعهم. ومع أنَّ عملية نقل المسؤوليات المستمرة تلك لاقت بعض النجاح، ظهرت بعض التحديات منها: بناء الكوادر الوطنية والحفاظ عليها لتولي مسؤولية تحديد وضع اللجوء بالمستوى النوعي والكمي ذاته للمفوضية وتبادل البيانات ونقل التقنيات بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وإدارة شؤون اللاجئين و الحفاظ على مستويات التمويل لتنفيذ عملية تحديد وضع اللجوء على الصعيد الوطني وإنشاء مؤسسات إضافية وأدوات قانونية لازمة لتحديد وضع اللجوء.[٥]

وفي وسط أوغندا، في أواخر التسعينيات، سعت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى نقل مسؤوليات توطين لاجئي كيرياندونجو إلى السلطات الأوغندية على الرغم من أن الأخيرة تصر على استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم المادي للاجئين الذين اعتبرتهم مصدر قلق دولي لا وطني. وفي الوقت نفسه، أصرت أوغندا على المحافظة على السيطرة الكاملة على مستوطنات اللاجئين وأن يكون لها دور في اتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل، وكانت الموارد كما في حالة كينيا مصدر قلق مستمر للمعنيين في عملية التسليم. وتثبت هذه الحالة أيضاً أهمية اللهجة والخطابة في مساعي بناء القدرة على الحماية من هذا القبيل: ولم يرق لأوغندا لهجة المفوضية التي تلزمها ‹بتسليم› المستوطنات لأنها لم تعتبرها أبداً جزءاً من ملكياتها. وتتضمن الدروس المستفادة الأخرى: الحاجة إلى التخطيط الدقيق كلما تغيرت الجهات المسؤولة عن حماية اللاجئين ووضع الأطر الزمنية الواقعية والالتزام بها والالتزام بتوفير موارد كافية من السلطات الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وضمانها وأهمية وجود إطار قانوني وطني قوي يعبر عن قانون اللاجئين وحقوق الإنسان الدولية.[٦]

وتثبت كل من حالتي تسليم المفوضية الاثنتين أن بناء القدرة على الحماية يمكن من الناحية النظرية أن يعزز تقسيماً جديداً للعمل وتحرير موارد مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين للعمل على إيجاد الحلول الدائمة. ومع ذلك، قد يعني النجاح في تسليم مسؤولية الحماية القانونية أن المفوضية وشركاءها يميلون للانسحاب بمجرد تأمين أساسيات التسجيل وعدم الإعادة القسرية وذلك يؤدي إلى التدهور على أرض الواقع. وتلتزم السلطات الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين نظرياً باستخدام بناء القدرة على الحماية كخطوة مهمة نحو الاندماج المحلي. فعلى سبيل المثال، أدخلت اللاجئين في خطط التنمية الوطنية والعمليات القضائية الوطنية، ولكنها لم تجد بعد خرائط طرق واضحة لترجمة عمليات التسليم والجهود الرامية لبناء القدرة على الحماية لإيجاد الحلول الدائمة للاجئين. وبدلاً من ذلك، أدت عمليات نقل المسؤولية إلى تغيير مسؤوليات وقدرات الجهات الفاعلة.

الخلاصة

يمكن لبناء القدرة على الحماية في أسوأ الأحوال أن ترسخ فهماً مادياً بحتاً لعبء ومسؤولية المشاركة في حماية اللاجئين التي تسعى من خلالها البلدان المانحة ‹لاحتواء› اللاجئين في مناطقهم الأصلية في ظل غياب الحلول الدائمة. ومع ذلك، لن يكون من المفيد النظر لجميع الجهود المبذولة في بناء قدرات الحماية على أنها جزء من استراتيجية لإحالة المسؤوليات على الجهات الخارجية لأنَّ ذلك الوسم العام سوف يمنع تحليل أوجه القصور والإنجازات الملموسة للمساهمة في الحلول الدائمة وسوف يمنع أيضاً التصدي لمسائل أخرى. فعلى سبيل المثال، هل من الممكن للاجئين أن يكونوا أكثر قدرة على إيجاد آفاق للاندماج المحلي عندما تسفر الجهود المبذولة لبناء القدرة على الحماية عن مزيد من المؤسسات الوطنية والعمليات والإجراءات؟ وهل تعد طريقة إعطاء الصفة القانونية لحماية اللاجئين من خلال الأطر القانونية دائماً الأفضل لتحسين وضع اللاجئين؟

أياً كانت الأجوبة ينبغي أن ترمي أهداف بناء القدرة على الحماية إلى تحقيق النتائج لمصلحة اللاجئين وتعزيز فرص الحصول على اللجوء وتقاسم العبء الدولي والمسؤولية. ويمكن لبناء القدرة على الحماية أن يكون خطوة مهمة في العمل نحو إيجاد الحلول الدائمة. ويمكن للدول المضيفة المجهَّزة بشكل أفضل للتعامل مع اللاجئين الوافدين أو الباقين لفترات طويلة والذين تدعمهم الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أيضاً أن تكون أكثر عرضة للعمل بالتعاون مع اللاجئين وغيرهم من الجهات الفاعلة لتسهيل عملية الاندماج المحلي.

سارة ديردورف ميلر *sarah.deardorff@gmail.com*
محاضرة في الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة،
www.american.edu

جوليان ليمان *jlehmann@gppi.net*
مدير المشروعات، معهد السياسات العامة العالمية، برلين
www.gppi.net

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2002) «تدعيم قدرات الحماية في البلدان المضيفة» www.unhcr.org/3b95d78e4.pdf
(Strengthening Protection Capacities in Host Countries)
٢. http://ec.europa.eu/europeaid/documents/aap/2010/af_aap_2010_dci-migr.pdf
٣. روزيلوت أ، وأيولفي ل وتشاربين أ (2013). التقييم الختامي للبرنامج الموضوعي «التعاون مع بلدان العالم الثالث في مجال الهجرة واللجوء»
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.602.8271&rep=rep1&type=pdf
(*Final Evaluation of the Thematic Programme Cooperation with Third Countries in the Area of Migration and Asylum*)
٤. بابادوبولو أ (2015) برامج الحماية الإقليمية: أداة فعالة للسياسات؟
http://ecre.org/component/downloads/downloads/982.html
(*Regional Protection Programmes: an effective policy tool?*)
٥. غارليك م، غيلد أ، بروكتر ك، سولومونز م (2015) الانطلاق من القواعد التأسيسية: تقييم بنيوي لعملية اجتياز مرحلة تحديد وضع اللاجئ في كينيا، خدمة بناء السياسات والتقييم PDES، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين،
www.unhcr.org/5551f3c49.html
(*Building on the foundation: Formative Evaluation of the Refugee Status Determination (RSD) Transition Process in Kenya*)
٦. كايسر ت (2002) «مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والانسحاب من كيرياندونغو: تحليل التسليم»، مجلة مسح اللاجئين ربع السنوية
(The UNHCR and Withdrawal from Kiryandongo: Anatomy of a Handover *Refugee Survey Quarterly* 21 (1-2))

حلول الطاقة توفر مكاسب إنسانية وتنموية في آن معاً

أوين غرافام وغلادا لان وجوانا لينه

يميل الأسلوب الاعتيادي لتأمين الطاقة في أثناء أزمات اللجوء للارتكاز إلى الوقود الخطر والمكلف والمسبب للتلوث، وتتطلب حلول الطاقة المستدامة وضع إطار تخطيط على المدى البعيد، وهناك فرص للتنظيم بين لدونة الطاقة والوصول إلى أهداف الدول المضيفة وبين جعل العمليات الإنسانية صديقة للبيئة وتمكين اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم.

خدمات الطاقة ضرورية لأهم الحاجات اليومية الأساسية للمهجَّرين إذ تدعم الطاقة تقريباً جميع الأنشطة اليومية سواء للطعام (وقود الطهي) أم للنقل (الوقود لنقل الناس والبضائع) أو للحفاظ على درجة حرارة مناسبة للعيش (التدفئة أو التبريد) أو للتعليم (الضوء للقراءة) أو كسب المعيشة (الكهرباء لتشغيل المنازل والمشاريع التجارية).

لكنَّ الناس الذين فرّوا من ديارهم بسبب النِّزاع لديهم حاجاتهم الخاصة ويواجهون صعوبات جمَّة في سبيل الحصول على خدمات الطاقة. وتتضمن هذه التحديات بُعدَ المسافات (عن المراكز الحضرية والخدمات العامة والمرافق) و أنواع الملاجئ المؤقتة والمشاكل الصحية وانعدام الأمن في المستوطنات وانعدام القانون وانخفاض مصادر الدخل وعدم استقرارها والحاجة إلى التواصل مع الأقارب.

وتشير البحوث الأخيرة التي أجراها معهد «تشاتام هاوس» إلى أن حوالي ٩٠٪ من المُهجَّرين في المخيمات يحظون بوصول محدود للإضاءة وقرابة ٨٠٪ منهم فقط يتمتعون بالحد الأدنى المطلق من الطاقة اللازمة للطهي.١ واستراتيجيات التأقلم السلبية مثل عدم طبخ الطعام لفترة كافية أو تخفيض عدد الوجبات هي أمرٌ مألوف لدى جميع المهجَّرين تقريباً سواء أكانوا يعيشون في المناطق الريفية أم في المناطق الحضرية بالإضافة إلى الموجودين في المخيمات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ سيلفا أوستيجارد

في مخيم أيفو ٢- داباب في كينيا، فتاة تُبرزُ بطاقة الدعم الخاصة بها للحصول على الحطب من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. تستخدم ٩٨٪ من الأسر في المخيمات الحطب كوقود للطهي ما يؤدي إلى تدهور الظروف البيئية.

وعلى الصعيد العالمي، يعتمد السكان المهجَّرون قسرياً غالباً على مصادر الوقود المسببة للتلوث وغير الناجعة إذ إنَّ أغلبهم يستخدمون الحطب أو الفحم النباتي بشكل أساسي. وعلى الرغم من أن نسبة استخدام الوقود للفرد الواحد بين السكان المهجَّرين قسراً منخفضة فعدم الكفاءة النسبية للوقود الذي يستخدمونه يعني أن كمية أكبر منه ستحترق مطلقةً مزيداً من الانبعاثات الغازية بغية توليد الكمية ذاتها من الطاقة. ويمثِّل التصحر أيضاً مشكلة كبيرة لكثيرٍ المناطق التي تستضيف اللاجئين.

ولهذه الظروف آثارٌ ضخمةٌ على الصحة والحماية ولا سيما للنساء والفتيات اللائي كثيراً ما يتحملن العبء الأكبر فيما يتعلق بالطبخ المنزلي (تلوث الهواء في الأماكن المغلقة) وفي الخروج لجمع الحطب (ارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي). ويشير تطبيق التقديرات العالمية لمنظمة الصحة العالمية إلى أن حوالي ٢٠ ألف شخص مهجَّر يموتون قبل أوانهم سنوياً بسبب تلوث الهواء في الأماكن المغلقة. وأعلنت منظمة أطباء بلا حدود إفادة ٨٢٪ من ٥٠٠ امرأة وفتاة ممن يتلقين العلاج بعد تعرضهن لعنف جنسي خلال فترة أربعة أشهر ونصف في جنوب وغرب دارفور بأن أعمال العنف وقعت لهن لدى مغادرة المخيمات بحثاً عن الحطب أو الماء أو العلف الحيواني.٢

ويعني تحسين طريقة تلبية احتياجات الطاقة إذاً فوائد كبيرة للصحة والحماية وسبل كسب الرزق. لماذا لم يقع التركيز على الطاقة قبل الآن؟

ما مشكلة الطاقة؟

ساهمت مجموعة من العوامل بالتسبب بالأولوية المنخفضة نسبياً للطاقة في الاستجابات الإنسانية، السبب الأول هو ضعف تمويل الأزمات الإنسانية بصفة عامة. وبالإضافة إلى نقص التمويل لم تُعدُّ الطاقة على أنها من الأولويات أسوة بأمور أخرى مثل الغذاء والمأوى والحماية، وهذا أدى إلى ضعف في أعداد الكوادر المؤهلة بالمهارات التقنية اللازمة، ونتيجة لذلك هناك فشل على نطاق واسع في نظام جمع هذا النوع من البيانات التي قد تكون ضرورية لتنفيذ خطط طاقة ممنهجة للأزمات الإنسانية وما يتعلق بها.

ويضاف إلى ذلك أنَّ الهيئات الإنسانية سيئة التجهيز فهي ليست مجهزة للاستجابة للأزمات المطوَّلة بينما من المرجح أن تتطلب البنى التحتية للطاقة وخطط التمويل المستدامة إطاراً زمنياً أطول، وفي أغلب الأحيان تتوجه المنظمات الإنسانية لإدارة الطاقة لاتباع نهج طوارئ قصير الأجل. وتوزَّع منتجات مثل المواقد أو الفوانيس الشمسية (معظمها مجاناً) دون إيلاء كثير من الاهتمام لترتيبات الصيانة أو الملاءمة الثقافية أو آليات التوزيع أو الآثار على الأسواق المحلية.

وبينما قد تكون استراتيجية التوزيع بهذه الطبيعة أنسب رد عقب الأزمة مباشرة إلا أن أزمات اللاجئين تميل إلى أن تكون طويلة الأمد فقد نمت الكثير من مستوطنات اللاجئين لتصبح مدناً صغيرة. وإذا لم تؤخذ خطط الطاقة في اعتبار الاستجابات الإنسانية الأولية، فيمكن أن ينتهي المطاف بالمُهجَّرين والهيئات التي تقدم الخدمات لهم بأن يكونوا رهيني إجراءات توليد طاقة غير كافية وذات تكلفة باهظة.

ومخيم الزعتري في الأردن مثال حي على ذلك. فعندما بني المخيم في البداية كانت عمليات الإغاثة متصلة بشبكة الكهرباء الوطنية، لكنّ شبكة الكهرباء لم توصل مع مساكن الأسر المهجَّرة نفسها لتلبية حاجاتها من الطاقة. ومن أجل تزويد المنازل والمشروعات التجارية بالطاقة، اعتمد اللاجئون على تمديد غير رسمي من الشبكة من خلال أضواء الشوارع وهكذا زاد الاستهلاك لدرجة أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين دفعت فاتورة كهرباء وصل مبلغها إلى ٨,٧ مليون دولار خلال عامي ٢٠١٤-٢٠١٥. وبعدها، قطعت المفوضية التوصيلات غير الرسمية، ورداً على ذلك اشترى أصحاب المشروعات التجارية مولدات الديزل مما زاد الاعتماد على إمدادات الوقود ومصادر التلوث المحلية. وبينما يجري حالياً

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ أسد الله نصر الله

لدعم أطفال المدارس في دراستهم، وزّعت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مؤخراً أثر من ١٢ ألف ضوء يعمل على الطاقة الشمسية في ٤٨ مدرسة في خمس مخيمات للاجئين في داباب. وأُعطِيَت الأولوية للطالبات اللواتي يفتقرن إلى الوقت اللازمة للدراسة بعد انتهاء الدوام اليومي في المدرسة.

تنفيذ نظام جديد لضمان الحصول على الطاقة الكافية للأسر والمشروعات التجارية بتكلفة معقولة أكثر للمفوضية كان من الممكن أن يخفف التخطيط المسبق في بداية الأزمة التكاليف المالية والبشرية.

فليست طبيعة الاستجابات الإنسانية قصيرة الأجل مجرد نتاج للنظام ولكنها انعكاس لحقيقة أن الحكومات والجهات المانحة غالباً ما تظل غير راغبة بالاعتراف بأن أزمات اللاجئين ليست حالات طوارئ قصيرة الأمد إذ لا تسمح معظم الحكومات بالاستثمارات طويلة الأجل في البنى الأساسية في المستوطنات. وبالإضافة إلى ذلك لا تكون المجتمعات التي تعيش جنباً إلى جنب مع أعداد كبيرة من اللاجئين غالباً أفضل حالاً بكثير ولذلك فمن المرجح بأن توفير مرافق ذات تقنيات عالية حصراً للاجئين سيولد الاستياء.

أمَّا رصد الموازنات للقطاع الإنساني فيميل إلى التركيز على الأطر الزمانية لتمويل المانحين التي تصل إلى عام أو أقل. وهذا يعني بأن الهيئات لا تستطيع تسويغ الاستثمارات الرأسمالية التي تهدف إلى رفع مستوى الكفاءة أو معدات الطاقة المتجددة التي لن يمكن استرداد قيمتها قبل عدة سنوات. وبما أنَّ تمويل هذه الاستثمارات يتم من تبرعات محددة فإنها تميل إلى أن تبقى مشاريع ريادية محدودة لا تحقق موارد مستدامة.

تجسير الهوَّة بين النمطين الإنمائي والإنساني

هناك أسئلة أساسية تتعلق بتوفير الطاقة وهي محورية إذا ما أريد تسهيل الانتقال من الاستجابات الإنسانية قصيرة الأجل إلى اللدونة الوطنية وضمان أنَّ الاستجابات للأزمات لن تعيق التنمية طويلة الأجل. وتميل الحلول الإنمائية الرامية إلى تحسين توفر الطاقة إلى التركيز على الوصول إلى الطاقة الوطنية، مهملة بذلك الأشخاص الذين يقعون خارج نطاق الاستراتيجيات الوطنية مثل الأشخاص المهجَّرين. و يميل توفير الطاقة في مجال الاستجابة الإنسانية للمهجَّرين إلى التمحور حول التوزيع المخصص للمنتجات دون توفير تنمية للسوق المحلية أو تحسين نوعية الخدمات. ولدى الجهات الفاعلة في التنمية وشركات القطاع الخاص التي تعمل على الوصول إلى الطاقة والتي تكون خبرتها حاسمة عندما يتعلق الأمر بتصميم نظم الطاقة السليمة خبرة كبيرة للمساهمة في مواجهة التحديات الإنسانية.

تشير النمذجة التي نفذتها تشاتام هاوس ضمن مبادرة نقل الطاقة [٣] إلى أنَّ إدخال الحلول التكنولوجية البسيطة قد يوفِّر المال ويحمي الأرواح. فعلى سبيل المثال، حتى التغيرات البسيطة مثل إدخال مواقد طهي أكثر كفاءة

وفوانيس شمسية يمكن أن يوفر على المُهجَّرين قسراً مبلغ ٣٢٣ مليون دولار سنوياً تقريباً بعد استثمار مسبق تقوم به الهيئات الإنسانية برأس مال قدره ٣٣٥ مليون دولار. ويمكن أن يحد مثل هذا التدخل من تلوث الهواء في الأماكن المغلقة ويقلّص الفترة الزمنية التي تقضيها النساء والفتيات في جمع حطب الوقود.

وتبين الدراسات المسحية الميدانية في داداب (كينيا)و جودوبو (بوركينا فاسو) و دولو أدود (إثيوبيا) أن معظم الأسر اللاجئة تدفع المال للحصول على الطاقة فعلاً، وفي الواقع، يدفع المُهجَّرين قسراً مبالغ طائلة لقاء الكميات الضئيلة من الطاقة التي يستهلكونها. ففي مخيمات داداب في كينيا، تنفق الأسر ما يقرب ٢٤٪ من دخلها على الطاقة (الحطب وبطاريات المصابيح في الغالب) مقابل ٤ ٪ فقط في المملكة المتحدة.٤

وطورت شركات الطاقة في القطاع الخاص تكنولوجيات وخدمات موجهة نحو ذوي الدخل المحدود والمواقع الجغرافية المختلفة التي تحوي مستهلكين ذوي دخل محدود في المناطق الريفية. وتتزايد الخبرات في مجال الوصول إلى الطاقة بسرعة بسبب التوسع السريع في قيام الشركات الصغيرة أو المتوسطة بالمخاطرة واستغلال خدمات الأموال المتنقلة وأنظمة الدفع حسب استخدام الطاقة وتقنيات الشبكات الذكية والاستشعار عن بعد (السماح للشركات لرصد أداء تقنياتهم من المقر الرئيسي). ووجدت دراسة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في جنوب شرق نيبال أجريت في عام ٢٠١٥ أنه على سبيل المثال حوالي ٨٠٪ من الأسر في مستوطنتين من اللاجئين كان لديهم ألواح شمسية كهرضوئية وقد اشتروا معظمها بأنفسهم.٥ وتمنح حقيقة أن اللاجئين غالباً يتركزون في موقع جغرافي ما وتدعمهم الهيئات المانحة الدولية أيضاً شركات القطاع الخاص فرصة للتغلب على الحواجز التي ترتبط عادة بأسواق الطاقة المنفصلة عن الشبكات. وإيجاد نموذج التمويل المناسب والتوزيع الصحيح للمسؤولية هو المفتاح في هذه الحالة. ومن المرجح أن يدعم هذا الزخم الاستخدام المتزايد للمنح النقدية وبطاقات السحب المعبئة مسبقاً من قبل الهيئات الإنسانية.

ومع ذلك يجب فهم أنظمة الطاقة فهماً كلياً بغية إجراء تغييرات هيكلية حقيقية للطريقة التي تقدم فيها الطاقة وتستخدم. وليس إجراء تغييرات هيكلية حقيقية مثل الأخذ بالحلول القائمة على السوق وحلول الطبخ النظيف ونظم الطاقة المتجددة أمراً رخيصاً، بل سوف تشتمل على زيادة في التكاليف الرأسمالية للهيئات الإنسانية وربما أيضاً زيادة في تكاليف الطاقة السنوية للمهجَّرين. ولكنها إذا نُفِّذت جيداً يمكن لها أن تسفر عن فوائد صحية وسبل كسب رزق و تماسك اجتماعي كبير للمهجَّرين قسراً وسكان البلد المضيف الذين يعيشون جنباً إلى جنب معهم فضلاً عن حماية البيئات المحلية التي غالباً ما تكون هشة ومتنافس عليها في آن واحد. الحالة الاقتصادية موجودة بالفعل وسيكون تقييم هذه النتائج حاسماً بالنسبة لتمويل التحول في مجال التكنولوجيا والممارسات.

أوين غرافام *OGrafham@chathamhouse.org*
منسق برنامج الطاقة والبيئة والموارد

غلادا لان *GLahn@chathamhouse.org*
كبيرة الباحثين في برنامج الطاقة والبيئة والموارد

جوانا لينه *JLehne@chathamhouse.org*
باحثة مساعدة في برنامج الطاقة والبيئة والموارد

إدارة المعهد الملكي للشؤون الدولية في تشاتام هاوس
www.chathamhouse.org/about/structure/eer-department

١. يبسّط نموذج تقييم الوصول إلى الطاقة بين المُهجَّرين عالمياً من المنظومة عالية التعقيد وينبغي النظر إليه على أنّه نقطة انطلاقة متحفظة لفهم ظروف الطاقة التي تواجهها هذه المجموعة المتنوعة. للاطلاع على المنهجية الكاملة والنتائج، انظر لان غ. وغرافام أ (2015) «التدفئة والإنارة والطاقة للاجئين: المحافظة على حياة الناس، وتقليص التكاليف»، تاشتام هاوس
www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/publications/research/20151117HeatLightPowerRefugeesMEILahnGrafham.pdf
Light and Power for Refugees: Saving Lives, Reducing Costs

٢. إينيرجيا/ الهيئة البريطانية للتنمية الدولية (2006)، من الأهداف الإنمائية للألفية إلى بحث سياسات الطاقة المراعية للجندر وممارستها: دليل تجريبي ودراسات للحالات، ص39، http://tinyurl.com/Energia-DFID-GenderEnergy-2006
(*From the Millennium Development Goals towards a Gender-Sensitive Energy Policy Research and Practice: Empirical Evidence and Case Studies*)

٣. جهد تعاوني بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة العمل العملي، وتشاتام هاوس ومنظمة شراكة طاقة القرى العالمية (جيفيب) الدولية
www.chathamhouse.org/about/structure/eer-department/moving-energy-initiative-project

٤. الرقم الخاص بإنفاق المملكة المتحدة مبني على بيانات عام 2011.

٥. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2015) «من إنارة الشوارع إلى الشبكة المصغرة»، تقرير البعثة، قسم الإبداع في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ مهندسون بل حدود، تقرير لم يُنشَر بعد.
(From Street Lights to Micro-Grid)

مقاربة أوغندا في التعامل مع الاعتماد الذاتي للاجئين

كيلي ت كليمنتس وتيموثي شوفنير وليا زيمور

اختارت أوغندة الإدماج بدلاً من التهميش، فبدلاً من إجبار اللاجئين على المكوث في المخيمات منحت أوغندة اللاجئين الحق في العمل ودخول المدارس والتحرك بحرية.

عادة ما تطالعنا العناوين العريضة في الصحف والهاشتاج في وسائط الإعلام الاجتماعية عن أزمة اللاجئين وكأن مجرد ظهور الناس من بلد آخر يمثل تهديداً. وحتى في أوساط المنظمات الإنسانية، يُنظر إلى اللاجئين على أنهم عبء يجب التشارك به. لكن هذا الخطاب يخفي حقيقة مفادها أن قدرة اللاجئين على المساهمة في المجتمعات التي يعيشون فيها تعتمد بالضبط على العوامل التي تقع خارج إطار سيطرتهم ألا وهي سياسات الحكومات المضيفة وإتاحة الخدمات العامة، والصحة، والاقتصادات المحلية والإقليمية وموازنات المنظمات الإنسانية، وأولويات الفاعلين الإنمائيين الدوليين والأمن الوطني والإقليمي وإلى ما هنالك. وفي معظم الأحيان، تحرم هذه العوامل -سواء أكانت منفردة أم مجتمعة- اللاجئين من الحقوق والفرص ذاتها التي تمكّن الناس من رعاية أنفسهم. وكما فسر رؤساء الهيئات الإنمائية وهيئات اللاجئين التابعة للأمم المتحدة مؤخراً، ليس استضعاف اللاجئين أمراً محتوماً فهو يُستمَدُّ من الظروف التي تُفرَض عليهم والتي يعززها عدم اكتمال استجابة العالم لهم.[1]

لكنَّ الأثر المعاكس محتمل أيضاً. فإذا ضُبطَت هذه العوامل المذكورة يمكنها أن تمكن اللاجئين من إفادة مجتمعاتهم المضيفة بدلاً من أن يكونوا عبئاً عليها. ولا غرابة في ذلك. فالمواطنون واللاجئون على حد سواء يتأثرون تأثراً واحداً بالتحديات التي تواجه الإنماء المحلي والإقليمي مثل عدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم. وبالتصدي لهذه التحديات، سيستفيد الجميع في المنطقة كما يستفيد الناس من المد في البحر الذي يرفع جميع القوارب.

والمأساة أن هذه البيئات الممكنة يندر وجودها. لكن الوضع يختلف في أوغندة التي اعتاد اللاجئون أن يجدوا فيها ملاذاً لهم منذ الحرب العالمية الثانية فهي تعد استثناءً لهذه القاعدة. إذ تستضيف أوغندة اليوم أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ. ١٠٠ ألف منهم أو يزيد وصلوا في عام ٢٠١٥ ومعظمهم جاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، وجنوب السودان حيث اشتعلت النزاعات وسادت حالة من عدم الاستقرار إلى درجة تمنع من احتمالية عودة اللاجئين في المستقبل المنظور.

واختارت أوغندة مبدأ الشمولية والإدماج بدلاً من التهميش والإقصاء وبدلاً من أن تجبر اللاجئين على الإقامة في المخيمات، تمسكت بحقوقهم في العمل والتحاقهم بالمدارس وحرية الحركة. بل ناضلت في سبيل تحقيق كل ذلك وإدامته عن طريق بناء بيئة داعمة للاعتماد الذاتي والقدرة على مقاومة الظروف للمجتمعات برمتها بما فيها اللاجئين المقيمين فيها. وترتكز سياسة اللاجئين في أوغندة إلى ثلاثة محاور هي:

- **المساواة، والحوار، والدعم المتبادل** ما يقود إلى اللدونة المجتمعية.
- **دعم سبل كسب الرزق المستدامة** التي تضع في الاعتبار السياقات السكانية والثقافية والاقتصادية لكل مجتمع محلي.
- شمل اللاجئين في المنظومات التي تديرها الحكومات المحلية مثل: خدمات الصحة العامة، والتغذية، والبيئة، والتعليم، ومنع العنف القائم على الجندر والاستجابة لهذا العنف وخدمات حماية الطفولة.

وأهم ما في الأمر أن هذه المقاربة الرائدة بُنيت على فرضيتين اثنين: أولاهما، أن التهجير يمثل ناحية من **المسؤوليات** التي يجب التشارك بها بالنسبة لكل من الفاعلين الحكوميين الإنمائيين والإنسانيين، وثانيهما: أن التهجير أيضاً يمثل جانباً من **الفرصة** للاجئين والأوغنديين على حد سواء.

المسؤولية المتشارك بها

فيما يخص الفرضية الأولى، هناك سمة ملحوظة وهي: توزيع العمل بين مختلف أصحاب المصلحة بالطرق التي تمثل نقاط قوة لكل شخص. فالفاعلون الإنمائيون والدول المانحة تدعم المشروعات الاقتصادية بما فيها الوصول إلى الأرض وإدخال أساليب جديدة تقود إلى تحسين المحاصيل المربحة وتطوير الروابط مع الأسواق. وهكذا نجد القطاع الخاص وغيره من الفاعلين مثل مؤسسات الإقراض الأصغر وأصحاب العمل العاملين مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمصارف الإنمائية متعددة الأطراف وهيئات الأمم المتحدة فكلها تدعم سبل كسب الرزق غير الزراعية وذلك بالترويج للوظائف ذات الأجور وتحديد فرص سبل كسب الرزق الحيوية وتوفير القروض وتدريب المهارات المطلوبة في محو أمية

جويل موتابازي، خياط ولاجئ بوروندي يعيش الآن في قرية كاشوجوا، ناكيفالي، أوغندا. للاجئين في أوغندا الحق في العمل وبدء مشروعاتهم التجارية.

الأعمال التجارية وبناء المشروعات الصغيرة. كما أن الحكومة الأوغندية تعزز من قدرات توفير الخدمات الاجتماعية في المناطق التي تستضيف اللاجئين وذلك لأنها تبغي دمج الخدمات بالنسبة للاجئين ضمن منظومات الحكومات المحلية.

وضمن البيئة التعاونية هذه، تظهر وتنتشر أفكار ومقاربات جديدة بطريقة كبيرة. فقد أدمجت أوغندة بالفعل اللاجئين في خطة الإنماء الوطنية فيها. ففي المناطق الريفية، دأب اللاجئون هنا منذ أمد بعيد على استلام قطع من الأراضي من أجل أن يزرعوا فيها محصولاتهم للاستهلاك الشخصي. وتسعى الحكومة الآن مع شركائها الدوليين لاستكشاف مشروعات اقتصادية واسعة النطاق مصممة من أجل إفادة كل من فئتي اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

وكأي برنامج آخر يمثل هذا الحجم، لا شك من وجود بعض العيوب، وتاريخ أوغندة يظهر نتائج مختلطة لأن الجهود الماضية واجهت إعاقة على سبيل المثال بسبب عدم كفاية الاستشارات مع المجتمعات المتأثرة التي لا تمثل المستفيدين من برامج الاعتماد الذاتي فحسب بل تمثل أيضاً عناصر فاعلة في إنجازها. وتتطلب هذه الحقيقة توفير مقاربة براجماتية لضمان حصول كل فرد سواء أكان لاجئاً أم مواطناً على الدعم الذي يحتاج إليه إلى أن يصبح جاهزاً ومستعداً للاستغناء عن المساعدات تدريجياً. ومن هنا لا بد من تقديم التمويل الكافي وكذلك المشاركة العملية البراجمتية مع الاقتصاد السياسي الذي يجب على البرنامج أن يعمل ضمنه. فتنافس الأولويات والمصالح بين الحكومات المحلية، على سبيل المثال، أدى في بعض الأحيان إلى عدم تفضيل اللاجئين عندما بدأت مصادر التمويل بالجفاف.

لكن أوغندة لحسن الحظ تتعلم منذ أمد بعيد من هذه الدروس السابقة وتنتقل بذلك نحو استخدام مقاربة شاملة عمومية تواجه الحاجات الإنمائية المميزة لكل من الفتيات، والفتيان، والنساء، والرجال بغض النظر عن جنسيتهم سواء أكانوا أوغنديين أم لاجئين. ويضع النموذج الذي تبنته أوغندة بالتسلسل التدخلات الإنسانية على المدى القريب وعلى المدى المتوسط وكذلك المقاربات الإنمائية على المدى البعيد وذلك من أجل مساعدة المشاركين تدريجياً على رفع معدلات اعتمادهم الذاتي ولدونتهم.

الفرصة المتشارك بها

تجلب هذه البيئة الترحيبية منافع محسوسة وتجدد الإحساس بالكرامة لكل من الأوغنديين واللاجئين. وهنا تكمن الفرضية الثانية في سياسة أوغندة وهي: أنَّ التهجير يمثل فرصة متشارك بها. وقد وصفت إحدى أحدث الدراسات الاقتصادية حول اللاجئين في أوغندة «مجتمع اللاجئين على أنه متكامل على الناحيتين الوطنية والعابرة للوطنية وأنه يساهم بطرق إيجابية في الاقتصاد الوطني وأنه متعدد اقتصادياً وأنه يستخدم وينشئ التكنولوجيا وأنه أيضاً بعيد كل البعد على الاعتماد على المساعدة الدولية.»[٢]

والدليل المقدم قوي جداً: لأن نسبة ما لا يتعدى ١٪ من اللاجئين الذين يعيشون في المستوطنات الأوغندية الريفية يعيشون بالكامل على المساعدات الإنسانية. أما معظمهم فيشغلون مشروعاتهم التجارية الخاصة بل يوظفون الأوغنديين في تلك المشروعات. وبالمثل في العاصمة كامبالا يُقدر وجود ١ إلى ٥ لاجئين ممن يوظفون أفراداً من غير عائلاتهم وهناك أيضاً ٤٠٪ من هؤلاء الأشخاص الذين يوظفون اللاجئين هم من الأوغنديين.

وهكذا بدلاً من سرقة الوظائف، «تزداد احتمالية أن يفتح اللاجئ أعماله التجارية الجديدة أكثر من احتمالية عمل ذلك من المواطنين وهذا ما يزيد ولا يخفف من عدد الوظائف المتاحة.» ويساهم اللاجئون بعدة طرق أيضاً بما في ذلك من خلال دفع الضرائب وتحفيز الطلب وإنشاء الأفكار الجديدة والمهارات التي قد لا يستحوذ عليها المقيمون المحليون. وإذا ما دمجنا كل هذه المنافع معاً فنستنتج أنَّ هذه المنافع سوف ترجح على تكاليف الخدمات الاجتماعية الإضافية وتدابير الحماية البيئية.[٣]

وبالطبع، يعد الإدماج الاقتصادي للاجئين أمراً **صحيحاً** لا بد من فعله. وقد أثنى بابا الفاتيكان فرانسيز مؤخراً على الطريقة التي مكنت منها أوغندة اللاجئين في «إعادة بناء حياتهم في أمن وإعادة بناء إحساسهم بالكرامة من خلال كسب لقمة عيشهم من العمل الشريف.»[٤] ومن الجدير بالذكر أن كثيراً من قادة أوغندة بمن فيهم رئيسها موسيفني كانوا يوماً لاجئين. وهم وضع مناسب يمكنهم من تقدير الكرامة والأمل الذين يمكن للاعتماد الذاتي أن يجلبهما معهم. وقد اكتشفت أوغندة وشركاؤها الدوليين من خلال رؤيتهما الإدماجية أن كثيراً من العالم قد رفض أن يقبل فرضية أن المغانم التي تأتي من الاعتماد الذاتي للاجئين تزيد كثيراً على المغارم التي يمكن أن ترتبط بهم.

كيلي ت كليمنتس نائبة المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة *clements@unhcr.org*

تيموثي شوفنير مستشار القانون والسياسات *shoffner@unhcr.org*

www.unhcr.org

ليا زيمور مستشار القانون والسياسات *lzamore@post.harvard.edu*

١. هيلين كلارك وفيليبو غراندي (2016) "لا تغفلوا أي لاجئ" www.project-syndicate.org/commentary/development-assistance-01-displaced-people-by-helen-clark-and-filippo-grandi-2016 (Leave No Refugees Behind)

٢. بيتس أ وآخرون (2014): اقتصادات اللاجئين: إعادة النظر في الافتراضات الشائعة، مشروع الإبداع الإنساني، مركز دراسات اللاجئين www.rsc.ox.ac.uk/files/publications/other/refugee-economies-2014.pdf (*Refugee Economies: Rethinking Popular Assumptions*)

٣. إميلي إ. أرنولد -فيرناندیز وستيوارت بولوك، حقوق اللاجئين في العمل، العدد 44، نشرة الهجرة القسرية www.fmreview.org/ar/detention/arnoldfernandez-pollock

٤. البابا يحيي أوغندا على معاملتها «منقطعة النظير» للاجئين، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refdaily?pass=52fc6fbd5&id=565bf0a95 (Pope hails Uganda's 'outstanding' treatment of refugees)

القيود المفروضة على المساعدات الموجّهة إنمائياً في أوغندا

أولريكه كراوسه

في مستوطنات تشبه المخيمات، لا تسهم المساعدات الموجّهة إنمائياً التي تُقدمها هيئات المساعدات بأكثر من مُجرّد تحسين ظروف سبُل كسب الرزق.

ليست فكرة ربط برامج حماية اللاجئين ومساعدتهم بالمساعدات الإنمائية بالفكرة الجديدة إذ قد تكون مربحة لكل من الجهات المانحة ودول اللجوء على حد سواء وللاجئين أيضاً من الناحية النظرية على الأقل. ومنذ عهد بعيد في الستينيات، تحاول مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الربط بين برامجها لمساعدة اللاجئين ومساعدات التنمية. فقد تحولت من اتباع „نهج مناطقي متكامل" في الستينيات إلى مساعدة اللاجئين والتنمية في الثمانينيات ثم إلى مساعدة العائدين والتنمية في الثمانينيات والتسعينيات. ومنذ الألفية الجديدة، تُستخدَم المساعدات الإنمائية المُستهدَفة ومبادرة الحلول الانتقالية كوسيلة للربط بين البرامج الإنمائية وبرامج مساعدة اللاجئين.

والمُشتَرَك بين جميع هذه المناهج محاولة الربط قريب الأمد بين مساعدة اللاجئين ومشروعات التنمية متوسطة الأمد وتوفير الخدمات لكل من اللاجئين والمجتمعات المُضيفَة على قدم المساواة بجانب استخدام نهج المستوطنات المحلية بدلاً عن المخيمات. ولكل نهج طريقته الفريدة في تنفيذ ذلك. منذ الثمانينيات، رُوِّج لفكرة اعتماد اللاجئين على أنفسهم وخاصة من خلال الزراعة

إذ ارتبط هذا المفهوم بالحوارات الأخيرة بشأن اللّدونة وما زال قيد الاستخدام حتى يومنا المعاصر.[١] وفي التسعينيات، استُخدمت المشروعات سريعة الأثر لتعزيز الجهود من خلال تدابير صَغيرة النطاق وبعيدة الأمد.

ومع أنَّ لكل نهج مزاياه وعيوبه، تشابهت الأسباب الرئيسية لإخفاقها جميعاً وتمثّلت في: عدم كفاية الدعم والتعاون بين الهيئات الإنسانية والإنمائية، وعدم فعالية (قُصُر أمد) تخطيط البرامج، ومواقف الاستقطاب بين دول الشمال المانحة ودول الجنوب المستقبلة للاجئين، وغياب الإرادة السياسية، وعدم كفاية التمويل،[٢] وغم استمرار هذه المبادرات على مدار عدة عقود من الزمن، ظلت قضايا حماية اللاجئين ومساعدتهم توصف بأنّها مساعدة إنسانية قصيرة الأمد في حالات الطوارئ وأنّها متمايزة عن مساعدات التنمية متوسطة وبعيدة الأمد. ومن المفارقات استمرار تلك التدخلات التي توصف بأنّها „قصيرة الأمد" - بالنظر إلى التوّجهات العالمية بشأن أوضاع اللجوء المطولة - لقرابة عشرين عاماً في المتوسط.

حالة أوغندا

يُنظر لمساعدة اللاجئين في أوغندا على أنّها تقدمية بسبب سياسة اللاجئين الجديدة وتوجهها الإنمائي. ودخلت سياسة اللاجئين الجديدة حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩ وضمّت عدداً من المراجعات على السياسة التقييدية نسبياً السابقة. فعلى سبيل المثال، يتمتع اللاجئون الآن بالحق في الممتلكات العقارية والعمل والزراعة وحرية الحركة.٣ وفي السنوات الأخيرة، أدخلت حكومة أوغندا أيضاً اللاجئين في خططها الوطنية للتنمية والحد من الفقر.

ومنذ الستينيات، استضافت أوغندا اللاجئين وخاصة من البلدان المجاورة واستقّر اللاجئون في المستوطنات الريفية القريبة من الحدود في شمال أوغندا وغربها. وتضم مساعدة اللاجئين في أوغندا مكوّنات موجّهة إنمائياً ويشهد على ذلك الاستخدام الوطني للمستوطنات الريفية المحلية التي خصَّصت لها الحكومة أكثر من ٣٣٠٠ كم٢.

وهناك ثلاث استراتيجيات صريحة تُحدِّد طبيعة مساعدة اللاجئين الموجّهة إنمائياً، وهي: استراتيجية الاعتماد على الذات، والمساعدات الإنمائية للمناطق المضيفة للاجئين، واستراتيجية تمكين اللاجئين والمجتمعات الم ضيفة. وقد طُرِحَت استراتيجية الاعتماد على الذات في ١٩٩٩ لدعم اللاجئين والمواطنين الذين يعيشون في المناطق المضيفة للاجئين ليكونوا قادرين على إعالة أنفسهم بجانب إدماج هياكل الخدمة المحلية في الأنظمة الوطنية. وبناءً على استراتيجية الاعتماد على الذات، وضعت استراتيجية المساعدة الإنمائية للمناطق المضيفة للاجئين في ٢٠٠٣ بهدف تحسين الظروف المعيشية للاجئين والمواطنين. أما استراتيجية تمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة الأحدث فتهدف لتمكين اللاجئين ليصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم في تولي تدابير سبل كسب الرزق.

وبهذا تستهدف الاستراتيجيات الثلاث إدماج هياكل الخدمة في المنظومات الوطنية وتشجيع اللاجئين على الاستقلالية عن هياكل الإغاثة والمعونات. ولا تقتصر الفائدة من تكامل الخدمات المحلية على السماح للمواطنين بالوصول إلى مختلف الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية ضمن السياق الإنساني فحسب، بل تمتد أيضاً إلى إدامة هذه المرافق على المدى البعيد حتى بعد إعادة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية. ويُسعَى إلى تحقيق استقلالية اللاجئين عن هياكل المساعدات خاصةً بانتحاء مناهج زراعية. ولذلك الغرض، يتسلم اللاجئون قطعتي أرض واحدة للسكن والأخرى للزراعة بالإضافة إلى السبل الأخرى اللازمة لزراعتها.

وتتسم جميع مستوطنات اللاجئين بالاتساع النسبي. فعلى سبيل المثال، يسع مخيم رينو للاجئين الذي أقيم في المنطقة الشمالية الغربية في ١٩٩٢ قرابة ٣٢ ألف لاجئ وتبلغ مساحته نحو ٢٢٥ كم٢. وأقيم مخيم كياكا الثاني للاجئين في وسط أوغندا في ١٩٨٣ بمساحة تصل لنحو ٨٤ كم٢ وقدرة استيعابية تبلغ قرابة ١٧ ألف لاجئ. وتشبه مستوطنات اللاجئين القرى حيث يعيش اللاجئون جنباً إلى جنب مع المواطنين ويحصل جميعهم على الخدمات التي تقدمها هيئات المساعدات. وتنتشر عدة مدارس للمرحلة الابتدائية (إضافة إلى عدد قليل جداً من المدارس الثانوية) في جميع أنحاء المستوطنات. وفي كل مستوطنة، توجد الأسواق التي يمكن للاجئين والمواطنين من خلالها شراء المحاصيل والمنتجات الأخرى وبيعها. ويضم مخيم رينو للاجئين أيضاً مركز للتدريب المهاري حيث يتلقى عدد محدد من اللاجئين والمواطنين التدريب المهني في أعمال النجارة والحياكة والسمكرة والحدادة، على سبيل المثال لا الحصر. وفي مخيم كياكا الثاني للاجئين، أنتج اللاجئون محلياً فوطاً صحية - فوط ماكا.[٤]

القيود

المشكلة في هذه المستوطنات أنها أقيمت على مساحات محدودة جغرافياً في مناطق ريفية نائية ومعزولة نسبياً عن المناطق الحضرية المزدهرة إذ خُصِّصت هذه الأراضي لقلة كثافتها السكانية آنذاك قبل استوطان اللاجئين هناك. وعلى الرَّغْمُ من مساعدات اللاجئين الموجّهة إنمائياً لتحسين سبل كسب الرزق، ما زال اللاجئون يواجهون عقبات وقيود متنوعة في هذه المستوطنات، وحتى بعد إصدار السياسة المنقّحة للاجئين، ما زال اللاجئون

غير قادرين على تسيير أمور حياتهم دون الاستعانة بالمعونات الخارجية. وما زالت فرصهم قليلة للحصول على وظائف رسمية بسبب القيود المفروضة على المسافات التي لا يجب تخطيها في التنقل حسب تعليمات المكتب المحلي لرئيس الوزراء فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل. أما المناطق المخصصة لإقامتهم فهي صغيرة جداً وغالباً ما تكون التربة أضعف من أن تسمح لإنتاج محصول كافٍ أو ترك أجزاء محروثة من الأرض دون زراعتها استعداداً لموسم جديد وهي عملية مهمة لتحقيق الإنتاج بعيد الأمد، وهذا ما يُبقِي اللاجئين في اعتماد جزئي على المساعدات. ومن هنا، يظل بعض اللاجئين غير قادرين على الاستغناء عن المعونات الخارجية.

ورغم التوجه التنموي المُتَبع، لا توضع خطط برامج هيئات المساعدات إلا بصورة دورية سنوية ولا تتيح على نحو كافٍ فكرة التخطيط متوسط الأمد. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى المسؤولية الرئيسية في تقديم المساعدات في المستوطنات الجهات التنفيذية الشريكة لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، وليس الهيئات الإنمائية، وهذا ما يثير تساؤلاً حول مكان هذه الهيئات الإنمائية في العملية. فإذا كان من المُفترض توجيه العمل ليكون إنمائياً، لماذا لا نرى أي منظمات إنمائية تُنفِّذ البرامج أو لا نرى سوى عدداً قليلاً منها؟ ومن ثَم، ما زالت المعونات المُقدّمة تأتي في صورة مساعدات إنسانية بدلاً من أن تكون مساعدات إنمائية متوسطة الأمد.

وعلى مستوى السياسات والاستراتيجيات، قد يرتقي النقد ليطال البرامج العاملة على تكامل الخدمات في النظام الوطني محلياً وليس بغرض إدماج اللاجئين. وعلى الصعيد السياسي، يتمثل الهدف في إعادة اللاجئين بدلاً من السماح لهم بالبقاء والاندماج محلياً والإبقاء على هياكل الخدمات لنفع السكان المحليين.

أسئلة أكثر من الإجابات؟

تكشف استراتيجيات مساعدة اللاجئين في هذه المستوطنات في أوغندا وجود إرادة سياسية معينة ذات مصلحة في ربط حماية اللاجئين بمساعدات التنمية. ومع ذلك، ما زال هناك تحديات تُشكِك في نزاهة المنظومة بأكملها.

فمن النظرة الأولى، قد يبدو من المنطقي ضرورة استفادة المناطق التي تستضيف اللاجئين من تدابير التنمية لمصلحتها، مثل: تحسين البنية التحتية وتقديم الخدمات. فهل يستفيد اللاجئون من تلك التدابير؟ رغم تشبيه مستوطنات اللاجئين الريفية بالقرى، يظل اللاجئون قابعين فيها ليواجهوا الظروف المعيشية الصعبة بانتظار المعونات الخارجية بطريقة أو بأخرى. وعلاوة على ذلك، بالتركز على الزراعة كأداة لدفع اللاجئين للاعتماد على أنفسهم، يُفترَض ضمناً من جميع اللاجئين أن يكونوا مزارعين وتُتجاهَل اهتماماتهم وقدراتهم واختصاصاتهم الأخرى.

والسؤال الذي يطرح نفسه ولا يجد الجواب: ما سر اهتمام هيئات المساعدات والجهات المانحة وبلدان اللجوء في الربط بين اللاجئين ومساعدات التنمية؟

فالظاهر أنَّ كل جهة تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة بها التي قد لا تتقاطع مع أهداف غيرها من الجهات. وبالنسبة لمنظمات مساعدة اللاجئين التي تعاني من ضآلة التمويل لا سيما في الأوضاع المطوَّلة، يفتح التوجه الإنمائي طريقاً للوصول إلى مصادر تمويل أخرى أو خفض التكاليف. ومع احتماليات تقديم البلدان المانحة موارد مالية إضافية، فقد تحاول أيضاً إيجاد سُبلٍ لإبقاء اللاجئين في دول الجنوب. وتتبع بلدان اللجوء مثل أوغندا هذا النهج بطريقة ذكية لتحسين البنية التحتية للمنطقة المضيفة للاجئين التي غالباً ما تكون نائية ومُهمَلة. وبالنسبة للهيئات الإنمائية، فقد عزفت عن وضع اللاجئين في اعتبارها سعياً منها لتعزيز التنمية المستدامة رغم ادعاء كثير منها الاهتمام الكبير بقضية اللاجئين وتعهدها بالالتزام تجاهها في المبادرات الصادرة مؤخراً مثل مبادرة الحلول الانتقالية.

وتكشف هذه التناقضات المؤسسية عدم وضوح الهدف من مساعدة اللاجئين الموجّهة إنمائياً في حالة مساعدة اللاجئين في أوغندا: هل هو تنمية المنطقة أم تحسين الظروف المعيشية للاجئين في المخيمات والمستوطنات أم تعزيز جهود البرامج في أثناء الأوضاع المطوَّلة. وما دام الهدف من إقامة هذه المنظمات الإنمائية مبهماً، فلا سبيل لإقامة روابط فعَّالة.

أولريكه كراوسه *ulrike.krause@staff.uni-marburg.de*
زميلة باحثة في مركز دراسات النزاعات بجامعة فيليب في ماربورغ *www.uni-marburg.de/konfliktforschung*

١. راجع أيضاً إيستون-كالابريا إي. إي. (2014) «الإبداع وسبل كسب الرزق للاجئين»، ملحق نشرة الهجرة القسرية حول الإبداع واللاجئين
www.fmreview.org/innovation/eastoncalabria
(Innovation and refugee livelihoods: a historical perspective)

٢. كراوس أو. (2013) «ربط حماية اللاجئين بالمساعدة الإنمائية. تحليلات مصحوبة بدراسة حالة في أوغندا. نوموس.
(*Linking Refugee Protection with Development Assistance. Analyses with a Case Study in Uganda*)

٣. أوغندا (2006) قانون اللاجئين 2006. www.refworld.org/docid/4b7baba52.html

٤. موسازي م (2015) «التقانة، والإنتاج وإبداع الشراكة في أوغندا» ملحق نشرة الهجرة القسرية حول الإبداع واللاجئين.
(Technology, production and partnership innovation in Uganda)
www.fmreview.org/innovation/musaazi

روايتها كما هي

تامي شارب وإلياس شنايدر

تتضمن تأريخات المُهجَّرين قسراً الشفهية سُبُلاً لإشراكهم بالآراء في أعمال الباحثين عن حلول لأزمات التَّهجير وممارساتهم.

يكمن مِفتاح البحث عن الفهم الأمثل للحلول الدائمة وابتكارها فيما يتعلق بمسألة التَّهجير في الاستفادة الجوهرية من مساهمات المتضررين مباشرة بالتَّهجير استفادة فعّالة في هذه العملية. وغالباً ما تتيه في أثناء البحث عن الحلول أصوات من جابهوا التمييز والتهميش وحُرموا من حقوقهم الأساسية وعاشوا تجربة التَّهجير مباشرة. فلهؤلاء المهجَّرين رؤية خاصة في محنتهم وفي جذور النزاع ودوافعه ولهم آراء أيضاً فيما ينبغي فعله لرأب صدع نسيج مجتمعهم المتمزق وإعادة بنائه.

تجمع التأريخات الشفهية بين الذكريات والتعليقات الشخصية والبيانات المُجمَّعة في مقابلات مع المشاركين أو المراقبين في أحداث أو أوقات جسيمة. وتُعد مقابلة التأريخ الشفهي «مجال دراسة وطريقة لجمع الآراء والذكريات بشأن الأشخاص والمجتمعات والمشاركين في أحداث ماضية وحفظها وتفسيرها».[1] إذ تُطرّح أسئلة مفتوحة على الضيف الذي يتولى بدوره دفة اللقاء. وليس بناء التأريخات الشفهية بالأمر الجديد بل هو شائع نسبياً في كثير من السياقات الاجتماعية، إذ استخدم على سبيل المثال في برامج إعادة التوطين الأسترالية لتحسين فَهْم اللاجئين الواصلين مؤخراً من جنوب السودان.[2] وفي مثل هذه السياقات، ينبغي وجود أرضية فَهْم مشتركة وجلية بين المُحاوِر والضيف بحيث لا تُسفر المشاركة في هذا المشروع عن أي منافع مادية أو متعلِّقة بالحماية أو اللجوء.

في الماضي، كانت تسجيلات روايات اللاجئين مقصورة إما على التحديد الفني لوضع اللاجئ - الذي يمتاز عامة بطبيعته السرية واستخدام اللاجئين الشخصي - أو على لمحات متفرقة في الشهادات الفردية التي كانت لأغراض المناصرة. وفي سياق مخيمات اللاجئين تحديداً وعقب نجاح عملية إعادة اللاجئين أو إعادة توطينهم، كانت المقابلات تُعقد مع اللاجئين آنذاك والسابقين لسماع وجهات نظرهم وخبراتهم وآرائهم بغرض إيجاد حلول مناسبة. وفي المستقبل، ستضيف تلك المقابلات إلى السجل التاريخي للأزمة بالإضافة إلى تعزيز استراتيجيات إعادة الإدماج والاستقرار وبناء السلام والعدالة الانتقالية والمصالحة. حتى إن للمقابلة نفسها تأثير شافٍ أيضاً.

وقد تكون مثل هذه الروايات أداة قوية لإحداث التغيير السياسي الضروري. وقد سافر صاحب مدونة «أناس من نيويورك»[3] - التي تصف بانتظام حكايات الأفراد أو الروايات الحياتية لسكان المدينة - على طول طريق البلقان وسجل شهادات اللاجئين السوريين والأفغان وغيرهم من اللاجئين. وحظيت هذه الروايات بدعم واسع النطاق وتعاطف مع محنة هؤلاء الأشخاص.

وعلى هامش لقاء حوار المفوض السامي للحماية في عام ٢٠١٥، أقيمت فعالية تمخضت عن أفكار مستنيرة حول الدور الذي يمكن للتأريخات الشفوية أن تمثله في السياقات غير المستقرة حيث يسيطر على عمل الإنسانيين حالات حظر التجول والمجمعات الخاضعة للضوابط الأمنية التي تميل إلى فصل عمال الإغاثة الإنسانية عن السكان الذين يريدون مساعدتهم أصلاً. وفي تلك المواقف، تُمثل التأريخات الشفهية أداة قيّمة للتحايل على العقبات الأمنية وتحقيق فهم أفضل لمخاوف الناس المتضررين من التَّهجير وآمالهم ومحفزاتهم. وهذا من شأنه في المقابل تعزيز برنامج التنمية وسياساتها من خلال تقديم تصورات مباشرة لنشطاء حقوق الإنسان ووسطاء السلام ومسؤولي الدولة.

وقد تكون التأريخات الشفهية وثيقة الصلة بمستقبل البلدان في وقت الحرب وقد تؤدي بالتالي لإيجاد حلول لقضية تهجير سكانها. وفي سوريا، على سبيل المثال، كانت مختلف المجتمعات المحلية قبل الحرب تعيش في سلام معاً. وألقت ذكرى ذلك بظلالها على سياق النِّزاع المتّكشف والروايات المتحيزة المُصاغة لخدمة الأجندات السياسية. وتعترض تحديات مماثلة طريق البلدان التي مزقتها النزاعات مثل جمهورية

أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. وسيُتيح تسجيل مثل هذه التجارب الفردية الحصول على توثيق تاريخي شامل للأوضاع في النِّزاع. وسيُساعد هذا التسجيل في رأب الصدع الاجتماعي في بلد النزاع وسيسهم بالتالي في إرساء أسس تجديد التعايش السلمي. فتلك الروايات ذات قيمة لدى فاعلي السلام والباحثين وفاعلي العدالة الانتقالية لتحقيق فهم أفضل لجذور النزاع في إطار البحث عن الحلول الدائمة.

تامي شارب sharpet@unhcr.org
مستشار رئيسي (التنمية والحلول)، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

إلياس شنايدر schneiel@unhcr.org
زميل شميد كارلو، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين
www.unhcr.org

١. مأخوذة من تعريف جمعية التأريخ الشفهي
www.oralhistory.org/about/do-oral-history
٢. ماكيردي ك. (2015) ممارسة التأريخ الشفهي مع المهاجرين مطبعة ليفت كوست.
(*Practicing Oral History with Immigrant Narrators*)
٣. www.humansofnewyork.com/

الروابط بين الصومال واليمن: اللاجئون والعائدون

ميمونة محمَّد

تقوم استراتيجيات اللاجئين اليمنيين في الصومال لدرجة كبيرة على الشبكات الاجتماعية والروابط الثقافية الموجودة بين القرن الأفريقي واليمن. وفي غضون ذلك، يحتاج اللاجئون الصوماليون العائدون من اليمن إلى مناطق أكثر أمناً في الصومال.

يجد كثير من مئات آلاف اللاجئين الصوماليين الذين منحتهم سابقاً اليمن صفة اللجوء الأولية عبر العقود أنفسهم مضطرين إلى العودة نتيجة نشوب الصراع في اليمن. وفي أثناء ذلك، دأبت الفئات السكانية اليمنية المقتلع جذورها على عبور خليج عدن بأعداد أكبر بكثير على أمل إيجاد الملاذ الآمن والحماية في الصومال وغيرها من الدول في القرن الأفريقي.

وتمثل مراكز الاستقبال التي يلجأ إليها اللاجئون اليمنيون والعائدون الصوماليون التحدي الأول لهم هذا إذا ما نجوا من رحلتهم البحرية المحفوفة بالمخاطر. وكجزء من عملية التسجيل، يُطلَب إلى اللاجئين تقديم أوراق ثبوتية تثبت جنسيتهم اليمنية أو بالنسبة للعائدين من اللاجئين الصوماليين صفة وجودهم في اليمن. وأُسست هذه المراكز- كما الحال في المدن الساحلية في بربرة وبوساسو- تحت رعاية حكومتي الصومال الإقليمية لأرض الصومال وبونت لاند بتسجيل اللاجئين والصوماليين العائدين. واقتصر الهدف من هذه المراكز على رفد اللاجئين الواصلين بمساعدة الطوارئ كالغذاء والمأوى، وبذلك ليست هذه المراكز مجهزة بتوفير التوطين بعيد الأمد للاجئين والعائدين على حد سواء.

العائدون الصوماليون

لقد عبرت حكومة أرض الصومال، وبونت لاند، والحكومة الفيدرالية في مقديشو عن استعدادها لاسترداد اللاجئين العائدين. ومع ذلك، لا يخلو هذا الخطاب من المشكلات لأن الحكومات على ما يبدو تدعم مساعدة العائدين لإعادتهم إلى أقاليمهم الأصلية بعد وصولهم بغض النظر عما إذا كانت العوامل التي أدت إلى تهجيرهم قائمة أم لا هناك. ولذلك، أبدت كل واحدة من الإدارات عدم رغبتها في رسم السياسات العامة والأطر الضرورية لضمان سلامة العائدين وذلك بدعم إعادة نقلهم إلى مناطق أكثر أماناً. وتبدي كل واحدة من الإدارات السياسية عجزها (وفي بعض الأحيان عدم رغبتها) في حماية الصوماليين وإعادة دمجهم ممن يواجهون عملية الانتقال المفاجئة من كونهم لاجئين في اليمن إلى كونهم عائدين في الصومال.

استراتيجية اليمنيين.

في سياق اليمنيين المهجَّرين إلى الصومال تنتهج مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين نهج إقامة المخيمات لكن هذا النهج يتحداه اللاجئون. فكثير من اللاجئين جاؤوا على اعتقاد منهم أن التسجيل والتخييم سوف يجعلانهم عاجزين عن اتخاذ القرارات المهمة مثل تحديد مكان العيش ووقت العودة إلى ديارهم.

ونظراً للتاريخ الطويل للتعامل بين اليمنيين والصوماليين، ينظر اللاجئون اليمنيون إلى الصومال على أنها بيئة مألوفة لهم ثقافياً رغم الاختلافات اللغوية بينهم ويساعد ذلك على زرع الثقة في قدرتهم على النظر في التحديات التي تمثلها الحياة الحضرية هناك. وهناك توجه بين اللاجئين اليمنيين في تفضيل التوطين الذاتي في

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ هيو ماكليود

السوق في البساتين، وهي منطقة في عدن جنوب اليمن حيث تعيش أغلبية صومالية.

مدن العاصمة في كل من: هرجيسا ومقديشو حيث يمكن لهم الحصول على المساعدات من السكان الحاليين اليمنيين. وإلى هذا التاريخ، ما زالت سياسة حكومة أرض الصومال تسمح للاجئين اليمنيين بالتوطين في المناطق الحضرية بسهولة نسبية. وقد أسس بالفعل عدد من اللاجئين اليمنيين في كل من هرجيسا ومقديشو مشروعاتهم التجارية الصغيرة. وفي كل من هاتين المدينتين هناك تجمعات للشتات اليمني تعمل على تعقب أعداد الواصلين اليمنيين وتسجلهم تسجيلاً غير رسمي وتساعدهم في العثور على المعلومات اللازمة والمأوى لهم. وتوفر جماعات الشتات اليمني أيضاً وتخدم غرض التنسيق بين اللاجئين والسلطات سواء أكانت محلية أم وطنية. وتمثل هذه التجمعات أيضاً دوراً محورياً في قرارات اللاجئين حول المكان الذي يستوطنون به.

ويعيش اللاجئون اليمنيون في الصومال على مصدرين مهمين للبقاء على قيد الحياة باستقلالية وهما: الروابط الاقتصادية والثقافية ذات الجذور العميقة بين البلدين ودعم اليمنيين الآخرين في الشتات. وتمكّن هذه المصادر اللاجئين من استكشاف سبل بديلة للبقاء على قيد الحياة بدلاً من الاعتماد على المساعدات في مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، رغم ارتفاع مستوى الاكتفاء الذاتي للاجئين اليمنيين الذين يعيشون في كبرى المدينتين الصوماليتين، ما زال الضعف يعتري طرق التعامل مع حقوقهم القانونية.

التوطين الذاتي والمساعدات

يطرح الوضع سؤالين مهمين، ليس على مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وشركائها فحسب بل أيضاً على الحكومات الصومالية، السؤال الأول هو: كيف يمكن للحكومة أو الحكومات أن توفر الحماية المؤسساتية والمساعدة للاجئين. وثانياً: كيف يمكن لمؤسسات المساعدات أن توفر المساعدة الحماية للمجتمعات الحضرية التي تعارض إعادة التوطين في المخيمات الريفية والتي يعيقها التبعات طويلة الأمد للمخيمات على حريتهم وكرامتهم.

ونظراً للنفور الذي يظهر تبعاً لدى معظم اللاجئين من ناحية تسجيلهم رسمياً لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، يمثل الترويج لتحسين العلاقات بين جماعات الشتات اليمني والمنظمات الدولية أمراً حاسماً في جمع المعلومات حول اللاجئين الحضريين بغية دعم حاجاتهم مع مرور الوقت. ولا يقل أهمية أن تحافظ الحكومات الصومالية المحلية على المواقف المفضلة وتشجعها تجاه اللاجئين بغض النظر عن إقامتهم. وإذا أتاحت السلطات الصومالية للاجئين تأسيس مشروعاتهم التجارية بأقل تقييدات ممكنة، فيمكن عندها للاجئين أن يساهموا مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية للمنطقة.

ويجب على القدرات السياسية والعملية للسلطات الصومالية على تعزيز الاستجابات للاجئين والعائدين أن تبدأ بمراجعة السياسات الحالية والمخصصة وتمهيد الطريق أمام العمل الميداني للاستجابات المؤسسية الواقعية عبر إقليم الصومال إذا أرادت تحقيق العودة المستدامة للاجئين وتمكين اليمنيين من الحياة بنشاط في المنفى.

ميمونة محمَّد
maimuna.mohamud@heritageinstitute.org
باحثة مستقلة

دورٌ لتحليل السوق

يمكن لتوفير فرص العمل للاجئين أن يذلل من العقبات المرتبطة بالاستجابة الإنسانية بصورة رئيسية، و يمكن لتحليلات السوق أن توائم بين الثغرات في الاقتصاد وبين مهارات اللاجئين.

يساور الحكومات والمجتمعات المضيفة قلق بالغ بخصوص تأثير اللاجئين على اقتصادها، وتكون إحدى طرق معالجة هذا القلق بتوجيه الاستجابة من لحظة وصول اللاجئين بحيث تركز على مشاركتهم اقتصادياً بطريقة تفيد المجتمع المضيف، ومن أجل أن تكون الاستجابة مصممة بطريقة تحقق هذا الهدف، يجب إجراء تحليل للسوق يُفصِّل كلاً من الفجوات في سوق العمل المحلي والمهارات الموجودة في مجتمع اللاجئين الجديد في محاولة للمواءمة بين احتياجات سوق ذلك البلد وبين قوة العمل المتاحة فيه. وبفضل هذه المعلومات، يمكن للحكومات والممارسين تحديد خيارات نشر الإسكان والعمل والمساعدات واضعين بعين الاعتبار تحقيق الاكتفاء الذاتي.

لا تتوفر المهارات المطلوبة لإجراء تحليلات سريعة و ودقيقة للسوق بغزارة في مجتمع الاستجابة الحالية للجوء، ولذلك، من المهم إقامة شراكة مع مؤسسات بحثية تجمع البيانات و تقدم نماذج سريعة لبيانات جمعها أكاديميون أو ممارسون. وتُعد بعض المؤسسات مثل البنك الدولي أو مختلف منظمات القطاع الخاص ماهرة في تحليلات السوق السريعة والمعقدة في بعض الأحيان. ويمكن أن يساعد هذا النوع من الخبرة المعنيين في الاستجابة السريعة للُّجوء في اقتراح بدائل للمخيمات. و تكون هذه البدائل قادرة على تعزيز التنمية الاقتصادية في المراحل المبكرة من التَّهجير بالإضافة إلى المساهمة في الجهود السياسة الرامية إلى مساعدة اللاجئين الذين يعيشون في لأوضاع المطوّلة بالوصول إلى الأسواق.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى الأسواق وحده لا يضمن حماية اللاجئين من الاستغلال، ولهذا السبب يجب أن يكون هناك أيضاً توجيه حول الوصول العملي إلى التوظيف في القطاع الرسمي وحماية اليد العاملة بما في ذلك حماية الحد الأدنى للأجور.

إذا بُنيت برامج كسب سبل الرزق على ضوء تحليلات السوق وإذا ما وضع في أولوياتها الوصول الرسمي المناهض للتمييز للسوق، فستكون من المعالم الرئيسية في خارطة الطريق الأوسع نطاقاً. وقد تتضمن معالم خارطة الطريق الفعالة الأخرى أساليب لربط برامج سبل كسب الرزق مع الشركاء ذوي المهارات في مناصرة حقوق العمل، بالإضافة لأساليب مساعدة اللاجئين في الحصول على التدريب المهني وطرق بناء المساحات الاقتصادية المشتركة المتوافرة لكل من اللاجئين والسكان المحليين.

ديانا إسكس *diana.essex@asylumaccess.org*
نائب المدير- الوصول إلى اللجوء

جيسيكا ثيركيلسن
jessica.therkelsen@asylumaccess.org
مديرة السياسات العالمية- الوصول إلى اللجوء
www.asylumaccess.org

آنا ويرث *anna.k.wirth@hotmail.co.nz*
باحثة مستقلة

الإعانة الأسرية تُمنَح للاجئين في البرازيل

مدّت الحكومة البرازيلية بدل إعانة الأسرة الذي كان مقتصراً على الأسر البرازيلية الفقيرة ليشتمل على اللاجئين أيضاً.

يتألف بدل إعانة الأسرة من برامج للتحويلات النقدية الصغيرة الممنوحة للأسر الفقيرة. ووحَّد البرنامج الذي استُهِلَّ في ٢٠٠٤[1] عدداً من المبادرات المتفرقة، مثل: إعانات التعليم المدرسي ودعم الغذاء والمحروقات التي كانت سابقاً ضمن مسؤوليات وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة التعدين والطاقة على التوالي.

والهدف من هذه الإعانة الحد من فقر الأسر وكسر دائرة الفقر، وذلك في الأساس من خلال تشجيع ذهاب الأطفال للمدارس وتعزيز الممارسات الصحية الأفضل بالإضافة إلى

تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً الداعية للحد من الأمراض الناتجة عن سوء التغذية سعياً لتحقيق التعليم الشامل وتقليص معدل وفيات الأطفال.

ونجح هذا البرنامج في تحقيق أهدافه حتى الآن بتوسيع شريحة الطبقة الوسطى من ٤٥ مليون إلى ١٠٥ مليون في نحو عقد من الزمان ويُمثِّل ذلك تقدماً في بلد يصل عدد سكانها نحو ٢٠٠ مليون نسمة.[٢]

ومُدَّت هذه الإعانة لتشتمل على اللاجئين بموجب قانون الأجانب لعام ١٩٨٠ الذي ينص على أنَّه: «يتمتع الأجنبي المقيم في البرازيل بجميع الحقوق المُعترف بها للمواطنين البرازيليين».[٣] وللاستمتاع بهذه الميزة، يجب أن يكون المهاجر أو اللاجئ مقيماً شرعياً في البرازيل، وأن يكون مُسجلاً في السجل الأسري الموحد، وأن يلبي معايير الأهلية الخاصة بالدخل، ويجب عليه التقيد بالشروط القياسية المتعلقة بتلقي هذه الإعانة، مثل: الذهاب للمدرسة، واستيفاء التطعيمات الواجبة، الخ.[٤]

ورداً على الانتقاد بأنّ حاجات المهاجرين واللاجئين تختلف عن حاجات المواطنين البرازيليين، تقول اللجنة الوطنية البرازيلية لشؤون اللاجئين إنَّها تلبي هذه الحاجات المختلفة من خلال المِنَح الإضافية المستهدفة المقدمة للدول والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني التي سوف تتولى بدورها مسؤولية تزويد اللاجئين بالمأوى وتقديم دروس تعليم اللغة البرتغالية بجانب المساعدة القانونية والصحة العقلية إضافة إلى المساعدة المالية إذا لزم الأمر.

ومع أنَّ إمداد اللاجئين والمهاجرين ببدل الإعانة نفسه الذي يحصل عليه المواطنون البرازيليون خطوة جيدة في حد ذاتها، لا يجب أن يمنع ذلك الحكومة من وضع سياسات عامة خاصة باللاجئين إذ قد يُسفر منحهم للمساعدات المخصصة للبرازيليين عن إخفاء المشكلات الخاصة باللاجئين.

ليليان ياماموتو *lilianmitsuko@yahoo.it*
عضو في مجموعة بحثية بشأن حقوق الإنسان وأوجه الاستضعاف، جامعة كاتوليكا دي سانتوس، البرازيل
www.unisantos.br

١. لي رقم 10.836, 9 يناير/كانون الثاني 2004.
٢. http://cnsnews.com/news/article/new-middle-class-driving-brazil-economic-makeover
٣. المادة 95 من قانون الأجانب رقم. 1980/6.815
٤. راجع ليندرت ك.، وليندر أ.، وهوبز ج.، ودي لا بريه ب. (2007) تفاصيل البرنامج البرازيلي بشأن إعانة الأسرة: تنفيذ التحويلات النقدية المشروطة في سياق لا مركزي، ورقة مناقشة قطاع الحماية الاجتماعية التابع البنك الدولي رقم 0709 http://tinyurl.com/WB-BolsaFamilia (*The Nuts and Bolts of Brazil's Bolsa Família Program: Implementing Conditional Cash Transfers in a Decentralized Context*)

السياسات الانتقالية والحلول الدائمة للبانديتيين الكشميريين المهجَّرين

سودها غ راجبوت

استمرار مأزق الأشخاص الذين بقوا مهجرين من وادي كشمير منذ عام ١٩٨٩ ناتج عن العواقب غير المقصودة للسياسات السابقة. والانتقال من السياسات المؤقتة التي تبقي على سلامة مجتمعات المهجرين في مناطق آمنة إلى السياسات التي ترمي إلى تأمين حلول طويلة الأمد يفرض معضلات أخلاقية لصانعي السياسات.

تتأثر حياة المهجرين بالنزاعات تأثراً كبيراً بسبب السياسات المبدئية التي تصدر للتعامل مع الأزمة ومستجداتها. وبالإضافة إلى تحدي البدء من جديد ما زالت الفئات المهجرة بسبب النزاعات تتعرض لتهميش أفراد المجتمعات المضيفة وصانعي السياسات الذين يطلقون عليهم تسميات مختلفة مثل: المهاجرون أو الأقليات أو الضيوف بهدف إخفاء السبب الحقيقي وراء تهجيرهم. وغالباً ما تكون السياسات المصاغة للتعامل مع أزمة مثل هذا التهجير نتيجة تلك التسميات وهذا ما حدث بالنسبة للسياسات التي وُضعت للتعامل مع الإخلاء القسري للبنديتيين الكشميريين من وادي كشمير الخاضع لإدارة الهند في عام ١٩٨٩.

ويمثل الفارون من ذلك الوادي قرابة ٢٥٠ ألف كشميري مهجر تطلق الحكومة الهندية عليهم تسمية المهاجرين.

ويُضَاف إلى هذه الأعداد جيل كامل من اليافعين والشباب الذين ولدوا خارج كشمير وتلقوا تعليمهم خارجها. وقد تجاوزت المدة التي هُجِر فيها هذا المجتمع المحلي إلى أكثر من ٢٥ عاماً دون حدوث أي تغيير على السياسات المؤقتة التي تضمنتها مواقف صانعي السياسات الرئيسية والتي صُممت لخدمة الحاجات الانتقالية للمهجرين.

أما بالنسبة للمجتمعات المهجرة فمثل الانتقال غير المخطط له تحدياً كبيراً بالنسبة للمهجرين من الوادي. فالتهجير القسري مزق الأواصر الأسرية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية وتسبب في تعطيل الوظائف، والتعليم، وفرص الزواج لكثير منهم. وبالإضافة إلى الصدمة الاجتماعية والنفسية، واجه هذا المجتمع التحديات المرتبطة بحرارة المناخ في دلهي وجامو وكان عليهم أيضاً أن يتعاملوا مع مجتمعات أكثر اكتظاظاً وبيروقراطية.

وكانت الإناث في ذلك المجتمع على العموم أكثر مقاومة للظروف وأكثر قدرة على استعادة الإحساس برباطة الجأش بسرعة أكبر مما أظهره الرجال. أما من ناحية الرجال فكانت تجربتهم مع الصدمة التي عانوا منها قد تضاعفت لاضطرارهم إلى العمل فيما تصوروه وظائف مهينة وذلك من أجل البقاء على قيد الحياة في المدن الجديدة. لكنَّ النساء اكتسبن مهارات جديدة في الأعمال التجارية لدعم أزواجهن في إدارة المتاجر المؤقتة المخصصة للمهجرين. ومع ذلك، كان للتحول من وضع التاجر المحترم والبنديتي المقيم في الوادي إلى مجرد مهجَّر غير معروف أثر في ظهور خبرة غير عادية لجميع أفراد المجتمع وزادت الأمور صعوبة بسبب السياسات المؤقتة والمخصصة حول المهاجرين.

الإطار العام للسياسات

رغم مرور ٢٥ عاماً، ما زالت الحكومة الوطنية تصف هذا التهجير على أنه نتيجة الاضطرابات المؤقتة في الوادي وهذا يعني أن الحكومة تمسكت بعناد بموقفها تجاه مبدأ «أن على الأسر أن تعود من حيث أتت». ونتيجة لذلك ظهر طيف من السياسات الرسمية عبر العقود لخدمة الحاجات الانتقالية للمهاجرين.[1] ويتعارض ذلك مع فهم الأسر ومفاده أن هذه الأزمة لا يمكن حلها ولا يمكن للأمور أن تعود كما كانت عليه في السابق بل إنها أضرت بمجتمعهم إضراراً أبدياً. ونتيجة لذلك، تنظر الأسر للسياسات التقليدية على أنها «عديمة الفائدة» «ومهينة» وأن «لا علاقة لها بموضوعها».[2] ومع مرور السنين تطورت السياسات استجابة للحاجات المتغيرة لهذا المجتمع، ومع ذلك نتج عن مجموع السياسات نتائج مختلطة لكل من المستفيدين وصانعي القرار على حد سواء.

التصنيف الرسمي: اتسم الإدماج الاجتماعي والوصول للخدمات بالنسبة لمجتمع الكشميريين بالمحدودية نظراً لتصنيفهم الرسمي على أنهم مهاجرون. ومع الاعتراف بأهمية استخدام التسميات كأدوات من أجل تحديد الأعضاء الشرعيين في جماعة ما لغايات توزيع الحصص الغذائية والمنافع، فقد أدت مثل هذه التسميات بالمجتمعات المضيفة في دلهي وجامو إلى إخراج مجتمع الكشميريين من دوائرهم الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك يُفهَم من مسمى المهاجر أننا نتحدث عن المغادرة الطوعية من الوادي. وأتاحت هذه التسمية للمسؤولين تجنب ضرورة مواجهة مرتكبي الإخلاء القسري الذين ما زالوا خارج نطاق المساءلة.

الإسكان: تمثلت الاستجابة الرسمية لما كان يسمى «بالاضطراب المؤقت» في توفير مستوطنات شبيهة بالقرى في هذا المجتمع خارج وادي كشمير ليكون ملاذاً آمناً وقريباً إلى خبرتهم في أوطانهم. وبالانسجام مع الموقف الرسمي الذي رأى في هذا التهجير أزمة مؤقتة، تتمسك الحكومة بملكيتها لتلك المستوطنات وتسمح للمقيمين فيها بالمكوث إلى حين عودة الأمور إلى مجاريها في الوادي. ولما كانت عائلات المهجرين تعيش في هذه المستوطنات في شقق تتكون من غرفتين ضمن مجمعات متعددة الطوابق في جامو فقد استمرت هذه العائلات برثاء فقدانها لمواطن أجدادها. ولذلك لا يمكن للطبيعة الانتقالية لهذا النوع من الإسكان أن يفعل شيئاً في سبيل معالجة الشواغل الأعمق لهذا المجتمع ولا يمكن أن يعيد إليهم الإحساس بأن الأمور قد عادت طبيعية كما كانت ولا بتوفير الأمن بعيد الأمد لهم. ومع ذلك، يواجه صانعوا السياسات معضلة أخلاقية، فنقل العائلات إلى المجتمع الرئيسي في البلاد قد يؤدي إلى الاعتراف في الأزمة أكثر من الاعتراف بها على أنها مؤقتة وقد يؤدي ذلك إلى تحطيم الآمال بين الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم في نهاية المطاف.

سبل كسب الرزق: يفرض تأمين الوصول إلى الفرص الاقتصادية تحديات بالنسبة لكثير من أفراد أي مجتمع مهجر وتنتشر الضغوطات المضافة إلى المجتمعات المضيفة وتتجسد غالباً بتوترات شديدة بين المجتمعين المهجَّر والمضيف. وللحد من تلك الضغوط، تضمنت حزمة السياسات الموجهة للأسر الاستخدام المؤقت للمتاجر المتاحة لاستخدامهم في

المجتمعات المضيفة. وعلى المدى القصير، أتاح ذلك للأسر على الأقل بالحصول على شيء من إحساسهم بالكرامة والرفاه الاقتصادي، ومع ذلك ما زالت الحكومة تستحوذ على ملكية تلك المتاجر وتمنع توسعها. ولتحقيق الانتقال من هذه المتاجر المؤقتة إلى سبل أكثر ديمومة لدر الدخل لا بد من الاعتراف بأنَّ التهجير قد جعل من العودة إلى الديار أمراً مستحيلاً.

التعليم: على النقيض من السياسات التي لم تكن معنية كثيراً بالأثر المقصور على المستفيدين، حظيت إحدى السياسات بتقدير الأسر على أنه كان لها أثر إيجابي في خبرتهم العامة في التهجير. ووفقاً لخطة التوزيع الخاصة لأطفال المهاجرين الكشميريين، تمكَّن أطفال العائلات المهجرة من الاستفادة من منظومات المدارس في المجتمعات المضيفة متخطين بذلك عقبة الأمور البيروقراطية المطلوبة للقبول في المدارس. فهذه المبادرة المدروسة لم تمنع وقوع الأطفال ضحايا للشوارع وعمالة الأطفال فحسب بل مكَّنت اليافعين الكشميريين بأدوات البقاء على الحياة وغرست في نفوسهم شعوراً بالقدرة على مقاومة الظروف والثقة. وهذا ما يختلف عن استراتيجيات البقاء لكثير من المجتمعات المهجرة في العالم. وسياسة التعليم للبنديتيين المهجرين مثال يُثنَى عليه للسياسة التي يمكنها أن تقدم نتائج طيبة منظورة ليس للمهجَّرين فحسب بل لأفراد المجتمعات المضيفة والبلد بأكمله. وتساعد مثل هذه الممارسات على بناء أنموذج يمكن تكراره في المجتمعات المهجرة المشابهة في العالم.

الاعتراف بمخاطر «السياسات الانتقالية»

في الوقت الذي تستحوذ فيه الحكومة على قرى المهجرين وما ينطوي على ذلك من دور مهم في السنوات الأولى للتهجير، فقد أنشأت هذه القرى عبر سنوات الهجرة المطولة فاصلاً ثقافياً ومجتمعياً بين المجتمعات المحلية ومجتمعات المهجرين وعززت من الصورة النمطية لكل منهما في ذهن الآخر. والعجيب في الأمر أنه رغم أن عائلات البنديتيين الكشميريين محاطون بأفراد من جماعتهم العرقية، ومعابدهم، ومدارسهم، ومتاجرهم فهم يكرهون العيش في الأماكن التي لا يجدون فيها فرصاً اقتصادية ولا فضاءً سياسياً. وقد حان الوقت الآن للاعتراف بأن السياسة التي ما زالت تعزز من المجتمعات المتوازية تقدم بيئة خصبة لظهور النزاعات الجديدة وتؤدي إلى ظهور مخاطر أخلاقية لجميع الأشخاص المعنيين بها بما في ذلك وضع المجتمع المضيف في خطر.

ولسوء الحظ، ما زالت السياسات مستمرة في تعميق الفاصل بين المجتمعين إذ إنَّ الحكومة الوطنية الجديدة كشفت عن خطتها في تخصيص قطعة أرض في كشمير للذين يرغبون في العودة إليها. ومثل هذه الخطة لن يكون من أثرها إلا أن تضمن استمرار الفصل بين المجموعتين اللتين كانتا في الماضي تتعايشان معاً في كشمير وهذا ما يؤدي إلى تفاقم المشكلة الأخلاقية بالنسبة لصانعي السياسات.

وبحثاً عن الحلول الدائمة، يجد الشباب البنديتي الكشميري الذي وُلد وترعرع في المجتمعات خارج كشمير والذي أصبح مُمَكَّناً بتعليمه يجدون أنفسهم مركزين على المهارات المكتسبة حديثاً وذلك من خلال إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية، وزعماء القواعد الشعبية، وصانعي السياسات وذلك من أجل ضمان بناء مجتمعهم بدلاً من تكريس التفرقة بين المجتمعين بما يصبح سياسة. ولهؤلاء الشباب دور مهم جداً يمثلونه في التخطيط وفي تحقيق الحلول الدائمة وهم في وضع يمكنهم من المطالبة بالمشاركة في تحقيق الإنماء المجتمعي المطلوب والإصلاحات المجتمعية من أجل أفراد المجتمع وتمكينهم ليس من أجل الانتقال من الإسكان المؤقت إلى الإسكان العام فحسب بل أيضاً من أجل الاعتراف بهم على أنهم منتجون وأعضاء مساهمون في المجتمع. لقد حان الوقت لإدماج الأصوات الجديدة في عملية صناعة القرارات.

ومهما فعل صانعو القرارات فسوف يستمرون في مواجهة مشكلات أخلاقية وخيارات صعبة سواء أكانت تتعلق بالكشف عن سياسات العودة أم سياسات الدمج في المجتمعات المضيفة.

سودها غ راجبوت *srajput2@gmu.edu*
بروفيسورة في كلية تحليل النزاعات وفضها، جامعة جورج مايسون *http://scar.gmu.edu*

هذه المقالة مبنية على بحث أجراه المؤلف ضمن أطروحة قدمها لنيل درجة الدكتوراه. (انظر الحاشية 2)

١. وزارة الداخلية، الحكومة الهندية. اتصالات شخصية، يوليو/تموز 2011.
٢. راجبوت س (2015) «النُّزوح الداخلي للكشميريين البانديتيين» في كوكريجا س (محرر) الدولة والمجتمع والأقليات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ليكسينغتون بوكس ('Internal Displacement of Kashmiri Pandits' in Kukreja S (Ed) *State, Society, and Minorities in South and Southeast Asia*.)

قيود النوع الاجتماعي المفروضة على برنامج قرى العائدين في بوروندي

يولاندا وايما

يُنظَر لعودة اللاجئين الرسمية على أنَّها العودة إلى داخل حدود بلد اللاجئ التي يحمل جنسيتها، ومع ذلك ينبغي تحديد معنى مفهوم «الوطن» وفقاً لمعايير أخرى. وتتقاطع عوامل النوع الاجتماعي (الجندر) والقرابة مع مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى في مختلف تجارب العودة.

في أعقاب نزاع ١٩٧٢ الذي تبعته حرب أهلية دامت عقداً من الزمن في التسعينيات، التمس أكثر من مليون بوروندي اللجوء في البلدان المجاورة وعلى رأسها تنزانيا. وبعد توقيع اتفاقية السلام في ٢٠٠٠ وما تلا ذلك من وقف لإطلاق النار وتغيير سياسات اللجوء الإقليمية والعالمية، عاد أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ سابق إلى بوروندي في الفترة ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٩.

وصُمِّم برنامج القرى الريفية المتكاملة في بوروندي لتلبية الاحتياجات العاجلة للمأوى والمساعدات الإنسانية للعائدين الذين لم يعودوا قادرين على الوصول لأراضيهم أو صاروا غير متيقنين من مكانها أو من لم يكونوا ببساطة يمتلكون أرضاً من الأساس. وكان صانعو السياسات يتصورون أهداف البرنامج على أنها تنصب في المساهمة في إعادة الإعمار والتنمية المستدامة بعيدة الأمد وبناء السلام واللُّحمة الاجتماعية في مرحلة ما بعد النّزاع. لكنَّ البرنامج في الحقيقة تمخض عن وَضع شَعَرَ فيه كثير من العائدين باستمرار تهجيرهم حتىً ضمن بلدانهم التي يحملون جنسيتها إضافة إلى انتشار شعور بالإحباط والهجران والتنائي الاجتماعي من العائلة ومن المجتمع البوروندي.

والعودة إلى البلاد الأصلية، كما التَّهجير، لها أثر تتفاوت حدته على الرجال والنساء إذ تتأثر العودة بالعلاقات الجندرية القائمة مسبَّقاً وتؤثر فيها أيضاً وذلك عندما يبدأ الأفراد والأسر والمجتمعات عملية إعادة التفاوض وإعادة ترسيخ أنفسهم في أماكن جديدة. ومع أنَّ هناك عوامل أخرى كثيرة تمثِّل محوراً رئيسياً في إخفاق هذه القرى (من هذه العوامل فقدان السلام الحقيقي على المستوى الوطني)، يمكن تعلم دروس مهمة حول النوع الاجتماعي واجتياز المراحل الانتقالية وذلك بدراسة الطرق التي حُوِّلت فيها علاقات الجندر والقرابة بسبب العودة وبناء القرى، ما يؤدي دون أدنى شك إلى وقوع العائدين في وضع أكثر استضعافاً.

فأول برنامج من برامج «قرى السلام» أُطلِقَ في عام ٢٠٠٤ وقدَّم الإسكان لكنَّ كثيراً من القرويين افتقروا إلى الوصول الكافي للخدمات الرئيسية. ثم تلا ذلك برنامج القرى الريفية المتكاملة الذي انتهج مقاربة أكثر عمومية ووفْر الأرض (مع أنَّ كثيراً من الأسر لم تتسلم الأراضي المزروعة بعد) وتضمن البرنامج نطاقاً من المشروعات الداعمة مع توقع دمج العائدين المستدام بعيد الأمد في البيئة التي تطغى عليها الزراعة والتي لا تقدم سوى قدراً محدوداً من الأراضي وفرص سبل كسب الرزق.[1]

وليست برامج بناء القرى فكرة جديدة في هذه المنطقة من إفريقيا وغالباً ما تعرضت للانتقاد على خلفية الأضرار البيئية المصاحبة لأساليبها في تغيير استخدام الموارد وتقسيمها للعمل على أساس الفروقات الاجتماعية بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، كلما ارتفعت كثافة السكان في منطقة ما، زادت صعوبة مهمة جمع الحطب اليومية إذ يتعين على جميع المقيمين بالقرية السير لمسافات أطول بحثاً عن الخشب مقارنة بحالهم عندما كانوا يقطنون في مساكن ريفية متناثرة. فعندما يُنظَر إلى جمع الحطب على أنَّه مهمة نسوية كما الحال في بوروندي، يتَّضح التحيز الجندري لهذا الأثر.

عَدُّ النِّساء

يبدو أنَّ تحليل الجندر في برنامج القرى الريفية المتكاملة يقتصر لدرجة كبيرة على جانب المساواة بين الجنسين في النشاطات. وفي بيان أكدت عليه الكوادر العاملة في عدة منظمات، قال أحد موظفي هيئة الأمم المتحدة ببساطة: «كان لدينا عدة مواضيع متداخلة مثل مسألة الجندر. ... عند تحديد المستفيدين [...] كان يجب أن يكون ٥٠٪ على الأقل منهم نِّساء».

وغالباً ما يفترض أنَّ عدد اللاجئات أكبر من عدد اللاجئين، ولكن عند إحصائهم تساوت أعداد الرجال والنِّساء البوروندين تقريباً في تنزانيا في الثمانينيات.[2] وهذا يجعل نتائج عد النِّساء في برنامج إقامة القرى أكثر إثارة

للانتباه إذ يزيد عدد النِّساء المسجلات في القرى الريفية المتكاملة عن عدد الرجال. ويعود السبب الرئيسي في ذلك لأهداف المساواة المذكورة أعلاه وما يترتب على ذلك من شمل الأسر التي تعيلها نِّساء. وعلى الرُّغم من وجود نِّساء بالغات في الأسر التي يعيلها رجال، لا تشتمل معظم الأسر التي تعيلها نِّساء على رجال بالغين.

وظن قاطنو تلك القرى وكوادر عمل البرنامج على حد سواء أنَّ هناك ارتباطاً بين ارتفاع عدد النِّساء في القرى والقوانين والممارسات المعنية بحق حصول المرأة على ميراثها من الأراضي إذ لا تُورّث غالبية النِّساء أراضي أبائهن ولا تورّث الأرامل أراضي أزواجهن ولا يحق للمُطلقات في العادة الحصول على أرض من طُلقائهن. ولم تضر آثار التحيز لنوع اجتماعي ضد آخر في مسألة توريث الأراضي النِّساء وحسب ولكنّها حددت أيضاً وجود كثير من الرجال ولا سيما من له أم مُطلّقة أو من لم يعترف به والده وبالتالي فقد حقه في ميراث الأرض بالتبعية.

ولا يمكن إنكار توفير برنامج القرى الريفية المتكاملة للمساكن في بوروندي للنِّساء العائدات اللاتي كان من المفترض استردادهن لمساكنهن الخاصة لدى عودتهن بطبيعة الحال لولا القوانين التي تحظر توريثهن. ومع ذلك، أصبح ازدياد عدد النِّساء المتأثرات بإقامة القرى أمراً إشكالياً نظراً للتحديات غير المناسبة الماثلة أمام الدمج وإعادة ترسيخ سبل كسب الرزق التي تواجهها النساء في هذا البرنامج المعني بإعادة التوطين.

توزيع العمل على أساس الجندر

زاد وجود أعداد كبيرة من القرويين بلا أراض (الذين لا يملكون أراضي خاصة بهم) من احتياطي العمّال الزراعيين ما جعل فرص العمل المأجور في القرى المحيطة شحيحة. وانخفضت الأجور واعتمدت كثير من الأسر لتلبية احتياجاتها الأساسية على هجرة الأيدي العاملة في أسرهم إلى مناطق أخرى في بوروندي أو في تنزانيا. وبما أنّ غالبية الأسر تعيلها نِّساء يتحملن مسؤولية أطفالهن، فهن أقل مقدرة على الهجرة للعمل عن الرجال. وتبعاً لذلك، لا يُتاح للأسر التي تعيلها إناث الموارد المُدِّرة للدخل التي لا غنى عنها لنجاه الأسر الأخرى.

وسلطت العائدات الضوء على الانتقال من سبل كسب الرزق التي أسسنها عبر عقود من المن في تنزانيا حيث كنَّ يحظين بقدر أكبر من الوصول إلى الأراضي والموارد أو حقوق الاستفادة من نظام التوزيع الإنساني في مخيمات اللاجئين الذي كان من شأنه أن يضمن لهنَّ أساسيات المعيشة اليومية. وبالنسبة للعائدين الذي رُسِّخوا في القرى، كان العجز في ديمومة توفير الطعام لأسرهم مرتبطاً بالتوقعات الجندرية لدور النساء في الأسرة وتوزيع العمل على أساس الجندر والطرق التي حددت فيها التوقعات السابقة مداركهم وتوقعاتهم حول الحياة في القرية.

وهناك عوامل أخرى مهمة ذات صلة بكثير من العائدين تتضمن ما إذا كانوا ينظرون للقرية على أنَّها منطقتهم الأصلية وما إذا كانت لديهم عائلات ممتدة في المنطقة التي عادوا إليها. وقد ركز العائدون المُعاد توطينهم في قرى قريبة من عائلتهم الممتدة على أهمية وصول الأسرة لأرض صالحة للزراعة وتوفر فرص العمل التعويضي أو تقاسم العمل بالتساوي في الزراعة والبناء ورعاية الأطفال وتلقي المساعدة عند المرض والمشاركة في الاحتفالات. ويصف سينريغي أحد المقيمين في تلك القرى إعادة توطينه بعيداً عن منطقته الأصلية بقوله: «... نحن نعيش هنا كما لو كنا لاجئين، حتى مع وجود قرية بالقرب من [موطننا الأصلي] حيث كان من الممكن أن نجد عائلتنا هناك بسهولة .... لقد أمضيت خمسة أعوام هنا ولم أرّ أحداً [من أفراد عائلتي] يأتي لزيارتي. ... وأخبرتنا الأمم المتحدة وحكومتا تنزانيا وبوروندي بأن كل شخص سيعود إلى مقاطعته الأصلية. وهذا ما شجعنا حينها على العودة للديار لأننا كنا نرغب في العودة لرؤية وطننا. ... فالمرء لا يمكن زرعه في الأرض كما يُزرَع الموز».

يولاندا واما *yweima@gmail.com*
طالبة دكتوراة، جامعة يورك (تورنتو) *www.yorku.ca*

هذه المقالة مأخوذة من بحث موَّلته منحة الدراسات العليا في كندا على مستوى الماجستير التي قدمها المجلس الكندي لبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية.

١. انظر فاليسي ج-ب ونيونكورد ر ك (2013) «قرى السلام للعائدين إلى بوروندي» نشرة الهجرة القسرية، العدد 43.
www.fmreview.org/ar/fragilestates/falisse-niyonkuru

2. دالي ب. (1991) «النوع الاجتماعي، النُزوح، والتكاثر الاجتماعي: توطين اللاجئين البوروندين في غرب تنزانيا »، مجلة دراسات اللاجئين، 4 (3)
http://jrs.oxfordjournals.org/content/4/3/248.abstract
('Gender, displacement and social reproduction: Settling Burundi refugees in Western Tanzania', *Journal of Refugee Studies* 4(3))

تجنيس اللاجئين البوروندِيين في تنزانيا

أميليا كوخ

حظي عرض تنزانيا الجنسية لقرابة ٢٠٠ ألف لاجئ باهتمام ودعم دوليين. والاعتراف بنواحي القوة والعيوب في هذا النموذج قد يساعد في حل أوضاع أخرى من أوضاع التَّهجير المطوَّل حول العالم.

في عام ٢٠٠٧، تبنَّت الحكومة التنزانية بالشراكة مع الحكومة البوروندية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية التي رسمت خطة للحلول الدائمة للاجئين البوروندِيين ممن يقيمون في تنزانيا منذ عام ١٩٧٢. وفي أول الأمر، ضمت الاستراتيجية ثلاثة محاور هي: العودة الطوعية إلى بوروندي ومعالجة طلبات الجنسية لمن يرغب بها وإعادة نقل اللاجئين المجنَّسين من مستوطنات اللاجئين إلى مناطق أخرى في تنزانيا. وفضَّل ٧٩٪ من اللاجئين الحصول على الجنسية التنزانية مقابل ٢١٪ ممن رغبوا في العودة (وعادوا بالفعل إلى بوروندي). لكنَّ خطة إعادة النقل عُلِّقَت بعد منح اللاجئين المجنَّسين حرية الاختيار ما بين نقلهم أو بقائهم في مناطق المستوطنات.

الظروف والعوامل المحرِّكة

تُعدُّ المصاهرة ووشائج القربى بين المجموعات التي تعيش في بوروندي وغرب تنزانيا بالإضافة إلى التنقل التاريخي لأفراد تلك المجموعات عبر ما أصبح الآن خطاً حدودياً بين البلدين من أهم الظروف المسبّقة التي لا بد من توافرها لغايات الدمج المحلي للاجئين. وغالباً ما كان اللاجئون يذكرون المصاهرة التاريخية والألفة المكتسبة بالتنزانيين على أنها عوامل مهمة في اتخذهم لقرار التجنيس. وبالمثل، عبّر كثير من التنزانيين عن رأيهم في أنَّ العيش مع اللاجئين كان ممكناً نظراً لأوجه الشبه بينهم من النواحي العرقية والدينية واللغوية.

علماً أنَّ اللاجئين البوروندِيين الذين هربوا من بلادهم عام ١٩٧٢، سرعان ما حصلوا في تنزانيا على أراض ليزرعوها ويعيشوا عليها في ثلاث مناطق غربية في تنزانيا. وحفَّزَ سياسة حماية اللاجئين هذه الرئيسي جوليوس نيري الذي أبدى التزاماً حقيقياً للمُثُل القومية الأفريقية وللفرص التي جاءت مع اللاجئين من ناحية جذب الموارد لغايات إنماء المناطق النائية ذات الكثافة السكانية الضعيفة في البلاد. وكان لطبيعة مستوطنات اللاجئين الريفية التي أتيح الوصول إلى أراضيها دور محوري في تنفيذ استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية، وكذلك تبين أنَّ ما كان يُعرَف بالمستوطنات القديمة نجح في مجالي الإنتاج الزراعي والتجارة. ولدرجة معيَّنة، لم يكن تصميم السياسية لينجح لولا أنَّ الحكومة منحت اللاجئين الأراضي التي حققت لهم الاكتفاء الذاتي وجعلتهم يساهمون مساهمةً كبيرة في الاقتصاد المحلي إضافة إلى أنَّ قرار اللاجئين بتفضيل الحصول على الجنسية التنزانية كان في كثير من الأحوال نتيجة عجزهم عن الحصول على الأراضي في بوروندي. وليس المقصود هنا أنَّ منح قطع الأراضي شرط مسبَّق لإنجاح الاندماج المحلي، لكنَّ القدرة على تحقيق سبل كسب الرزق المستدامة أمر محوري وحاسم، وفي كثير من الأماكن في أفريقيا كان ذلك مرادفاً لتأمين الوصول إلى الأراضي.

وعلى المستوى السياسي الكلي، تمثلت أهم محركات تنفيذ استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية القيادة الاستثنائية وحضور المانحين الذي يعني بدوره توافر التمويل. أما ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين فكان مصمماً مع وزير الداخلية التنزاني للتفاوض لإيجاد حل لجماعة اللاجئين القادمين للبلاد عام ١٩٧٢، كما أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين نداءً تكميلياً ناجحاً ناشدت فيه الجهات المانحة إلى دعم تصميم استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية وتطبيقها. وفي نهاية المطاف، ضُمِّن مبلغ ١٠٣ مليوناً في خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتنزانيا بقصد تغطية مصاريف نقل اللاجئين المجنَّسين ودمجهم.

الدروس المستفادة من استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية

قرر قرابة ٤٥ ألف لاجئ العودة كجزء من خطة العودة التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (إضافة إلى أعدد كثيرة أخرى ممن عاد لبلده على أساس فردي). وبالنسبة للذين ما زال لهم أقرباء في بوروندي وتمكنوا من استعادة ممتلكاتهم فتوطنوا في الأماكن المألوفة لهم. لكن كثيراً غيرهم سُكِّنوا في قرى السلام التي بُنِيَت لغايات إدماج النَّازحين داخلياً

لاجئة بوروندية تقدم طلباً للجنسية التنزانية في عام ٢٠٠٨ في مستوطنة أوليانكولو للاجئين البوروندين المهجرين عام ١٩٧٢.

واللاجئين العائدين.[١] الحصول على الأراضي أصبح محوراً مباشراً للنزاع والمنافسة. وكانت الشبكات الاجتماعية قد أصبحت في منتهى الضعف في بوروندي> وفي مايو/أيار ٢٠١٥ عندما اندلعت أحداث الاضطرابات المدنية، عاد كثير من اللاجئين العائدين إلى تنزانيا فارّين بحياتهم. وإثر ذلك، فضل بعضهم الحصول على الجنسية التنزانية لكنَّ استراتيجية الحلول الشاملة التنزانية نصت صراحةً على أنَّ قرار اللاجئ بالعودة لا يمكن العدول عنه.

وتؤكد لنا حالة العائدين اللاجئين البوروندين ضرورة تبني مقاربات أكثر مرونة للتعامل مع قضية العودة. وفي هذا الحالة، يشير اللاجئون أنفسهم إلى بعض من الحلول منها: إتاحة بعض الوقت المحدد للعائدين لكي يقرروا إذا ما كانوا يرغبون في البقاء في بوروندي أو تقديم طلب الحصول على الجنسية التنزانية، وتوفير قنوات خاصة مقدور عليها مادياً للعائدين اللاجئين للتقدم بطلب الحصول على تصريحات الإقامة والعمل بطريقة قانونيةٍ في تنزانيا، وتعزيز التعاون الإقليمي الذي سوف يمكّن الناس في نهاية المطاف من التنقل بحرية بين البلدان وتأسيس سبل كسب أرزاقهم ومشروعاتهم التجارية في كل من بوروندي وتنزانيا.

وبين عامي ٢٠١٠-٢٠١٤، شهدت عملية التجنيس جموداً ولم يكن من الواضح ما إذا كانت ستُستأنَف أم لا. وفي الواقع، تشير البيانات المتعددة التي أصدرتها الحكومة التنزانية خلال تلك المدة إلى تراجع التزام الحكومة بالعملية بل إلى إمكانية صدور قرار بوقف منح الجنسية.[٢] نظراً لغياب المعلومات المقدَّمة بشأن ما كان يحصل، ظهرت حالة من الخوف والقلق بين اللاجئين، وتُظهر هذه الحالة عجز مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عن التدخل وتشجيع استكمال عملية التَّجنيس. وجاء التأخر في التَّجنيس بسبب عدة عوامل متضافرة لكنَّه تضمن أيضاً رفضاً على مستوى المقاطعات لإعادة توطين اللاجئين. ومن الواضح أنَّه إذا ما لقيت الحالات المستقبلية للتجنيس تشجيعاً فسوف يكون من الضروري ضمان تحسين مستوى إشراك الممثلين المحليين في العملية.

في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤، تلقى اللاجئون الراغبون بالجنسية أخيراً شهادات الجنسية. ومع ذلك، ما زال هناك قرابة ٤٠ ألف طلب معلق. وليس من الواضح بعد مصير هذه الطلبات ولا الوقت الزمني الذي سيُبَتّ بها. لكنّ هذه القضية قضية حاسمة لأنها تديم الغموض حول حياة كثير من الأسر.

التفكير للمستقبل

بعد تغيير وضع اللاجئين من «غير مواطن» إلى «مواطن»، أصبحت أوليانكولو التي كانت مهمشة ومعزولة بما يزيد على ٤٠ عاماً مجنَّسة ومدمجة في مقاطعة جديدة. وعلى مر السنين، انتقل كثير من التنزانيين من القرى المجاورة إلى المستوطنات بحثاً عن الأراضي الخصبة وفرص الأعمال التجارية وتشهد المستوطنة تحولاً متسارعاً من الناحيتين المكانية والسكانية مع قدوم المواطنين التنزانيين بالولادة إلى المستوطنة يجذبهم إلى هناك الفرص التي يمكن تحقيقها من تشكيل المقاطعة آملين الحصول على مستوى أفضل من البنى التحتية والخدمات. فتحويل المخيم إلى مركز حضري يقدم الفرصة للفاعلين الإنمائيين والحكومة الوطنية لتعزيز إدماج المواطنين الجدد والسكان المحليين.

أميليا كوخ *Amelia.Kuch@ed.ac.uk*
مرشحة لنيل مرشحة لنيل درجة الدكتوراة، جامعة أدنبرة *www.ed.ac.uk* وجامعة آرهوس *www.au.dk/en*

١. انظر فاليسي ج ب و نيونكورد ر س (2013) «قرى السلام للعائدين إلى بوروندي»، نشرة الهجرة القسرية، العدد 43
www.fmreview.org/ar/fragilestates/falisse-niyonkuru
٢. ميلنر ج (2014) «هل يمكن لسياسة اللجوء العالمية أن تدعم الحلول الدائمة؟»: دروس مستفادة من برنامج تجنيس اللاجئين البوروندين في تنزانيا»، مجلة دراسات اللاجئين العدد 27(4).
http://jrs.oxfordjournals.org/content/early/2014/08/09/jrs.feu023
('Can global refugee policy leverage durable solutions?:Lessons from Tanzania's naturalization of Burundian refugees)

التَّهجير وحلول الإنماء في تنزانيا

يمكن أن تمثل عملية إعادة دمج اللاجئين انطلاقة رئيسية لتوسيع نطاق إطار العمل الخاص بالحلول الدائمة عالمياً.

في عام ٢٠٠٧، وضعت تنزانيا استراتيجية الحلول الشاملة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لإيجاد حل دائم للاجئين البوروندين الذين ما زالوا يقيمون في تنزانيا. وتضمنت الاستراتيجية إغلاق المستوطنات ودمج اللاجئين في ٢١ مجتمعاً محلياً في مختلف أنحاء البلاد.

وبينما مُنحت الجنسية لكثير من اللاجئين خلال السنوات التالية، عُلِّقت عملية التجنيس لمدة وجيزة ثم أعيد فتح باب التجنيس في أواخر عام ٢٠١٤. وبعد إعادة فتح باب التجنيس، نقلت تنزانيا تركيزها ليتزامن مع التركيز العالمي الحالي على الإنماء المستدام ضمن سياق اللاجئين. وقررت تنزانيا عرض الجنسية على ما يزيد على ١٦٢ ألف لاجئ بوروندي، وبهذا وضعتهم في مركز جهودها الرامية لتحقيق الدمج المحلي المستدام جنباً إلى جنب مع جهود الإنماء. وهذا القرار التاريخي فريد من نوعه ونتج عنه أن بدأت الحكومة المضيفة العمل مع المجتمع الدولية لتسهيل إيجاد الحلول الخلاقة للاجئين. وهكذا، أصبح اللاجئون السابقون الآن مواطنين يتمتعون بكامل حقوق المواطن التنزاني، وأصبحت صفتهم الجديدة تتيح لهم إقامة سبل كسب أرزاقهم وبناء مستقبلهم فيما أصبح بلداً لهم.

ما زال هناك عدد من التحديات لا بد لتحقيق الدمج الاجتماعي-الاقتصادي لمجموعة كبيرة من الناس من إقامة الاستثمارات الضخمة في البنى التحتية والمناطق المتأثرة. وسيكون على الحكومة المحلية أن تعمل عن قرب مع الحكومة المركزية في دار السلام ومع المجتمع الدولي لتأمين الموارد الكافية لدعم عملية الدمج. وفضلاً عن ذلك، لا بد للجهود المبذولة لإحداث التحسينات في المجتمعات المحلية من أن تضمن استفادة جميع شرائح المجتمع على صعيدي اللاجئين المجنَّسين مؤخراً والسكان التنزانيين الأصليين. ولن تتحقق تلك العمليات إلا بإشراك التنزانيين الجدد في خطط الإنماء الحالية في بلدهم الجديد.

ولتأتي هذه المبادرة أكلها، لا بد لتنزانيا من أن تستمر بدأب وجد في استراتيجيتها الخاصة بالتطبيق. ومن نافلة القول أنَّه على الحكومة المركزية أن تتولى القيادة، ومع ذلك، لا يجب إغفال دور التنزانيين الجدد والحكومات الإقليمية والمحلية وهيئات الإغاثة الإنسانية والإنماء المحلية والدولية والقطاع الخاص. ولا ينبغي أن تُترَك تنزانيا في كل ذلك وحيدةً بل يجب أن تشاركها مجموعة دائمة التنوع من الشركاء الدوليين والإقليميين.

إيرول كيكيتش *ekekic@cwsglobal.org*
المدير التنفيذي، برنامج الهجرة واللاجئين في هيئة الخدمات الكنسية العالمية *http://cwsglobal.org*

هاريسون مسيكي
مدير، قسم خدمات اللاجئين، دولة تنزانيا الاتحادية.

حلول انتقالية للمهجَّرين في القرن الإفريقي

نسيم مجيدي وساغاريكا دادو-براون

بمقدور اللاجئين أن يساهموا مساهمة كبيرة في اقتصاد دول اللجوء. ولا بد لهذا الغرض من توفير الدعم البنيوي ، القانوني والسياسي لما يحمله من أمر حساس في تعزيز هذه المساهمة وتعظيم الفرص المتاحة.

لو أننا أزلنا البحث عن الحلول الدائمة من أجندة الهجرة لأصبح بإمكان هذه الأجندة بدلاً من التركيز على الحركة نفسها وأسبابها أن تسلط الضوء على بعض المزايا والفوائد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تأتي بها الحلول الدائمة دون اللجوء ككل. وبسبب وجود فجوة واسعة في بعض الدول بين الأحكام القانونية الحالية الخاصة باللاجئين من جهة وتنفيذها بعدالة على أرض الواقع من جهة أخرى، ينتج في معظم الأحيان قيود هائلة ومزعجة على قدرة اللاجئين على الوصول إلى وثائق الإثبات والخدمات وحرية الحركة، وحق العمل وحق امتلاك العقارات.

وما نحتاج إليه الآن آلية أو نظام يمكنه جمع الجهود المشتتة والمشرذمة ضمن أجندة جماعي، وذلك بإشراك جميع الفاعلين العاملين على الحلول بحيث لا يقتصر هؤلاء الفاعلين على الجهات الإنسانية فحسب، بل يتضمن الفاعلين الإنمائيين والقطاع الخاص والجامعات والمجتمع المدني، بل يجب أن يتخطى ذلك الحكومة الوطنية بإدراج السلطات المحلية والإقليمية. ولا بد من تقديم مثل هذه المنظومة التعليمية وذلك من أجل إحداث نقلة في التركيز العام المنصب حالياً على انعدام الأمن والتهديدات إلى إجراء النقاشات الإبداعية، وبدء التفكير بالحلول. فالاعتبارات الأمنية وليست الشواغل الإنسانية والإنمائية تسيطر على كثيرين من السياسات الناظمة لشؤون اللاجئين في منطقة القرن الإفريقي وتتسب إلى درجة كبيرة بتقويض بُنَى الدعم المؤسسية للسلطات المحلية التي يُلقَى على عاتقها مسؤولية التعامل مع قضايا اللاجئين.

حالة توكانا في كينيا

في كينيا، تتمثل عملية اللامركزية، وهي نقل السيطرة الحكومية من المركز إلى مستوى الأقاليم، عنصراً حساساً ومهماً لإنجاز الحلول الانتقالية للاجئين.[1]

ويقع مخيم كاكوما للاجئين في مقاطعة توركانا في الإقليم الشمالي الغربي من كينيا. وعلى المستوى المحلي، لا بد من عقد شراكة بين الفاعلين المحليين من خلال التدخلات المحلية، لأن ذلك مهم جداً في تعزيز الاعتماد الذاتي للاجئين الذين طال لجوؤهم وكذلك المجتمعات المحلية على حد سواء. ومن أكثر هذه الأمثلة بروزاً عوائد الضرائب والبلديات. ويمثل اللاجئون مصدراً مالياً غير مستغل من ناحية الضرائب المفروضة على المشروعات التجارية التي يديرها اللاجئون، ومع أنَّ اللاجئين تفرض عليهم الضرائب بطريقة غير مباشرة من خلال استهلاكهم للمنتجات وإجرائهم للمدفوعات الأخرى، يرحب اللاجئون أنفسهم بضرورة استحداث آلية ضريبية رسمية إذا ما صاحبها تصريح رسمي بإدارة أعمالهم التجارية.

ووفقا لأحد ممثلي مديرية شؤون اللاجئين في توركانا: «لقد بدأت توركانا بتعلم التركيز علة أهمية مخيم اللاجئين. فالمقاطعة تجمع الآن المال من لاجئي كاكوما التي تعد واحدة من نقاط التحصيل في الإقليم.» وفي كينيا كما الحال في دول أخرى في المنطقة، غالباً ما تكون المواقع التي يعيش فيها اللاجئون مهمشة، ولا تولِّد دخلاً كبيراً، وتقام عادة تلك المواقع في أراض جافة أو شبه جافة. وقد تتحول الحاجة المحلية للحصول على قوة مالية أكبر لدعم خطط الإنماء في المقاطعة إلى عائد مفيد للاجئين المستعدين للعمل أو إدارة المشروعات التجارية ودفع المستحقات الضريبية لقاء ذلك.

وإذا أُريد تعزيز المساهمات المالية من اللاجئين فلا بد من إعطائهم تصاريح للعمل. وفي هذا الوقت، تصدر تصريحات العمل مركزياً في العاصمة (نيروبي) وتخضع لمسؤولية وزارة الهجرة. فإذا نُقلَت هذه السلطة من المركز إلى الأقاليم الأخرى، فلعلها ستنفع اللاجئين بطريقة أسرع وستسمح للإدارة المحلية بتسجيل اللاجئين ومشروعاتهم التجارية تمهيداً لفرض الضرائب عليهم. وإذا نُقلَت الخدمات الأخرى التي تقدمها وزارة الهجرة من المركز إلى المخيمات، فسوف يمكن في ذلك تحصيل إيرادات أخرى لغايات الدمج الاقتصادي المحلي وتوليد الإيرادات المحلية وهذا ما يؤدي إلى بناء حافظ اقتصادي محلي.

وسيكون تأسيس إطار العمل العام بين الحكومة الوطنية والأقاليم التي تستضيف اللاجئين نقطة الانطلاق لتحقيق المشاركة الفعالة للمقاطعات في إدارة اللاجئين. وحالياً، في ظل اللامركزية وتحويل السلطات إلى المقاطعات في كينيا، أصبحت القرارات التي كانت يوما ما تتخذ على مستوى الحكومة المركزية نخضع لقرار الإقليم، وذلك لاستشارة

المجتمع المحلي فيه. وهكذا تولت إدارة المقاطعات مسؤولية توفير الخدمات وفض النزاعات والإنماء وفقاً لولايتها، وكلها ثلاث مكونات أساسية مهمة تؤثر على قضايا اللاجئين. وهناك خرائط الطرق الإنمائية الخمسية ضمن خطط الإنماء المدمج للمقاطعات، إذ تمثل انطلاقة ترسيخ أثر إيجابي لوجود اللاجئين مثل التجارة والتعليم وسبل كسب الرزق والتعامل مع الآثار السلبية على البُنى التحتية والبيئة.

وبمنح المقاطعات السلطة على المصادر وتوزيعها وآليات التمويل أيضاً، تظهر طرق كفيلة بإحداث أثر إيجابي على شؤون اللاجئين. ومن هنا تدعو منظمات المجتمع المدني المحلي والدولية المقاطعات إلى استخدام جزء من موازنتها لبرامج اللاجئين. وهذا ما يحدث حالياً ولو كان بطريقة غير مباشرة في توركانا، حيث يستفيد كل من أفراد المجتمع المحلي واللاجئون على حد سواء من بعض مخصصات الموازنة في المقاطعة وبرامجها.

وهناك ثلاثة مكونات للمشاركة المبدئية للحكومات الإقليمية في قضايا اللاجئين وهي: الإنماء القائم على المجتمعات المحلية، وفض النزاعات، وقطاع الصحة والتعليم. وهناك مشاركة فعلية لمقاطعتي جاريسا وتوركونا المستضيفتين للاجئين، ومنظمات المساعدات في توفير الخدمات للاجئين والمجتمعات المضيفة. لأنهما تدركان دور اللاجئين وأهميتهم على أنهم فاعلون اقتصاديون رئيسيون. ولا بد من توفير هذه المشاركة على المستوى المحلي لما تمثله من أهمية في تحويل الحلول الانتقالية إلى حلول دائمة، بل يمكن تكرارها وتصعيدها في بيئات اللجوء المطول.

ممارسة جديدة

هناك أمثلة أخرى من الممارسات الجديدة ندرج منها ما يلي:

- **كينيا**، خصصت الحكومة المحلية ١٥٠٠ هكتار من الأراضي لبناء مستوطنة جديدة هي كالوبيا لاستيعاب ما يصل إلى ٦٠ ألف لاجئ، وذلك من أجل تخفيف الاختناق الحاصل في مخيم كاكوما للاجئين. وفي مقاربة جديدة تدمج الاقتصادات المحلية واقتصادات اللاجئين في التخطيط للموقع الجديد سوف يستخدم ٩٠٠ هكتار من الأراضي لتوطين اللاجئين، وأما ما يتبقى منها (٦٠٠ هكتار) فسوف تخصص للنشاطات الاقتصادية بما فيها الزراعة.
- **إثيوبيا**، وضعت إثيوبيا سياسة الإقامة خارج المخيمات التي سمحت للاجئين الإرتيريين في إثيوبيا بالعيش خارج مخيمات اللاجئين في البيئات الحضرية. وينظر إلى هذه السياسة على أنها انطلاقة قوية لاستحداث الحلول الحضرية كبدائل للمخيمات. ومع أن ذلك يمثل إشارة إيجابية للمشاركة في العثور على حلول ، ما زال التطبيق حتى الآن بطيئاً.
- **أوغندا**، يوفر قانون اللاجئين لعام ٢٠٠٦ واللوائح التنظيمية لعام ٢٠١٠ كثيرً من الالتزامات الدولية على أوغندا في القانون المحلي، وتهدف أجندة التحويل التوطيني إلى تجسير الهوة بين استجابات إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ والمقاربات الإنمائية بعيدة الأمد.
- **الصومال**، تضمنت جهود البحث عن الحلول الدائمة تأييد فكرة إدماج المهجرين الصوماليين، في الإطار العام الخاص بالصومال الذي تقوده الحكومة تدعمه الجهات المانحة والذي استمر بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٦. وأدى هذا التأييد إلى إدراج التهجير والحلول على أنهما من أهم القضايا في الجلسات التشاورية لحظة الإنماء الوطنية التي تعمل الحكومة الفيدرالية في الصومال على صياغتها.

نسيم مجيدي *nassim.majidi@samuelhall.org*
مؤسس ومدير مشارك، صمويل هول

ساغاريكا دادو-براون
saagarika.dadu@samuelhall.org
باحث، صمويل هول *samuelhall.org*

بنيت هذه المقالة على بحث أجرته منظمة صمويل هول وقدمته إلى الأمانة العامة الإقليمية للحلول الدائمة

١. الأمانة العامة الإقليمية للحلول الدائمة / صمويل هول (2015) «أيلولة انتقال الملكية في كينيا: فرصة للحلول الانتقالية للاجئين؟»
www.drc.dk/media/1419712/final_devolution_report_230715.pdf
(*Devolution in Kenya: Opportunity for Transitional Solutions for Refugees?*)

٢. انظر صمويل هول (2014)، العيش خارج المخيم: بديل للمساعدات القائمة على المخيمات للاجئين الإرتيريين في أثيوبيا.
(*Living out of camp: Alternative to camp-based assistance for Eritrean refugees in Ethiopia*)
http://tinyurl.com/SamuelHall-LivingOutOfCamp

إعادة اللاجئين والحلول المطروحة في سياقات الاستقرار

جوليو موريلو

قد تُشكل ما تُعرَف باسم سياقات الاستقرار خطورة على عمليات إعادة اللاجئين ولذا من الأهمية بمكان التمييز القانوني والعملي بين العودة الطوعية إلى أرض الوطن والإعادة القسرية.

تُعطى الأولوية للعودة الطوعية بوصفها الحل الدائم الأمثل للاجئين. ويعود ذلك لأسباب يفرضها السياق الاجتماعي والسياسي المحيط عموماً بأزمات اللاجئين من ناحية، ويُحتِّمُها الالتزام الصريح للدول بموجب القانون الدولي لقبول مواطنيهم من ناحية أخرى. ويُثير ذلك تساؤلات بشأن المعاني المُحتملة لمصطلح «إعادة اللاجئين» الوارد في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وفي النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (لعام ١٩٥٠) وفيما يخص العلاقة بين إعادة اللاجئين وبنود إنهاء وضع اللجوء. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في السياقات التي تلقى العودة الطوعية واسعة النطاق تشجيعاً قوياً دون أن يكون التغيير في الظروف الاجتماعية والسياسية في البلدان الأصلية مواتياً لتطبيق مبدأ انتهاء صفة اللاجئ. وتُعدُّ سياقات الاستقرار، كما الحال في الصومال حيث ما زالت الظروف نفسها التي أدّت إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين قائمة، مثالاً على هذه السياقات.

وبموجب اتفاقية عام ١٩٥١، عندما يُفقَد وضع اللاجئين بسبب تغير الظروف في ديارهم، يحق للبلد المضيف إعادة أي لاجئ سابق إلى دياره بغض النظر عن نيّته في العودة طالما أنها تعمل طبقاً لأحكام قانون حقوق الإنسان المعمول به إذ يجب أن يكون التغيير في الظروف جوهرياً ودائماً ويؤدي إلى استعادة الحماية والأمن. وفي المقابل، يُفوض قانون ١٩٥٠ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لتسهيل جهود إعادة اللاجئين إلى ديارهم طوعياً فقط «حتى إن لم ترى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من الناحية الموضوعية أنَّ الأوضاع آمنة لعودة غالبية اللاجئين».[1] والتمييز هنا بين الإعادة القسرية استناداً إلى بنود إنهاء وضع اللجوء الحاسمة التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٥١ والمُلزمة للدول الموقعة عليها، والعودة الطوعية التي يمكن أن تسهلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى قبل حدوث تغيير للظروف ذات الصلة في ديار اللاجئين استناداً إلى قرار اللاجئين الحُر المدروس. وللخلط بين إطاري عمل العودة إلى الديار المختلفين أو سوء فهمهما عواقب سلبية على حماية اللاجئين.

وفي البلدان التي ينظر إليها المتفائلون على أنَّها وصلت إلى مرحلة الاستقرار عقب خوض نزاع مطوَّل، يُصبح اللاجئون العائدون من الدول المجاورة أكثر استضعافاً بسبب الخلط بين مصطلحي الإعادة القسرية والعودة الطوعية اللذين نصت عليهما الاتفاقية. وتُعد حالة اللاجئين الصوماليين في كينيا مثال على هذه الظروف التفاعلية. وتحت مظلة إطار عمل العودة الطوعية الذي نصت عليه اتفاقية ٢٠١٣ ثلاثية الأطراف بين الصومال وكينيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أُعيد ٢,٥٨٩ صومالي لاجئ من كينيا ضمن خطة تجريبية أثناء النصف الأول من عام ٢٠١٥. واستُبدل بهذه التجربة خطةٌ عمليةٌ أكثر تطلعاً ذات تغطية جغرافية أوسع نطاقاً. ولسوء الطالع، صحب الزَّخم الذي أحاط بعمليات العودة الطوعية زيادة في عمليات الترحيل القسري إذ رُحِّل ٣٥٩ لاجئ خلال شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار ٢٠١٤ وحدهما بحسب تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) وذلك من شأنه خرق مبدأ الاتفاقية المحوري الخاص الذي يحظر الإعادة القسرية والمُلزِم لكينيا وكأن ذلك بمنزلة إشارة لاحتمالية انطواء وجود إطار عمل العودة الطوعية على انتهاء شامل لصفة اللاجئ يطال جميع اللاجئين بمختلف أنواعهم.

ومن المُسلَّم به في سياقات هجرة غير اللاجئين اعتماد نجاح برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإدماج جزئياً على التهديد المؤكد بالإعادة القسرية. وهذا هو حال اللاجئين الصوماليين في كينيا. وتعكس كثير من تصريحات الزعماء الكينيين والصوماليين - سواء أكانوا يشكون شدة بطء عملية العودة أم يضعون أهدافاً عالية جدا لبرامج العودة الطوعية - حقيقة أن القضية مُسيّسة في المقام الأول. وفي هذا السياق، تزيد الضغوط لتعجيل العملية وتتجاهل حقوق اللاجئين.

المكانة المركزية للحماية

يجب أن تتبوأ اعتبارات الحماية مركز البحث عن حلول لقضية النَّازحين الصوماليين ويجب ترسيخها بفهم صحيح لأحكام الاتفاقية ذات العلاقة. وتُشير الأدلة المحكية أنَّه في المرحلة التجريبية لبرنامج العودة الطوعية للاجئين الصوماليين، اضطر عدد من العائدين لالتماس المأوى والمساعدات الإنسانية في مخيمات النازحين داخلياً. وجيء على ذكر سياسة «الباب الدوار» أيضاً، إذ عاد العائدون أدراجهم إلى كينيا بعد تلقيهم

نازحون داخلياً في كابل، أفغانستان.

دورات المساعدة على إعادة الاندماج في الصومال. ولتجنب هذه النتائج، من الضروري ألا يشعر اللاجئون الصوماليون في كينيا بأنَّهم مُجبرُون بأي حال من الأحول على الاختيار بين أمرين أحلاهما مُر: تسهيل العودة أو الترحيل القسري.

وقد أُشير إلى تحديات مماثلة في سياقات استقرار أخرى، أبرزها في أفغانستان،[٢] وهي تكشف عن القيود الجوهرية الخاصة بعمليات العودة الطوعية المفروضة على الدول الهشة وخاصة عندما تتخذها البلدان المُضيفة ذريعة لفتح بابِ الإعادة القسرية. وينبغي توضيح أطر العمل القانونية المُنظمة لعمليات الإعادة القسرية والطوعية لتلافي السلوكات الانتهازية المحتملة من جانب الدول.

وعلى أقل تقدير، من المُستحسَن:

- توضيح أن أنشطة العودة الطوعية لا تُجيز في حد ذاتها أشكال العودة الأخرى.
- تعزيز التزام الدول بمبدأ عدم الإعادة القسرية.
- المناضلة للحفاظ على مساحة اللجوء والحماية في البلدان المضيفة وتعزيز هذه المساحة من خلال تنفيذ مبادرات العودة الطوعية.

لا يتحقق الحل الدائم تلقائياً بمجرد العودة للديار لكنّه يعتمد على الاستعادة الكاملة للحقوق والحماية («العودة الاختيارية» كما وردت في الاتفاقية). ولذا، يتطلب تضمين قضايا النُّزوح والتهجير في جداول أعمال مرحلة الاستقرار إقامة حوارات بنَّاءة بين الفاعلين الإنسانيين وصانعي السياسات وكذلك بين الفاعلين الإنسانيين والإنمائيين. ويجب أن تُدرك تلك الحوارات أنَّه في السياقات المعقَّدة، مثل السياق الصومالي أو الأفغاني، تنشأ الاحتياجات الإنسانية والإنمائية في الوقت نفسه.

وفي أوضاع عدم الاستقرار المزمنة، سيكون من غير المنطقي افتراض أنَّ عمليات العودة الطوعية قادرة على منح الحل لشريحة واسعة النطاق. وفي حالة الصومال، تُصّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي بشدة على أنَّ الوضع في جنوب وسط الصومال ليس مواتياً لاستقبال اللاجئين العائدين على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الثقافة القوية للانتقال وتخطي الحدود الوطنية إلى عزوف كثير من اللاجئين الصوماليين عن تبني فكرة «العودة للديار» في أوضاع النُّزوح المطوَّل.

ويمكن أن يكون الانتقال أيضاً - بجانب كونه حق إنساني أصيل - جزءاً من استراتيجية الحلول الدائمة.[٣] إذ قد يُقرِّر اللاجئ طوعاً «العودة» بالمحافظة على جنسية بلاده ويبقى في الوقت

نفسه في البلد المضيف (أو ينتقل إلى بلد ثالث) بترخيص إقامة بعيد الأمد. وقد تُبنِّيَ حل مماثل في ٢٠٠٧ في نيجيريا مع اللاجئين الباقين من ليبيريا وسيراليون وذلك كجزء من الاتفاقية متعددة الأطراف التي أُبرِمَت على ضوء معاهدات المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا. وعلى الرُّغم من ضعف احتمالية تطبيق ذلك في سياق شرق أفريقيا بسبب غياب إطار العمل القانوني الإقليمي المماثل، تستحق إمكانية التوفيق بين الإقامة المؤقتة في البلد المُضيف مع المحافظة جنسية أرض الوطن مزيد من البحث والدراسة.

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان ١٢,٩ مليون لاجئ يعيشون في وضع النُّزوح المطوَّل بنهاية ٢٠١٤ ولم يعد منهم طوعاً سوى ١٢٦,٨٠٠ لاجئ في العام ذاته. وفي ضوء التوجهات العالمية، قد نحتاج لأكثر من ٢٠ عاماً ليعود اللاجئون الذين يعيشون حالياً في النُّزوح المطوَّل إلى أوطانهم بغض الطرف عما إذا كانت عملية العودة واسعة النطاق تلك متاحة أو حتى مرغوب فيها. وبجانب الاستمرار في طرح مبادرة عودة جديدة - في ضوء الاستعراض الوارد أعلاه للمحاذير المهمة بشأن التمييز بين الأنظمة الطوعية والقسرية - ينبغي توسيع نماذج العودة الطوعية توسيعاً مثالياً لتشتمل على احتمالية الحلول البديلة استناداً إلى أطر عمل الهجرة العابرة للحدود.

جوليو موريلو *giulio.morello@gmail.com*
مدير الحماية، ليبيريا، المركز الدانماركي للاجئين، ومنسق سابق للحلول الدائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الصومال
www.drc.dk

الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (1996). دليل العودة الطوعية . (*Voluntary Repatriation Handbook*)
٢. راجع شيمايدل س. (2009) «العودة إلى أفغانستان: حل دائم أم نقل للمسؤولية؟»، نشرة الهجرة القسرية، العدد 33.
www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/ar/pdf/NHQ33/20-22.pdf
٣. راجع على سبيل المثال لونج (2010) وحيداً في الوطن؟ مراجعة للعلاقة بين العودة للديار والانتقال والحلول الدائمة المطروحة للاجئين. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دائرة وضع السياسات والتقييم.
www.unhcr.org/4b97afc49.html
(*Home alone? A review of the relationship between repatriation, mobility and durable solutions for refugees*)

الطريق إلى حل سلمي في ولاية راخين في ميانمار

رونان لي وأنتوني وير

تقف الأصوات الوطنية المرتفعة ومصالح القوى حائلاً أمام التعاون بين مجتمعي الراخين والمسلمين وتمنع حل مشكلة التَّهجير.

في عام ٢٠١٢، اندلعت أعمال العنف المجتمعية بين المسلمين والبوذيين في ولاية راخين. وكان المسلمون المعروفون بالروهينغا الأكثر تأثراً بالنِّزاع وما زالوا يعانون من لهيب تعبات النِّزاع. ثم ظهر «الحل» الذي فصل المجتمع المسلم عن المجتمع البوذي وحدَّ من حقوق المسلمين لدرجة كبيرة. وما زال هنا قرابة ١٤٠ ألف شخص معظمهم من المسلمين نازحين في المخيمات أو عالقين في حي أونغ مينغالار في سيتاو، عاصمة ولاية راخين. ومع تزايد الهشاشة التي أصبحت سمة ملازمة لحياتهم إضافة إلى تهميشهم ووضعهم في حالة انعدام الأمن، توجه كثير منهم إلى خليج البنغال في قوارب متهالكة سعياً منهم للهجرة.

وفي المقابل، ليست حياة الأغلبية البوذية في الولاية وردية أبداً. فولاية راخين هي الثانية فقراً في ميانمار إذ تصل معدلات الفقر فيها إلى ٧٨٪ أي ما يقارب ضعفي المعدل الوطني للفقر في ميانمار.

ويبدو أنَّ النِّزاع العرقي وصل إلى طريق مسدود، ومع ذلك يسود الغموض حول ما يُرجَّح أن يحدث لاحقاً. ولخفض التوترات العرفية ومنع النِّزاع بين المجتمعات المحلية أهمية قصوى في تأمين حياة افضل لكل المقيمين في ولاية راخين، بما في ذلك خفض تهجير مزيد من المسلمين وإنهاء النُّزوح الداخلي.

وفي أثناء إجرائنا للبحوث في المجتمعات الفقيرة والحضرية في شمال الولاية عام ٢٠١٥، كنا نتوقع أن نجد مجتمعين محليين لا يرغبان في التعامل فيما بينهما ولا يبديان كثيراً من الاحترام المتبادل. لكننا وجدنا أنَّ الناس هناك كانوا جاهزين للتفكير في نبذ تحاملاتهما ومخاوفهما تجاه بعضهما.

لقد كان هناك فكرة ساذجة في بعض الأحيان بين مواطني ولاية راخين حول مأزق المسلمين وربما كان هناك غض مقصود للطرف على التهميش الممنهج للمسلمين. ومع ذلك، خلافاً

كوادر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توزر القروبين في دور إيواء مؤقتة بعد أن حُرِقَت بيوتهم وسويت بالأرض بسبب العنف بين المجتمعات المحلية في بلدة كياوك تاو، شمالي سيتوي، ولاية راخين، ميانمار، ٢٠١٢.

للموقف العدائي الظاهر ضد المسلمين، عبّرت غالبية سكان راخين الحضريين والريفيين عن رغبتهم الحذرة بالعيش بسلام مع جيرانهم المسلمين بل كانوا راغبين في أن يُمنَح المسلمون حقوقهم الإنسانية وفرصهم لمزيد من الدمج في أوضاعهم الصحيحة. وكانوا يريدون أيضاً أن يروا القوانين تُطبَّق بشفافية دون فساد وكانوا يرغبون في أن يبدي المسلمون التزاماً بمسؤوليات المواطنة. لكنَّهم يرون أنَّ الاعتراف الرسمي باسم «الروهينغا» مطالبة سياسية لا يمكنهم تأييدها.

وكذلك، دُهشنا من النبرة السلمية والتوفيقية لاستجابات الروهينغا. فقد كان المقيمون في مخيمات النَّازحين داخلياً يرغبون بالحديث عن حالات الظلم الخاصة التي عانوا منها مع التعبير عن استعدادهم للحديث عن الحلول السلمية وإعادة الدمج.

وكان هناك موضوع مشترك بين الجهتين تمثل في رغبتهما في النظر إلى الحكومة والقوات المسلحة على أنها هي المسؤولة عن النِّزاع الذي نشب عام ٢٠١٢ لأنهما سمحا (إن لم يكونا قد أثارا أصلاً) النزعة الوطنية المتطرفة التي أشعلت لهيب النِّزاع. فالرأي السائد كان أنَّ النَّزعة الوطنية قد استُغلَّت وأنها لم تكن المحرك الرئيسي للنزاع. وعبّر كل من المُجتمَعَين الذين تحدثنا إليهما عن رأيهما في أنّ اللائمة تقع أكثر على الدولة وليس على الراخين أو المسلمين.

وأشار كل من مجتمعي الراخين والمسلمين إلى أنَّ هدف الحكومة كان صرف نظر المجتمعين عن مصادرة مصدر الغاز في المنطقة وغيرها من واردات مصادر الولاية. وبما أنَّ كلاً من المجتمعين يريان أنَّ الحكومة الجديدة في ميانمار هي التي أشعلت فتيل الأزمة فهما يعتقدان أنَّ الحكومة تحظى بالنفوذ لإنهاء القضية متى كانت راغبة بذلك. وتَشارَك كل من الراخين والمسلمون الروهينغا الشعور بالتفاؤل تجاه إمكانية معالجة الحكومة الجديدة في ميانمار للمظالم المحلية التي طال أمدها.

ومن جهة أخرى، يرغب المسلمون في العودة إلى حياتهم السابقة في المجتمع المحلي، ويريدون حلولاً سلمية مع جيرانهم ويرغبون حصولهم على اعتراف بحقوقهم ومنحهم إياها واحترام الآخرين لها. ويعتقدون أنَّ الحكومة قادرة على التعامل مع وضعهم بسهولة إذا توافرت الإرادة والقيادة السياستين الضرورتين.

رونان لي *ronan@deakin.edu.au*
عضو في برلمان كوينزلاند (سابقاً) ومرشح لنيل درجة الدكتوراه في جامعة دايكن.

أنتوني وير *anthony.ware@deakin.edu.au*
مدرس رئيسي، جامعة دايكن
www.deakin.edu.au

منظمات يُديرُها لاجئون بوصفهم شركاء في التنمية

إيفان إيستون-كالابريا

يُشكّل إدماج منظمات يُديرُها لاجئون ضِمْن برامج التنمية، كشركاء مُنَفّذين محتملين، أداة للاستفادة من مهارات اللاجئين ويساعد على الوصولَ للاجئين الذين قد لا يكونون مَرتبطين بمنظمات دولية واتخاذ خطوات على طريق سد الثغرة بين الإغاثة والتنمية في أوضاع اللجوء المطولة.

في كمبالا وأوغندا، تستضيف منظمات يُديرُها لاجئون أنشطة تهدف إلى تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم والمساهمة بفّاعلية -من خلال التركيز على دورات اللغات والمهارات- في الاندماج المحلي وجهود التنمية. وخرجت مثل هذه المنظمات من رحم جهود مستوى القاعدة الشعبية على يد اللاجئين ليتآزروا معاً. وهي منظمات غير ربحية وطنية مُسّجلة أو مجتمعية ذات لجان ومجالس إدارة ومواقع إلكترونية وشعارات مستقلة. وخُلاصة القول، هي منظمات متخصصة ذات طاقم عمل مُجتهِد تُعزِّز الرفاه المادي والاجتماعي لكثير من اللاجئين في كمبالا.

وتُعّد المنظمات التي يُديرُها لاجئون - مثل: منظمة أمل الأطفال والنِّساء ضحايا العنف، ومنظمة شباب اللاجئين الأفارقة للتنمية المُتكاملة ومركز بونديكو لدعم سُبل كسب اللاجئين رزقهم - جميعَها مصادر مهمة لرّفد موارد اللاجئين الاجتماعية والعملية في كمبالا. وتقدم هذه المنظمات تدريبات مهارية في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل: مهارات الحياكة والفنون والحرف اليدوية، وتصفيف الشعر ومحو الأمية الحاسوبية. وذلك بجانب الدورات الوظيفية لمحو أمية البالغين ودروس تعليم اللغة الإنجليزية من المستوى المبتدئ حتى المستوى المتقدم أيضاً. وتُقدم هذه المنظمات أيضاً مجموعات مجتمعية للادخار متناهي الصغر والإقراض يُديرُها قادة اللاجئين وتهدف لمعالجة الإقصاء المُستمِر للاجئين من مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية.

والأهم من ذلك، تُوفر المنظمات التي يُديرُها لاجئون منظمات لخدمة اللاجئين، مثل: مشروع قانون اللاجئين، ومجلس اللاجئين الفنلندي ولجنة الإنقاذ الدولية، فلديها «مراكز» بقلب مجتمع اللاجئين يمكن الاستفادة منها لتقديم الدورات التدريبية بشأن تعزيز سُبل كسب الرزق وبرامج لتوعية اللاجئين بمجموعة متنوعة من القضايا، مثل: صحة الأم والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أُستُهلّت عدة مبادرات تتزعمها المنظمات التي يُديرُها لاجئون تحت مظلة دعم لجنة الإنقاذ الدولية ومجلس اللاجئين الفنلندي ودوراتِهما التدريبية.

ومع ذلك، لا تُصنّف تلك الأنشطة كشراكات ما يؤثر سلباً على مستوى الاعتراف بالدور الجوهري لقادة اللاجئين - الذين ليسوا في نظر المجتمع سوى مجرد مجموعة مُحسنين يُقدمون خدمات لمجموعة مستفيدين - والمنظمات التي يُديرُونَها في تلك العمليات. وبالأحرى، تُشّكل هذه التفاعلات علاقات متبادلة دقيقة بين الموارد التَنظيمية والمراكز المجتمعية القائمة عن طريق المنظمات التي يُديرُها لاجئون ومبادرات اللاجئين وقياداتهم لتقديم دورات تدريبية ومشاريع خاصة لتّحسين سُبل كسب الرزق إذ تُقّدم هذه الموارد مُجْتَمِعة دورات تدريبية لتحسين سُبل كسبَ الرزق للاجئين وقد يكون من المُستحيل تفعيلها دون مشاركة كل من الفاعلين اللاجئين وغير اللاجئين معاً.

والأهم من ذلك، لا يشعر مديرو المنظمات التي يُديرُها لاجئون وأعضاؤها بأنَّ لهم يداً فاعلة في إيجاد سبل كسب الرزق أو في عملية التنمية. ويُسمح لكثير من اللاجئين ذوي المهارات المتقدمة بالاشتراك في المبادرات التي تطرحها منظمات خارجية ولكن في إطار محدود. فعلى سبيل المثال، مُنِعّ لاجئ كان يعمل بمركز بونديكو[1] وكان ممرضاً مُدرّباً بديَاره من العمل بوصفه ممرضاً في أوغندا بسبب تكاليف إعادة اعتماده بوصفه ممرضاً. وهو يُصّر في المقابل على أنَّه وزملاءه اللاجئين المُمّرضين إضافة كبيرة للاجئين في مركز بونديكو وكذلك للأوغنديين في منطقتهم إذا ما عثروا على من يدعمهم لتقديم الخدمات العلاجية بدلاً عن مجرد تعليم اللاجئين. وفي هذا الصدد، يصف اللاجئ التدريب في مجال الصحة الذي تقدمه منظمة إنترايد الشريك المُنَفذ الرئيس في أوغندا التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قائلا:

«اجتمعت منظمة إنترايد بجميع الممرضين اللاجئين ولكّنها دربتنا نحن فقط على توعية اللاجئين بخطر الملاريا. ... ويجب على اللاجئين قطع كل هذه المسافة ليصلوا إلى منظمة إنترايد للحصول على الباراسيتامول فقط. أو يتعين عليهم الذهاب إلى مستشفى مولاغو للملاريا [مستشفى الإحالة الوطنية في أوغندا] والانتظار يومين هناك. ولكن

يوجد هنا عدة ممرضين. ونحن قادرون على تشخيص الحالات ومعالجتها هنا في المركز».[٢]

ومع أنَّ التوعية الصحية مساهمة قيّمة للمجتمعات، أشار اللاجئون إلى أنَّ معركتهم الأساسية في مجال الصحة كامنة في الحصول على الدواء والمعالجة السّوية في المستشفيات والعيادات. وما زالت المهارات الطبية التي يتمتع بها الممرضون في مركز بونديكو غير مُستغلّة على الرَّغْمُ من تَوقهم للعمل والحاجة الماسّة لخدمات الرعاية الصحية في أوغندا. ويُسلط هذا المثال الضوء على النِّضال من أجل المشاركة والشراكة التي تمتد في كثير من القطاعات حيث اللاجئون مؤهلون للعمل بها.

مثال على عمليات تنمية واندماج يُديرُها لاجئون

سعياً لتبادل مهاراتهم مع الآخرين وتصدياً لعدم كفاية المساعدات، أقام اللاجئون في جميع أنحاء كمبالا منظماتهم الخاصة. فتأسست منظمة الأمل للأطفال والنِّساء ضحايا العنف[٣] في ٢٠٠٨ على يد اللاجئين الكونغوليين وقِّس أوغندي وتوّسعت من خلال دعم المتطوعين الدوليين الذين جمعوا التبرعات المالية ووفروا المواد اللازمة لها. وتقدم هذه المنظمة الواقعة في ضواحي كمبالا عدة أنشطة متنوعة لكسب الرزق لكل من اللاجئين والأوغنديين المحليين على حد سواء بالإضافة إلى دروس وبرامج لتعليم اللغة الإنجليزية للأطفال. وطُرحت هذه المبادرة بعد أن أعربت النِّساء عن حاجتهن لتنويع مهاراتهن إذ لم تكن تجد غالبيتهن فرص عمل في كمبالا سوى غسل الملابس. واستُهلّت هذه المبادرة في ٢٠١٣ بتقديم برامج لتعليم فنون الحياكة وتوسعت حتى اشتملت في الوقت الراهن على مجموعة برامج، مثل: تعليم الفنون والحرف اليدوية وتصفيف الشعر وزراعة الفطر ومهارات الأعمال. وبلغت نسبة المشاركين الأوغنديين في الدورات التدريبية التي تقدمها منظمة الأطفال والنِّساء ضحايا العنف ٤٠٪. وتُعد مثل هذه المنظمات التي يُديرُها لاجئون قادرة على الارتقاء بعملية الاندماج المحلي من خلال إقامة شبكات مجتمعية وتعزيز الاعتماد على الذات ودعم غير اللاجئين جنباً إلى جنب مع اللاجئين في مجالات تخصصهم.

والفرصة متاحة أيضاً أمام المنظمات الوطنية أو الدولية العاملة بالفعل في هذه المجتمعات لدعمهم من خلال - على سبيل المثال - دفع الإيجار كلياً أم جزئياً للأماكن التي تعمل بها هذه المنظمات التي يُديرُها لاجئون. ويبدو ذلك منطقياً، إذ يستغل شركاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المُنَفذون والمنظمات الأخرى المعنية بشؤون اللاجئين أيضاً هذه الأماكن لمهامهم الخاصة ويصلون من خلالها للاجئين الذين قد لا يتمكنون من تمييزهم من بين الأعضاء المحليين الفقراء في المناطق الحضرية إلاّ بهذه الطريقة. ومع ذلك، لم يوجد من بين المنظمات المَبْحوثة في كمبالا سوى مجلس اللاجئين الفنلندي الذي تبنى برنامجاً يهتم خصيصاً ببناء قدرات المنظمات التي يُديرُها لاجئون. وبالإضافة إلى تقديم الدورات التدريبية في القيادة والشؤون المالية، يمنح مجلس اللاجئين الفنلندي المنظمات التي يُديرُها لاجئون خمسة ملايين شلن أوغندي (زُهاء ١,٥٠٠ دولار أمريكي) سنوياً لإطلاق برامج تسهم في تحقيق الاستدامة التنظيمية أو لتوسيع هذه البرامج. ولَمَسَ اللاجئون الذين شاركوا في برامج مجلس اللاجئين الفنلندي فائدة ذلك وشعروا بتقْدير عملهم ومهاراتهم في إقامة منظمات وأنَّه أُهيب بهم من خلال هذا الدعم.

الخلاصة

إمكانيات مساهمة المنظمات التي يُديرُها لاجئون في الاندماج المحلي والتنمية هائلة ويتجسد ذلك في أوغندا فعلياً على نطاق صغير. ولكّن قدرة تلك المنظمات على الوصول لشريحة أوسع من اللاجئين محدودة بفعل نضالهم المستمر لتلبية الاحتياجات الأساسية لإدارة منظمة، مثل: دفع الإيجار وجمع الأموال والأدوات اللازمة لتقديم الدورات التدريبية لتعزيز سُبل كسب الرزق وتوفير رواتب للمعلمين والكوادر المتطوعين. وينبغي الاعتراف على نطاق أوسع بقيمة هذه

المنظمات في حياة اللاجئين وفي تعزيز قدرة منظمات غير اللاجئين الدولية والوطنية في كمبالا على تنفيذ أنشطتها إذ يُعيق الغياب النسبي للتوثيق المُحرّر بشأن هذه المنظمات التي يُديرُها لاجئون الاعتراف بهم بوصفهم معنيون وشركاء مهمون في تدخلات تحسين سبل كسب الرزق. وبالمثل، لا يُعترَف بقدرة اللاجئين على التنظيم الذاتي وتقديم الدعم ما يغرس - سواء عن قصد أم دون قصد - فكرة اللاجئ كمجرد مستفيد حتى مع وجود وثائق توجيهية تدعو للاستفادة من قدراتهم ومهاراتهم. ويُعدُّ توفير الدعم المُخصّص لإدامة المنظمات التي يُديرُها لاجئون وتعزيزها خطوة مهمة ينبغي التعجيل باتخاذها. ولعل التغيير في الخطاب والممارسة الحالية من فكرة اللاجئين الساعين للمشاركة في البرامج إلى تشكيل شراكات اللاجئين لتنفيذ هذه البرامج خطوة أفضل.

إيفان ايستون-كالابريا
evan.easton-calabria@qeh.ox.ac.uk

طالب دكتوراة، قسم التنمية الدولية، جامعة أكسفورد
www.qeh.ox.ac.uk

١. www.bondekocenter.com
٢. مقابلة، مركز بونديكو، كمبالا، يونيو/حزيران 2015
٣. www.hocwug.net

مقاربة جديدة لحلول قديمة: تحالف الحلول

أليكساندر بيتس

عبر السنوات الثلاث الماضية، ظهر تحالف الحلول تدريجياً كمبادرة تضم عدداً متنوعاً من أصحاب المصلحة بهدف التغلب على ما يسمى بالحاجز الفاصل بين المساعدات الإنسانية والإنماء.

ليس السؤال الدائر حول كيفية إشراك القطاع الإنمائي بما فيه الفاعلون والأفكار والموارد استجابة لوضع اللاجئين والنازحين داخلياً بالأمر الجديد. فلدينا تاريخ حافل بالمبادرات الهادفة إلى التغلب على الحاجز الفاصل بين الأعمال الإنسانية والإنماء بهدف تمكين الفئات السكانية المهجرة وتعزيز لدونتهم وقدرتهم على مقاومة الظروف وتعزيز قدراتهم. ومع أنَّ هذا الموضوع ليس جديداً فإن المقاربة التي انتهجتها منظمة تحالف الحلول لتحقيق هذه الأهداف تسعى لشيء جديد.[1] ويتمثل هدفها في إعادة النظر في موضوع التَّهجير على أنه فرصة يمكن تحقيق فوز جميع الأطراف بها سواء أكانوا مضيفين أم مانحين أم مهجرين. وتتمحور الفرضية الأساسية منها في أن المهجرين يمكنهم أن يصبحوا عوامل للتغيير والإنماء لأنفسهم ولبلدانهم وللمجتمعات التي تستضيفهم.

المستويان المحلي والعالمي

يبدأ النموذج بالتركيز على المستوى الوطني إذ يقع اختيار «الأبطال» وكنقطة لانطلاق المجموعات الوطنية على بلدان محددة تبدي التزاماً خاصاً للترويج لفرص الاعتماد على الذات للاجئين. وتتضمن هذه المجموعات عدداً واسع النطاق من الفاعلين الوطنيين والمحليين القادرين على العمل نحو تحقيق التغيير العملياتي على أرض الواقع.

وتسعى هذه المجموعات أيضاً إلى تمكين القُطر في كل حالة من أن يدمج المهجَّرين بالكامل في خططه الإنمائية الوطنية وبناء الأدلة وتنفيذ التحليلات المشتركة من أجل العثور على استراتيجيات الحلول والعمليات التي تخاطب خصوصيات وضعها الوطني ضمن مثل هذه الأطر والاعتماد على الشرعية والدعم الذين يقدماهما التحالف الذي يستفيد بذلك من اتصاله بشبكة عالمية من الفاعلين.

وحتى هذه اللحظة ظهرت أربع **مجموعات وطنية** وكلها في أفريقيا في كل من: زامبيا، وأوغندة، وتنزانيا، واللاجئين الصوماليين(بالتركيز على كينيا). وحددت هذه المجموعات الوطنية خطط عملها بالتركيز على تقديم تعريف واضح للتحديات بما في ذلك دعم عمليات التجنيس الرائدة ضمن تنزانيا وزامبيا وتعزيز الاعتماد الذاتي واللدونة في أوغندة وتحسين التآلفات بين عودة اللاجئين والنزوح الداخلي في الصومال.

وبالتوازي مع المجموعات الوطنية، أُسسَت **المجموعات الموضوعية** التي تتألف من شبكة للدعم العالمي الملتزمة بتوفير المصادر اللازمة للمجموعات الوطنية. وتعمل لتكون مصدراً محتملاً من الخبرات ومزيد من الشبكات والممارسات الجيدة التي يمكن أن تستفيد منها

الاستراتيجيات المحددة بالأوضاع. وأولى هذه المجموعات الثلاث: **مجموعة القطاع الخاص** التي تشرك الفاعلين من الأعمال التجارية وتعمل مع المجموعات الوطنية على ربطها بهذه المشروعات التجارية (المشروعات الاقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم بالإضافة إلى الشركات الدولية) وهناك أيضاً **مجموعة حكم القانون** التي تنظر في العوائق التنظيمية الماثلة أمام توفير الحلول التقليدية وتوافق الدروس المستفادة والإنجازات من حكم القانون، وهناك **مجموعة البحوث والبيانات وإدارة الأداء** التي سوف توفر القدرة على الوصول إلى الأبحاث المعمولة حالياً والترويج لعمل الأبحاث الجديدة ذات الصلة بالموضوع ودعم التحليلات المتشارك بها لتكون قاعدة يستفاد بها في بناء الاستراتيجيات المشتركة.

وبذلك تسعى الآلية الخاصة للتحالف الهادفة إلى إحداث التغيير إلى الربط على المستويين الميداني والعالمي لشبكة أصحاب المصالح المتعددين هذه. فهي تجمع الحكومات المضيفة، والمانحة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، والشركات التجارية بالإضافة إلى الباحثين الأكاديميين. ويمكن لكل واحدة منها أن تضيف قيمة إلى الحلول المحددة حسب السياق وذلك من خلال الإجراءات الملموسة والإبداعية ومن خلال مناصرة المجتمعات المتأثرة بالتهجير. ولدى مختلف الدول تحدياتها وتاريخها الخاص بها والفريدة بها وفي كل واحدة منها ستختلف أدوار الفاعلين الإنسانيين والفاعلين الإنمائيين والقطاع الخاص اختلافاً كبيراً جداً.

التحالف نفسه

مع أن التحالف ما زال في طور الظهور، هناك عدد من العناصر الخاصة بهذه العملية وهي عناصر إبداعية وواعدة. أولاها تركيزها ورغبتها في منح الدول جائزة تتمثل بتسميتها «أبطالاً» لأنها أدمجت المهجرين في سياستها الإنمائية الوطنية ودعمت اعتمادهم الذاتي. والأمر الثاني يتمثل في إنشائها لمقاربة حقيقية تجمع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وثالثاً، يركز التحالف على دعم التغيير الملموس العملياتي على المستوى الوطني من خلال تشبيك المستوى المحلي مع شبكة الدعم العالمية.

وتضمنت النشاطات عملية التعلم بالتكرار وفي جلسة للطاولة المستديرة في فبراير/ شباط ٢٠١٦ ظهر كمٌّ هائلٌ من الوضوح حول ماهيَّة تحالف الحلول وما الذي يجعله مقاربة أصيلة محتملة للتعامل مع حوكمة الهجرة القسرية.[٢] ويهدف التحالف إلى تحويل الثقافات الداخلية في ميداني العمل الإنساني والإنماء وتوفير الحافز للبنى والنظم والإجراءات القائمة على الاعتراف بعدد متنوع من التحديات المنتظمة التي تعيق من قدرتنا على الجمع بين ميداني العمل الإنساني والإنمائي.

ويعتمد اهتمام الأبطال ومشاركتهم على حكوماتهم ومدى تبصر تلك الحكومات للقيمة التي يمكن اكتسابها من خلال المشاركة بهذه المبادرة. وفي غضون ذلك، تعتمد قدرات الدعم للمجموعات الموضوعية على الوصول للتمويل. وحتى هذه اللحظة، تتمثل المصادر الوحيدة التي يمكن أن يحصل عليها التحالف في الالتزامات الطوعية للجهات الأخرى مثل: المانحين، والشركات التجارية، والجامعات.

وما زال التحالف في عملية تعريف نفسه. ومع ذلك، يشير ظهور نموذج التحالف عبر السنوات الثلاث الماضية إلى أنه يتمتع بالقدرة على حل مسألة كيفية وجوده في الطيف المتدرج الممتد بين «الشبكة» «والمؤسسة». فمن جانب، التحالف شبكة لأنه يُقصَدُ بأن يكون فضفاضاً وحركياً وغير رسمي. ومن جانب آخر، لا بد للتحالف من أن يحظى بقدرات مؤسسية وموارد للعمل، لكنَّه يفتقر إلى الموارد اللازمة لتوفير الدعم المباشر لعمل المجموعات الوطنية والموضوعية، وهذا بدوره ينشئ تحدياً من ناحية إدارة التوقعات بالنسبة لكل من الحكومات المضيفة والحكومات النشطة في الشبكة العالمية.

أليكساندر بيتس alexander.betts@qeh.ox.ac.uk
مدير مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد
www.rsc.ox.ac.uk ورئيس مشارك لمجموعة عمل تحالف الحلول حول البحوث والبيانات وإدارة الأداء
www.solutionsalliance.org/thematic-groups/research-data-and-performance-management

مؤلف مشارك (يصدر قريباً 2017) اقتصادات اللاجئين: التهجير القسري والإنماء، مطبعة جامعة أكسفورد
(*Refugee Economies: Forced Displacement and Development*)

١. www.solutionsalliance.org
٢. هذه المقالة مستمدة من بيان الملخص الصادر عن اجتماع الطاولة المستديرة لتحالف الحلول عام 2016
http://tinyurl.com/SolutionsAllRoundtableSummary

ما الذي يدور في نيجيريا؟

توبي لانزر

تأثرت أعداد كبيرة من السكان في شمال-شرق نيجيريا بالفقر والتدهور البيئي والأهم من ذلك أنها تأثرت بسبب عنف جماعة بوكو حرام. ومن الواضح ضرورة تفعيل فهمنا المشترك ومواردنا في مشهد مماثل، فلماذا إذن ما زالت الإجراءات المتخذة لحل هذا الوضع صعبة المنال وما الذي علينا فعله لوضع الأمور في نِصابِها على الطريق الصحيح؟

ترتبط نيجيريا في الأذهان بأشياء كثيرة، منها الطاقة والمال، كما يزداد ارتباطها ذهنياً بجماعة بوكو حرام. والجماعة موجودة في شمال شرق البلاد منذ سنوات ولكنها لفتت أنظار الساحة الدولية في ليلة ١٤-١٥ إبريل/نيسان ٢٠١٤ عندما اختطفت أكثر من ٢٠٠ فتاة في شيبوك. وأنذرت تلك الواقعة بقدوم مزيد من الانتهاكات وخلال الثمانية عشر شهراً الماضية ارتفع عدد من أجبِروا على مغادرة منازلهم في شمال شرق نيجيريا إلى زُهاء ٢,٢ مليون شخص. ولم تكن تلك نهاية المطاف، فما كان يُنظَر إليه على أنه مجرد «مشكلة نيجيرية» أخذ بُعداً إقليمياً وطال منطقة حوض بحيرة تشاد في شمال الكاميرون وغرب تشاد وجنوب شرق نيجيريا وشمال شرق نيجيريا.

والسؤال الآن، لماذا لا تُتاحُ المعلومات بشأن ما يدور هناك وما الذي يجب فعله لتوفير مظلة الحماية وتقديم المساعدة اللازمة الفعَّالة؟

إذ لا يردنا سوى أخبار شحيحة من شمال شرق البلاد بل ومن منطقة حوض بحيرة تشاد بأسرها بلا أدنى مُبرِّر منطقي على الإطلاق. ولعل السبب في ذلك أنّنا نعيش في عالم يعج بالأخبار الجارفة عن كثير من الأزمات الحادة. فهل تذكرون الساحل في ٢٠١٣؟ أو قطاع غزة في ٢٠١٤؟ كلاهما طغت عليهما الأزمة السورية. فهناك كثير من الأزمات التي يمكن أن تُرشَّح لتصدر الأخبار والتي يمكن للعالم (بما فيه المسؤولين الحكوميين ومديري هيئات المساعدات) التعامل معها. ويبدو أنَّ حدَّة كل واحدة من تلك الأزمات قد ازداد عمقاً. فنرى مزيداً من الناس يُهجّرون ومزيداً من المدن تُدمّر ومزيداً من القرى تُحرَق ومزيداً من الأرواح تُفقَد ومزيداً من النِّساء تُغتصَب ومزيداً من الأطفال يتركون المدارس. وقد يفترض المرء أنَّه لا طاقة لأحد للتعامل مع «أزمة أخرى إضافية».

بعد بضعة أيام قليلة من اضطلاعي بمهمتي الحالية في يوليو/تموز ٢٠١٥ زرت شمال شرق نيجيريا. وأدهشتني أعداد النازحين المحتاجين للمساعدة وغياب إجراءات معالجة الوضع، وسألت أكثر مستشار أثق به «كيف فاتني كل هذا؟» وكان رده «كُنتَ مشغولاً كثيراً بالوضع في جنوب السودان». لقد قادني هذا التعليق القاطع لاستنتاج أنَّ كبار القادة والمديرين في العواصم أو حتى في الهيئة نفسها التي أعمل بها كانوا «مشغولين كثيراً» بالأوضاع في سوريا وأوكرانيا وأزمة الهجرة الأوروبية سريعة التطور. وعندما بدأت في دعوة السفارات في العاصمة النيجيرية أبوجا وفي عواصم البلدان المانحة وفي هيئتي لتقديم التمويل، كنت أسمع التعليق الشائع: «هذه نيجيريا وهي بلد غني قادر على مساعدة أهله بنفسه».

والتعامل مع أزمة في بلد غني نسبياً أمر إشكالي. نعم، نيجيريا بلد غني يتمتع بالموارد والقدرة اللازمة على مساعدة أهله، لكنّ القضايا المحيطة بالحكم في البلاد غالباً ما يكون لها دور كما الحال في منطقة «الشمال الشرقي المهمَّش». نعم، هيئات المساعدات كان يعرف عنها بأنها حلت محل مؤسسات الدولة في تقديم المساعدات وليس

نيجيريا عدد السكان: 182,200,000

- نحو 2,152,000 نازحون داخلياً (بداية من أواخر 2015، تقديرات مركز رصد النُزوح الداخلي)
- إضافة إلى نحو 555 ألف مهجّر بين نازح ولاجئ في الكاميرون وتشاد والنيجر (بداية من أبريل/نيسان 2016، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)

ومن إجمالي النازحين داخلياً، تشير التقديرات إلى أن 12.6% نزحوا بسبب الاشتباكات الطائفية، و 2.4% بسبب الكوارث الطبيعية و 85% بسبب عنف جماعة بوكو حرام.

راجع مركز رصد النزوح الداخلي

www.internal-displacement.org/sub-saharan-africa/nigeria/figures-analysis

قرويون مهجّرون وهم الآن في باما، ولاية بورنو، نيجيريا، أبريل/نيسان ٢٠١٦.

بالطبع هذا هو ما نرجوه في ظروف مماثلة للأوضاع في نيجيريا. نعم، هناك مسألة الفَخَار الوطني التي لا يرغب أحد المساس بها، وبهذا المعنى يصبح لفت الأنظار للوضع في شمال شرق نيجيريا من الأمور «المخادعة». إلا أنّه بالنظر إلى أعداد المحتاجين للمساعدة، تتبين الضرورة لبذل مزيد من الجهود والاستعجال في ذلك.

الإصغاء للناس ولما يريدون

في شمال شرق نيجيريا، طُرِحَت أسئلة مفتوحة على سكان مدينة مايدوجوري بدءاً مَن «كيف تسير الأمور؟». وجاءت الإجابات مُنيرة للبصيرة ومُطمئنة. وكانت فحوى رسالتهم «نحن قادرون على رعاية أنفسنا بأنفسنا ونرغب بذلك.» والمساعدة الوحيدة التي كانوا يَرجونها أن تعاود السلطات تولي زمام أمور مدنهم وقراهم وأن تكفل لهم ولأطفالهم وماشيتهم الأمن والسلامة. وأشار السكان أيضاً إلى حاجتهم لتأمين السلامة على الطرقات وفتح الأسواق مؤكدين في ذلك ضمناً على رغبتهم في العمل والتجارة. وأطلعني الآباء والأمهات على قلقهم بشأن ضياع العام الدراسي على أبنائهم. وتحدثت لي إحدى الأمهات الفخورات مشيدة بأبنائها التسعة الذين ربّتهم بمفردها تقريباً وصاروا أطباء ومحامين بقولها: «لست بحاجة لبطانياتك ودلائك. كل ما أريد أن أرى مدينتي آمنة مجدداً وحينها فقط سأعود إلى ديار».

ولم يتفوه أحدهم لي إطلاقاً بكلمات عن المساعدات مثل «هذا إنساني وذاك إغاثي.» فبالنسبة لأُناس ضربتهم الأزمة، ولا سيما في أوضاع هشة مماثلة، لا تجد مثل هذه المفردات اللغوية إلا في أذهان الغرباء وليس في أذهان المتضررين بالعنف والنّزوح أو السلطات المسؤولة عن مساعدتهم.

وخير مثال على ذلك مدينة مايدوجوري، فهي مدينة تضاعف عدد سكانها من مليون نسمة إلى ٢,٦ مليون نسمة في غضون شهور بسبب الفظائع التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام. وبمجرد وصول النازحين إلى مايدوجوري، كانوا بحاجة للمأوى والغذاء والماء. وما زالت هذه الحاجات الأساسية قائمة وهناك ميل للإبقاء على منهجية الطوارئ بتوفير المأوى والغذاء والماء أو كما يُسمُّونه «العمل المعتاد». وبعد التفكير، علينا تذكر ما حدث في أوضاع مماثلة في أماكن أخرى عندما أُجبرَت أعداد كبيرة من الفئات السكانية الريفية على مغادرة ديارهم أو أراضيهم والتمسوا اللجوء في المدن. وسرعان ما تهدأ الرغبة في العودة إلى الديار في نهاية الأمر مع مرور الوقت. وهكذا، في حالة مدينة مايدوجوري، يُعدُّ إنشاء مدينة قادة على استيعاب ٢,٦ مليون نسمة على المدى البعيد حاجة أكيدة. وبمقدور هيئات المساعدات أن تجمع بين عملها على المدى القصير وعملها على المدى المتوسط لمساعدة السلطات والسكان المحليين في إنشاء مأوى مستدام في البيئات التي تتوافر على ما يكفي من ماء وإصحاح وعيادات طبية ومدارس.

وبالمثل، تُخطّط منظمات أخرى مثل البنك الدولي الآن (لا يرتبط عادة بفكرة الاستجابة في أوضاع الأزمات) لتسريع عملها في شمال شرق نيجيريا وفي منطقة حوض بحيرة تشاد بأسرها. فعبر منطقة حوض بحيرة تشاد، تتأصل جذور عدم الاستقرار والشقاء في الفقر المدقع الذي تعيشه المنطقة وفي تدهور بيئتها. وفي الخمسينيات، انحسرت المياه في بحيرة

تشاد بنسبة ٢٠٪ ما صَعّب على السكان الحصول على الماء اللازم لاستخدامات الناس و الزراعة و الماشية. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد السكان ويُتوقَّع تضاعفهم في غضون العقدين القادمين. وإذا ما كانوا فقراء وإذا كان الماء شحيحاً فستصبح حدة التوترات الاجتماعية مؤكدة وقد تزيد إذا استمر المتطرفون العنيفون هناك بالتدخل في الوضع المُعقَّد أصلاً.

الخروج من «الصوامع»

على مختلف أطراف المجتمع الدولي التعاون مع السلطات النيجيرية لدعم مساعيهم في تهدئة الوضع وإرساء أسس السلام والاستقرار. وبادئ ذي بدء، اتحدت بلدان المنطقة لتُشكّل فريق العمل المشترك متعددة الجنسيات من أجل التصدي لمسألة الاضطرابات. وكان الدعم وشيكاً من مختلف أطراف المجتمع الدولي مثل الاتحاد الأفريقي وفرنسا والمملكة المتحدة التي شكّلت مُجتمعة فريقاً في مدينة مايدوجوري لتقديم المشورة إلى قوات الأَمن النيجيرية بشأن كيفية التعامل مع جماعة بوكو حرام (مع مراعاة احترام حقوق الإنسان). ومع مراعاة مبادئ الاستقلال العملياتي والحياد، يجب على هيئات المساعدات التعاون عن كثب مع الأطراف الأخرى في المنظومة الدولية مثل الفاعلين الذي يُشكِّلون جزءاً من الوضع حتى إن لم يكونوا من هيئات المساعدات. وفي حالة شمال شرق نيجيريا حيث تعمل مختلف المؤسسات داخل «صوامع» التنمية والبيئة والمساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان والسياسة والأمن يجب أن تكون أهمية التعاون بينهم والحاجة إليه من الأمور البديهية. وإلا سيكون الحل البديل بالتقوقع داخل تلك الصوامع وخسارة فرصة البناء على الفهم المشترك والموارد التي يمكن أن نتعاون لتوفيرها في وضع مماثل. وقد تبدو وجهة النظر هذه منطقية لكنها بعيدة المنال.

وإذا كان لنا أن نتعلم كيف نتعاون بمزيد من الفاعلية على نحو يراعي ما تُخبرنا به المجتمعات المحلية نفسها حول الوضع الراهن ويدعم السلطات الشرعية على أرض الواقع، فسنساعد الناس على العيش وإيجاد طريقهم للخروج من الأزمات وسنُعجِّل بتحسين أوضاعهم المعيشية.

توبي لانزر *twitter.com/tobylanzer*
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل وزميل دراسة زائر سابق في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد. وكتب مقالته هذه بصفته الشخصية فقط.

ضعف ضمانات إعادة التوطين في مجالات التعدين

جون ر أوين وديانا كيمب

مع ارتفاع مستويات الغموض المحيط بنشاطات التعدين تُثار التساؤلات حول ما إذا كانت ممارسات التخطيط الحالية قادرة على أن تقدم ضمانات ضد الأخطار المرتبطة بالتهجير وإعادة التوطين وما إذا كانت الممارسة الصناعية منسجمة مع مسؤولية احترام حقوق الإنسان.

ما زالت دراسات التهجير وإعادة التوطين المرتبطة بعمليات التعدين تُظهر ارتفاعاً متزايداً للفقر بين المهجَّرين[١] وأنَّ ممارسات بناء المعارف والإدارة ضمن صناعة التعدين بهدف التمسك بالمعايير الدولية ما زالت ضعيفة.[٢] ومضمونات ذلك لها أثر كبير جداً. وسوف تواجه المجتمعات المضيفة ومجتمعات إعادة التوطين تزايد خطر وقوع انتهاكات حقوق الإنسان والفقر وتزعزع الاستقرار الاجتماعي. وتقع على الحكومات المسؤوليات بعيدة الأمد بسبب التَّهجير بما في ذلك مسؤولية الضغط للتصدي لمخاطر الفقر في المواقع النائية. وسوف تواجه الشركات معارضة متزايدة وخطراً على سمعتها عدا عن ارتفاع تكاليف التشغيل إذا ما بقيت قضايا إعادة التوطين دون حل. وأخيراً سوف تشعر المؤسسات المالية الدولية بآثار ارتفاع الحس الأمني العام على حساب احترام الدولة لواجبها إزاء حقوق الإنسان الأساسية في مؤسسات الإقراض المتعلقة بقطاع الصناعات الاستخراجية.

وفي عام ٢٠٠١ أسس البنك الدولي سياسته العملياتية حول إعادة التوطين غير الطوعية بناءً على مجموعة من المخاطر المعروفة في التهجير وإعادة التوطين، وكان الهدف من ذلك إرشاد المقرضين والدول في بذل العناية اللازمة بشأن المشروعات الإنمائية واسعة النطاق. ويُنظر إلى نموذج ميكائيل كيرنيا الخاص بمخاطر الفقر وإعادة الإعمار لأجل إعادة التوطين[٣] على أنه الأساس المفهومي لكل من الإطار العام لسياسة التوطين للبنك الدولي ومعيار أداء مؤسسة التمويل الدولية رقم ٥ (IFC PS5)

حول استحواذ الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعية.[٤] وأصبح معيار IFC PS٥ المعيار الدولي الافتراضي لقطاع التعدين، ومع أن منظمات المجتمع المدني لم تتبن صراحةً معايير المؤسسة المالية الدولية فيتبع الموافقة العملية على المعايير توفير الحد الأدنى من الحماية للسكان المتأثرين من المخاطر المجهولة لإعادة التوطين.

التهجير ظاهرة شائعة في العمليات الإنمائية المصاحبة للتعدين لكنَّ البيانات شحيحة حول مدى ذلك التهجير وتكراره. ومع أن البيانات متاحة لكل حالة على حدة فهي تعتمد على واضع هذه البيانات أو الأطراف الأخرى التي تفصح عن وثائق التخطيط الخاصة بها. وتتضمن الحالات الفردية ما يلي:

- مرحلة الإنشاء في منجم أهافو للذهب في غانا الذي تضمن إعادة توطين ٨٢٣ أسرة في عام ٢٠٠٤
- منجم نوي فاو للذهب في فيتنام الذي أعاد توطين ٨٨٤ أسرة في عام ٢٠٠٤
- منجم ليمبوبو في أمريكا الإنجليزية في جنوب أفريقيا الذي أعاد توطين قرابة ٩٥٧ أسرة في عام ٢٠٠٥.
- منجم الفحم الحجري في فولباري في بنجلاديش الذي تشير التقارير إلى أنه أعاد توطين ٩٧٦٠ أسرة (حوالي عام ٢٠٠٨).
- منجم الفحم الحجري لبروديكو في زتراتا جلينكوري في كولومبيا الذي أعاد توطين ٦٠٠ أسرة في عام ٢٠١٠.

التخطيط لسوق سريعة التقلب

يقوم الافتراض الأساسي في معايير الضمانات الدولية على أن المخاطر المرتبطة بأي تهجير أو إعادة توطين يمكن التنبؤ بها ويمكن خفضها. فإذا بذل المطورون جهودهم في تحديد المخاطر والتخطيط على ضوئها، فلا شك أنَّ المخاطر ستقل إزاء السكان المهجَّرين. أما الافتراض الثاني فهو أن المطورين سوف يعملون بنشاط لحماية مصالحهم الشخصية. ولذلك صُمِّمت هذه المعايير لمساعدة الشركات على تشخيص المخاطر القائمة على المشروعات والاستجابة لها وحماية ما يسمى بالرخصة الاجتماعية للتشغيل. وإذا ما أُخذ هذان الافتراضان معاً فسوف يعنيان إمكانية خفضٍ مخاطر إعادة التوطين وأنَّ شركات التعدين سوف تستثمر في التخطيط لإعادة التوطين لأنَّ ذلك ينصب في أفضل مصالحها في المقام الأول. ومع ذلك، لا يوجد إلا قليل من الأدلة التي تشير إلى أن شركات التعدين توافق على الاستثمار في الضمانات الاجتماعية على اعتبار أنها تفيد «الأعمال التجارية الجيدة». بل بالمقابل، أخفقت كثير من شركات التعدين على حساب التكاليف الكاملة لإعادة التوطين وتميل بذلك إلى تأخير تخصيص الموارد اللازمة.

لكنَّ قدرة المطورين على التعريف المسبَّق لنطاق المشروع الرأسمالي المكثف واسع النطاق أمر حاسم في فرضية «التخطيط كضمان». فمعرفة الأرض اللازمة والآثار التي تنشأ عنها في المواقع المحددة وفي المرحلة المحددة في عمر المنجم وضمن ظروف السوق من الأمور الحاسمة في تحديد مدى قدرة المطور على تحقيق الكفاءة في تصميم برنامج من التدابير المناسبة والمقدور عليها مادياً وتخصيص الموارد لها للحد من الآثار السلبية على الأشخاص المعاد توطينهم. لكنَّ التعريف المسبَّق لهذه العناصر أمر صعب عندما يتحول المنجم واسع النطاق إلى طور الإنتاج خاصة عندما يُؤخذ بالاعتبار بعض العوامل المتغيرة مثل: توافر الأرض وقدرة شرائها وإمكانية الحصول على الماء والطاقة والتقنيات الجديدة إضافة إلى ظروف السوق سريعة التغير بما فيها طلب المستهلكين على السلع. وقد ينتج عن ذلك مشروعات تستحوذ على الأراضي (مسببة لموجات التهجير) على أسس غير مخطط لها بل أسس انتهازية بدلاً من أن تكون نشاطاً منظماً منذ البداية (أي فور الشروع بمشروع التعدين). وتقع معدلات عالية من عمليات إعادة التوطين نتيجة التوسعات في المشروعات خلال الطور العملياتي لحياة المنجم متى ما تبين أنَّ المشروع قادر على تحقيق الأرباح. وما لم يضع التخطيط للتعدين وإعادة التوطين في الحسابات عنصر المجهول هذا وما لم يقع ضمن إطار عام مؤسسي للإدارة المسؤولة فلن يكون التخطيط أداة ضمان كما يفترض به أن يكون.

الغموض والتنظيم والموافقة المدروسة

عندما تصرح الحكومات مبدئياً بمشروع للتعدين تُبنى الموافقات على أساس تصميم المشروع الذي يحدد المخاطر وخطط خفضها. وعندما تُشرَك المجتمعات المحلية في عمليات التشاور فتصميم المشروع المبدئي هو الذي يُعرَض ويُناقَش. أما الشكل الذي سيتمخض عنه المشروع حقيقة في المستقبل فهو أمر مجهول. فتوسعات المنجم حتى لو كان تراكمياً تؤدي إلى حدوث تغيرات في استخدام الأراضي بالإضافة إلى وقوع آثار اجتماعية وبيئية. والمشروع الذي لا يتضمن عند صياغته على الورق خيار إعادة التوطين غير الطوعية في المراحل المبكرة منه سرعان ما قد يتطلب إعادة التوطين لتحقيق الجزء الاقتصادي منه.

فمنجم أهافو للذهب لنيومن في غانا على سبيل المثال أعاد توطين المجتمعات المحلية في أربع مراحل منفصلة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٢ بهدف توفير مزيد من البنى التحتية نظراً لتزايد الحاجة للأرض.

وبالنسبة للنشاط الأمامي، يتيح التخطيط لإعادة التوطين الفرصة أمام المطورين والحكومات لاتخاذ القرارات حول الخدمات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لدعم المجتمعات المحلية المهجرة المتلقية للخدمات، ويساعد على تحديد كيفية تغطية التكاليف خلال حياة المشروع وبعد انتهائه. لكنَّ نافذة التخطيط لعمليات التهجير التي قد تحدث في المرحلة العملياتية من حياة المنجم غالباً ما تكون ضيقة. وينتج عن ذلك في العادة تخطيط قصير الأمد للتعامل مع المستجدات دون وجود أي استراتيجية واضحة لكيفية جمع المصادر للتعامل مع مخاطر إعادة التوطين وإدارتها في المستقبل. وفي منجم الذهب لبورجيرا في بابوا نيو غينيا على سبيل المثال نُقلت كثير من الأسر عبر ثلاثين سنة الماضية في أكثر من مناسبة ضمن منطقة جغرافية تغطيها الأراضي المستأجرة لغايات المنجم. والنقل غير المخطط له هذا وما يصاحبه من غموض بشأن ما إذا كانت الحاجة ستطرأ لاحقاً لمزيد من حالات النقل تحد من قدرة المنجم على العمل وتحد أيضاً من قدرة المقيمين على المحافظة على أدنى ظروف الحياة المعيشية.

وهناك اعتبارات أمامية أخرى تظهر حقوق الإنسان على السطح. فمسألة «الموافقة المدروسة المسبقة والحرة» تثير أسئلة مهمة حول كيفية ممارسة النفوذ في المشروعات الإنمائية الرئيسية. ومع أن تفسير ما يمكن أن توفره هذه الموافقة للمجتمعات المحلية تختلف من تفسير لآخر، فمن المفهوم على العموم أنها تعزز حقوق الإنسان للسكان الأصليين إذ تركز منظمات المناصرة على حق المجتمعات المحلية في الاعتراض على المشروعات الإنمائية. ومع أنَّ كثيراً من الولايات القضائية القُطريَّة لا تدعم حق المجتمعات المحلية في رفض المشروعات مباشرة يزداد الترويج لمبدأ الموافقة كسبيل لتعزيز صوت المجتمعات المحلية في عمليات التشاور بما فيها ما يتعلق بعمليات إعادة التوطين.

وكما ذُكرَ آنفاً، هناك تحد أساسي موجود من ناحية تقديم المجتمعات المحلية لموافقتها على مشروع التعديل وعلى حق ذلك المشروع في الشروع به مع أنه في نهاية الأمر سيتطور إلى ما وراء الحدود التي اتفق عليها الأطراف أصلاً. ومع أن الشركات في بعض الحالات قد تؤجل إعادة التوطين إلى حين وصولها إلى مرحلة لا يمكن تأخيرها فمن الحقيقة أيضاً أن الشركات قد تفتقر للمعلومات حالياً حول الكيفية التي سيتطور بها المشروع مستقبلاً. وحتى في الحالات التي يكون للشركات مثل هذه المعلومات فهي تمتنع عن المشاركة في عملية الحوار الحقيقي مع المجتمعات المحلية المتأثرة.

وليس في ذلك إشارة إلى أنَّ التخطيط لا يمكن أن يحدث وأنه لا يحدث في مثل هذه الظروف. بل القضية تتعلق بما إذا كان التخطيط ضمن هذه الظروف له الأثر الضامن المفترض مسبَّقاً في الأطر العامة للسياسات الدولية وسياسات الشركات. فتوفير المعلومات والخيار والفرص للمشاورات كلها من الأمور الممكنة حتى لو حدث التخطيط لإعادة التوطين على أسس اعتباطية أو انتهازية. ويمكن تأسيس النشاطات التشاركية حتى ضمن الأطر الزمنية المضغوطة جداً ويمكن نشر المعلومات بأسلوب يرضي المتطلبات الأساسية للامتثال. ومع ذلك، لا شك أن نزاهة العملية أمر حاسم جداً بالنسبة للقيمة الضمنية للتخطيط على أنه ضمان. وسوف يترتب على ذلك أن يتولى مطورو الموارد مسؤولية التخطيط وإدارة مخاطر إعادة التوطين. وتثير خصوصيات صناعة التعدين وميل الشركات لتأجيل إعادة التوطين إلى الدرجة التي لا يمكن لهم فيها تجنب ذلك لإنجاح أعمالهم شكوكاً حقيقة حول

أبو بي ماس

السكان المحليون يحتجون على مشروع فولباري للفحم الحجري في مسيرة لمسافة ٢٥٠ ميلاً، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

قدرة الشركات على توفير الضمانات في أثناء التخطيط. وما لم يكن هناك التزام أكبر في حشد الموارد لإعادة التوطين وليس للتخطيط للتهجير فحسب فسيستمر فرض التفقير على الناس المعاد توطينهم بسبب التعدين.

حوافز غير فعالة وعوائق

تعمل الدول القومية باستمرار على تحديث قوانينها الخاصة بالتعدين والبيئة فيما يخص إعادة التوطين بغية تقرير صكوكها التنظيمية الوطنية مع المعايير الدولية والأطر العامة للسياسات. وفي الوقت نفسه يزداد نشاط المنظمات غير الحكومية في إقامة الحملات ضد شركات التعدين التي لا تمتثل إلى واجب حماية المهجرين من مخاطر إعادة التوطين. لكنَّ الحوافز حتى لو كانت قوية وموجودة للتخطيط للتهجير وإعادة التوطين لن تمنع خصوصيات صناعة التعدين من الاستمرار في العمل ضد التخطيط الذي يُرسَم في المراحل المبكرة للمشروع.

فقطاع التعدين يروج دائماً لوجهة نظر هي أن أفضل مصالح تلك الصناعة تنصب في الاستثمار بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحافظة على قوة العلاقات مع المجتمعات المضيفة. ووفق بعض المفهومات مثل «الرخصة الاجتماعية للتشغيل» على شركات التعدين أن تحقق مستوى موافق عليه من الأداء الاجتماعي للاستمرار في العمل ضمن سياق ما. وتفترض الرخصة الاجتماعية أنَّ المجتمعات المحلية يمكنها أن تسحب دعمها لمشروع من مشروعات التعدين وأن دعم انسحابها ذاك سيكون له أثر رادع كبير على الجدوة الاقتصادية للمشروع التجاري وأنَّ شركات التعدين تعمل على الإدارة الاستباقية لخطر فقدان رخصتها الاجتماعية لئلا يتضارب ذلك مع مصلحتها الشخصية.

لكنَّ الأدلة القائمة حالياً تشير إلى أن شركات التعدين لا تنظر لإعادة التوطين على أنه خطر كبير لرخصتها الاجتماعية ولا لجدوى عملياتها. بل يبدو أن الشركات تغفل ذلك الخطر إلى أن يحين الوقت الذي تظهر فيه الآثار وتفرض فيه الأزمة خطراً ما على أعمالها التجارية. وبعبارة أخرى، ليس من المرجح أن تفعل الشركات الصواب على مجرد أساس أن ما تفعله سيكون سيئاً لأعمالها التجارية إن امتنعت عنه.

وعند إشراك المقرضين مشاركة مباشرة في تمكين التهجير، قد يتوقع المرء أنَّ هذه الجهات المقرضة ستمارس رقابة إضافية من أجل إحداث التحسين بالطريقة التي ينتهج بها المطورون إدارة مخاطر إعادة التوطين. لكنَّ مراجعة داخلية مؤخرة أجرتها مجموعة البنك الدولي بالإضافة إلى تقارير عدد متنوع من الاستشاريين والأكاديميين الجامعيين تؤكد ضعف إنفاذ الجهات المقرضة لسلطتها الإشرافية حتى بعد تكرار حالات عدم الامتثال. بل أصبحت الجهات المقرضة بدلاً من تخفيضها لخطر إعادة التوطين متواطئة في الآثار التفقيرية لأعمال التعدين.

وعندما تصبح مخاطر إعادة التوطين أمراً واقعاً، يواجه المهجرون كثيراً من الأذى والحرمان الحقيقيين. ولا بد من استحداث نقلات نوعية في ممارسة الصناعات التعدينية إذا ما أريد للضمانات الاجتماعية أن تكون ذات معنى حقيقي على الأرض.

جون أوين *jowen@in-dev.org*
زميل بحث رئيسي فخري، مركز المسؤولية الاجتماعية في التعدين، جامعة كوينزلاند

ديانا كيمب *d.kemp@smi.uq.edu.au*
بروفيسورة مشاركة، مركز المسؤولية الاجتماعية في التعدين، جامعة كوينزلاند
www.csrm.uq.edu.au

١. آدم أ ب، وأوين ج ر، وكيمب د (2015) "الأسر وسبل كسب الرزق والتَّهجير الناتج عن التعدين وإعادة التوطين" الصناعات الاستخراجية والمجتمع 2(3) ، 589-581، أوين ج ر وكيمب د (2015) "النُّهجير الناتج عن التعدين وإعادة التوطين: تقييم ناقد" مجلة الإنتاج الأنظف/ 87، 488-478
(*'Households, livelihoods and mining-induced displacement and resettlement', The Extractive Industries and Society*; "*Mining-induced displacement and resettlement: a critical appraisal*")

٢. انظر لويس ك (2012) «المسؤوليات الحقوقية لمؤسسات الأعمال»، نشرة الهجرة القسرية، العدد 41 www.fmreview.org/ar/preventing/lewis

٣. سيرنيا م م (2000) «المخاطر والضمانات وإعادة الإعمار: ٢٠٠٠ نموذج لتهجير السكان وإعادة التوطين» المجلة الاقتصادية والسياسية الأسبوعية، (41)، 3659
(Risks, safeguards and reconstruction: A model for population displacement and resettlement)

٤. المؤسسة المالية الدولية (2012) معايير الأداء حول البيئة والاستدامة الاجتماعية www.ifc.org/wps/wcm/connect/115482804a0255db96fbffd1a5d13d27/PS_English_2012_Full-Document.pdf?MOD=AJPERES
(*Performance Standards on Environment and Social Sustainability*)

الأسباب والتَّبعات لإعادة التوطين الكندي للاجئين السوريين

آنا-ماري بيلانغير مكموردو

مع انتهاء فبراير/شباط ٢٠١٦، كانت كندا قد وفت بوعدها بإعادة توطين ٢٥ ألفاً من اللاجئين السوريين. ومع ذلك، سببت هذه المبادرة ضغطاً على خدمات إعادة التوطين التي يتلقاها اللاجئون فور وصولهم، وتثير تساؤلات حول العادلة في التعامل مع اللاجئين الآخرين.

في أواخر عام ٢٠١٥، وعدت كندا بأن تقبل ٢٥ ألف لاجئ سوري لإعادة التوطين. وجاء ذلك الوعد عندما كان من المؤكد أنَّ البلدان الأخرى كانت في صدد التفكير في تطبيق بعض التدابير مثل مصادرة مقتنيات اللاجئين وتسجيل اللاجئين المسلمين الداخلين إلى بلادها أو إغلاق حدودها على اللاجئين جميعاً. فلماذا تخالف كندا التوجه المتزايد وما التبعات التي انطوت على موقفها ذاك؟

هناك عدة عوامل تساعد في فهم تصرف كندا. فأولاً، كانت الاستجابة الكندية العامة لأزمة اللاجئين السوريين قد اكتسبت زخماً كبيراً بمرور الوقت. وعزَّ ذلك الموقف أخبار وفاة الطفل السوري إيلان كردي (ثلاثة أعوام) الذي غرق في أثناء سفره بالقارب من تركيا إلى اليونان مع عائلته التي تبين لاحقاً أنَّ طلبها لإعادة التوطين في كندا ووجه بالرفض. وأصبحت تلك الحادثة في ذروة الأحداث التي عززت المناشدات العامة بأن تغير الحكومة الكندية موقفها التقييدي السابق تجاه اللاجئين.

وثانياً، جاءت الانتخابات الوطنية في كندا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ في وقتها بالفعل. فخلال مرحلة الإعداد للانتخابات، استجاب المرشحون لمنصب رئيس الوزراء للرأي العام لمصلحة زيادة إعادة التوطين إذ قدَّم كل واحد من المرشحين تعهده في إعادة توطين اللاجئين السوريين.

وثالثاً، أراد المواطنون من حكومتهم أن تترجم خطاب الهُوِيَّة الكندي المتعاطف إلى مشاركة فعلية في المجتمع الدولي والانفتاح أمام القادمين الجدد. فلم يكن مستغرباً أن ضغط المواطنون على الحكومة لبذل جهد في إعادة توطين السوريين نظراً للموقف الثابت الذي أبداه كثير من المواطنين ورغبتهم في المشاركة بنشاط في رعاية اللاجئين بأنفسهم. فالمجتمع المدني في كندا يمثِّل دوراً كبيراً في إعادة التوطين لأنَّه بإمكان الأفراد الكنديين أن يعيدوا توطين اللاجئين من خلال ما عُرف «بخطة مجموعة خمسة» التي تسمح للعائلة المكونة من خمسة أفراد أو أكثر أو للمقيمين الدائمين أن يقدموا طلباً لرعاية اللاجئين والسماح لهم بالقدور لكندا على هذا الأساس وتولي مسؤولية إعالتهم فور وصولهم.[1]

موارد إعادة التوطين

يمثل إعادة التوطين شكلاً من أشكال التشارك بالمسؤولية واعترافاً بالتعاون الدولي بين البلدان. ومع ذلك، لا يوجد أي فرض قانوني ملزم لإعادة توطين اللاجئين، بل يُترَك للدول حرية قبول اللاجئين طوعاً ويُسمَح لها أيضاً بوضع الحصص (الكوتا) للأعداد التي ستقبلها والمعايير اللازمة. وبهذا المعنى، كان قرار كندا لقبول ٢٥ ألف لاجئ سوري[2] قراراً طوعياً.

وجاء التزام الحكومة الجديدة المنتخبة بإعادة توطين السوريين نتيجةً أساسية لزخم الانتخابات ثم عززه بعد ذلك ضرورة إثبات قدرات الحكومة على الإسراع في الوفاء بوعودها. وفي الواقع، بعدما فازت الحكومة الجديدة بالانتخابات وتولت السلطة في أكتوبر/تشرين الأول، لم يكن من الواضح بعد كيف ستلبي وعدها بإعادة توطين ٢٥ ألف لاجئ سوري في كندا. ونتيجة لذلك، أُخِّرت المواعيد النهائية المقررة في نهاية عام ٢٠١٥ إلى فبراير/شباط ٢٠١٦. وبذلت الحكومة الفدرالية منذ انتخابها جهوداً كبيرة لتحقيق هدفها المنشود في إعادة توطين ٢٥ ألف لاجئ سوري لكنَّ التركيز على عدد المراد إعادة توطينهم ربما كان على حساب جودة خدمات إعادة التوطين المقدَّمة.

فالمحبط بالأمر أنَّ خدمات إعادة التوطين في كندا لم تتلقَّ بعد الدعم ذاته من الحكومة كالدعم الذي قُدِّم في إعادة

التوطين المادية للاجئين في كندا. وبمعنى آخر، مع ارتفاع هذا التدفق من اللاجئين وسرعة وتيرته، تعرضت خدمات إعادة التوطين إلى ضغوط كبيرة تفوق القدرة الاستيعابية دون توفير موارد كافية للتعامل الكافي مع حاجات اللاجئين ولم يُتَح الوقت اللازم للاستثمار في مزيد من جهود جمع التبرعات.

وبعد إجراءات الخفض المتكررة التي أجرتها الحكومات السابقة على قطاع إعادة التوطين، أصبحت خدمات «القادمين الجدد» (المشاركة في الترحيب باللاجئين المعاد توطينهم وغيرهم من المهاجرين ومساعدتهم) تواجه معاناة كبيرة في الاستجابة لتزايد أعداد القادمين. ونتيجة ارتفاع معدل الواصلين، أصبحت خدمات إعادة التوطين ومنها إلحاق اللاجئين في دروس اللغة و/أو المدارس وتخصيص المساكن لهم على سبيل المثال لا الحصر تعاني من تحديات كثيرة. فعلى سبيل المثال، أصبح اللاجئون يمكثون في سكت مؤقت لبضعة أسابيع أطول من المعتاد.[٣] استجابة لذلك، مثَّل القطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً نشطاً للغاية في الاستجابة لحاجات آلاف الواصلين السوريين لسد هذه الثغرة. ومع ذلك، ما زال هناك حاجة لتدريب المهنيين لدعم هذه الفئة المخصصة من الناس وتلبية حاجاتهم المتنوعة والمعقَّدة خاصةً فيما يتعلق باللاجئين الذين تساعدهم الحكومة ممن لديهم حاجات ونقاط استضعاف أكثر بكثير من الفئات الأخرى من القادمين.

العدالة في المعاملة؟

استجابة للرأي الشعبي، دأبت الحكومة الكندية على عرض المنافع الخاصة للاجئين السوريين الواصلين. فعلى سبيل المثال، خلافاً للاجئين من الجنسيات الأخرى واللاجئين السوريين السابقين، لم يكن على اللاجئين السوريين الذين وصلوا بعد وصول الحكومة الجديدة للسلطة أن يسددوا للحكومة قرض السفر الذي مكَّنهم من السفر إلى كندا. لكنَّ السؤال: ماذا بشأن السوريين الذين جاؤوا قبل تولي الحكومة للسلطة؟ وماذا بشأن اللاجئين الآخرين المعاد توطينهم في الوقت نفسه لإعادة توطين السوريين؟ لقد حاولت الحكومة تقديم عين التعاطف والمساعدة للسوريين فنتج من ذلك فعلياً فئتان من اللاجئين مغفلة بذلك مبدأ العدالة والمساواة. وخلافاً للحكومة، هناك جهات أخرى كثيرة كالقطاع الخاص والخدمات الاجتماعية ممن انتهجوا المنحى ذاته في توفير مختلف المنافع للسوريين القادمين الجدد إلى كندا. لكنَّ هذا الترحيب له أثر في حجب كثير من الفئات الأخرى عدا اللاجئين. ومن هنا، ترتفع مناشدات الخبراء والمزاولين والمناصرين المعنيين بشؤون اللاجئين في كندا إلى تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في هذه الاستجابة.

إلا أنَّ كندا، على الصعيدين الوطني والدولي، تنفذ التزاماً واضحاً وإيجابياً تجاه اللاجئين. وكمٌّ الإجراءات المتخذة خلال الأشهر القليلة الماضية ملموسة لهيئة حكومية وطنية لا يقل عن زخم استجابة الترحيب التي أبداه الرأي العام الكندي. وإضافة لذلك، تحافظ كندا على مستوى مرتفع من خدمات إعادة التوطين نظراً لأنها تضع في أولوياتها دمج القادمين الجدد وتنتهج نظاماً مؤسساً لإعادة التوطين. لكن، كيف يُنظَر إلى المضمونات التي يحملها إعادة توطين هؤلاء اللاجئين وغيرهم على الأمد البعيد؟ فعلى ضوء إعادة توطين ما يقارب عشرة آلا لاجئ في كندا في أي سنة كانت [٤]، هناك ٢٥ ألف لاجئ سوري سيدخلون مجال إعادة التوطين خلال أربعة أشهر إضافة إلى إعادة توطين عشرة آلاف لاجئ سوري إضافي تساعدهم الحكومة مع نهاية عام ٢٠١٦[٥] وما من شك أنَّ ذلك سوف يضع عبئاً كبيراً على توفير الخدمات للاجئين للعام القادم وما وراءه.

ومع الاعتداءات التي حصلت مؤخراً في باريس وبروكسل وما تبع ذلك من موجات كراهية المسلمين، يتزايد التحدي الذي يفرضه الكنديون أمام مبادرة إعادة توطين السوريين في كندا. فقد أصبحت مسألة الأمن عند معالجة طلبات إعادة التوطين مثار النقاش والخلاف العام ما دفع الحكومة الآن إلى انتهاج منحى التشارك المنتظم بالمعلومات حول إعادة التوطين لتخفيف مخاوف المواطنين الكنديين.

وحده الزمن من سيخبرنا إذا كانت الحكومة الجديدة سوف تستمر في تعزيز دعمها لقطاع إعادة التوطين وإثبات (بعد انتهاء المدد المحددة وبلوغ الأهداف) أنّها تقدِّر قيمة إنجاح دمج اللاجئين. ومع ذلك، إذا كان من الممكن إنجاز كثير من ذلك بنجاح وكان بالإمكان تلبية الحصص الطموحة

مع توافر الظروف الصحيحة، سيعزو كثير من الناس الأمل في أنَّ هذا الزخم للاستجابة سيتسمر في مبادرات إعادة التوطين المستقبلية في كندا. والسؤال الآن هو ما إذا كان ذلك الدعم الاستثنائي للاجئين في كندا سوف يُترجَم إلى شبكة أقوى كاملة النطاق لما بعد وصول اللاجئين بهدف دعمهم وتقديم الخدمات لهم والمحافظة على دعم إعادة التوطين واسع النطاق في السنوات القادمة.

آنا-ماري بيلانغير مكموردو
abelangermcmurdo@gmail.com

طالبة ماجستير، مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد، وتعمل حالياً في تورونتو في كندا. كتبت المؤلفة هذا المقال بصفتها الشخصية فقط.

١. www.cic.gc.ca/english/refugees/sponsor/groups.asp
٢. يضم العدد جمعاً من اللاجئين الذين ساعدتهم الحكومة وغيرهم من الذين ساعدهم الناس بأنفسهم.
٣. www.cbc.ca/news/canada/refugees-housing-moving-in-1.3476893
٤. www.cic.gc.ca/english/refugees/canada.asp
٥. www.cbc.ca/news/politics/liberals-immigration-levels-1.3479764-plan-2016

المساعدة على العودة الطوعية: الآثار المترتبة على النساء والأطفال

مونيكا إنسيناس

غالباً ما تعيد برامج المساعدة على العودة الطوعية النساء والأطفال إلى أماكن ينعدم الأمن فيها ويحيق بها المجهول، ويسلط تحليل هذه الممارسة في المملكة المتحدة الضوء على المشاكل المتأصلة في هذا النوع من البرامج وعلى ضرورة إعادة النظر فيها.

تهدف برامج المساعدة في العودة الطوعية لمساعدة طالبي اللجوء على العودة إلى مواطنهم الأصلية، وتساعد هذه البرامج اللاجئين عادةً عن طريق اتخاذ الإجراءات الضرورية لسفرهم وتوفير بعض الدعم المالي لهم ليتمكنوا من تأسيس حياتهم الجديدة عند العودة. وتروِّج كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة لهذه البرامج لأكثر من عقد من الزمن بالإضافة لضخها لملايين الدولارات عليها.

ففي المملكة المتحدة، تنقسم برامج المساعدة في العودة الطوعية إلى ثلاثة برامج منفصلة: برنامج المساعدة على العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين وبرنامج العودة الطوعية للأسر والأطفال وبرنامج المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وتكون كافة البرامج الثلاثة مفتوحةً لمن تفشل طلباتهم في اللجوء، ويكون برنامجا المساعدة في العودة الطوعية للأسر والأطفال والمساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإدماج متاحين لمن تكون طلبات لجوئهم قيد الانتظار، ويدفع البرنامج كلفة السفر إلى الموطن ويمنح المنتسبين منحة نقدية لا تتجاوز ألفي جنيه إسترليني (٢٨٠٠ دولار أمريكي). ومع ذلك، فإن الموافقة على طلب المساعدة في العودة الطوعية يؤدي تلقائياً إلى سحب طلب الفرد للحصول على اللجوء ويبدأ حظرٌ يمتد لمدة خمس سنوات على عودة دخوله إلى المملكة المتحدة.

أسباب للمخاوف

أولاً، هناك شكوك حقيقية حول مدى «طوعيّة» برامج المساعدة على العودة الطوعية في الواقع، وخاصة بالنسبة للنساء، إذ تتم مشاريع إعادة اللاجئين من خلال شراكة وثيقة مع الحكومات الوطنية التي لديها مصالح خاصة في الحدِّ من عدد المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الدخول إليها كل عام، وتشعر بعض المنظمات غير الحكومية أن كثيراً من اللاجئين لا يشاركون إلا لأنَّ الحكومات لا تترك لهم الخيار بعد أن تقطع عنهم الخدمات الأساسية بشكل استراتيجي وتهددهم بالترحيل. وليست هذه المنظمات هي الوحيدة التي تشعر بذلك، إذ تشير الباحثة آن كوخ إلى أنه ينبغي النظر إلى برامج المساعدة على العودة الطوعية التي تطلقها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة على أنها «من فعل الحكومات» لأنها تسمح للحكومات الغربية بالاستعانة بمفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في الترحيل، وتشير الباحثة أيضاً إلى أنه «عندما يكون هنالك سعيٌ وراء العودة الطوعية والقسرية في الآن ذاته، فإن فكرة الطوعية تُقوَّ تماماً».[١] وفي عام ٢٠١٣ أظهرت دراسة أخرى أن المسؤولين الحكوميين أقروا استخدام التهديد بالترحيل من أجل زيادة المشاركة في برامج المساعدة على العودة الطوعية.[٢] وحسب البحوث الأخيرة، فإن إحدى عواقب المساعدة في العودة الطوعية - وتركيزها على «حرية الاختيار» - هي أنها تجعل اللاجئين مسؤولين عن العواقب

المترتبة على عودتهم، مما يعفي وزارة الداخلية من أي مسؤولية تجاه اللاجئين العائدين إلى أوضاع خطرة تهدد حياتهم.[٣]

ووجد تقييم أجرته وزارة الداخلية في المملكة المتحدة أن اللاجئات لم يكن لديهن حرية الاختيار فيما يخصّ المشاركة في برامج المساعدة على العودة الطوعية في المملكة المتحدة، لأنّ هذا القرار كان بيد الذكور في مجتمعاتهن و/أو أسرهن.[٤] كما أنهن يشعرن أيضاً أنهن مدفوعاتٌ بشكل متزايد للاشتراك في برامج المساعدة على العودة الطوعية بسبب التخفيضات المستمرة في الخدمات الأساسية المقدمة لهن. فعلى سبيل المثال، في المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمنح النساء الأفغانيات مالاً أكثر من الرجال للرحيل، إذ يكون واضحاً أنهنّ إذا رحلن فسيأخذن أطفالهن معهن.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المنظمات غير الحكومية التي انتقدت في وقت سابق برامج المساعدة على العودة الطوعية، قد أصبحت أكثر تقبلاً للفكرة على أساس أن المساعدة في العودة الطوعية هي خيارٌ أكثر إنسانيةً من الترحيل وأن آثارها الجانبية تعزز الدعم الشعبي والسياسي لمؤسسات اللجوء ككل. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف جديّة حول طواعية برامج المساعدة على العودة الطوعية، وخاصة بالنسبة للنساء والأطفال ذوي الرأي المهمش أو الذين قد يُجبَرون على العودة إلى بلدان لا تزال حقوق الإنسان والأمن فيها موضع شكٍ كبير.

وثانياً، تُعدّ العودة إلى مناطق الصراع أمراً خطيراً لا سيّما للنساء والأطفال، ويعود غالبية طالبي اللجوء الذين يشاركون في برامج المساعدة في العودة الطوعية إلى مناطق لا تزال تعاني من النِّزاع (مثل أفغانستان والصومال) حيث تكاد عملية إعادة الإدماج الآمنة وطويلة الأمد أن تكون ضرباً من المستحيل. وسلط تقرير تقييم ذاتي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين صدر في شهر يوليو عام ٢٠١٣ بشأن برامج عودة الأفغان إلى أفغانستان، وهو أكبر برنامج إعادة توطين تقوم به مفوضية الأمم المتحدة للاجئين على الإطلاق، الضوء على كيفية استمرار المنظمة في الكفاح من أجل تقديم الدعم لإعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي في أفغانستان.[٥] ولاحقاً في ذلك العام، أوصت منظمة مراقبة حقوق الإنسان بوقف المفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة التركيز على برامج المساعدة على العودة الطوعية في ضوء تزايد انعدام الأمن وعدم القدرة على توفير ما يكفي من خدمات الدعم بعد العودة.[٦]

يُعدّ واقع المرأة التي تواجه العودة إلى وطن يشهد أزمةً واقعاً مخيفاً، ففي كثير من هذه الدول الهشة، يشكل الاضطهاد القائم على النوع الاجتماعي تهديداً مستمراً، وأظهرت إحدى الدراسات أن كثيراً من النساء الأفغانيات اخترن إجراء عملية ربط قناة فالوب (عملية جراحية لمنع الحمل) قبل السفر، لأنهن كنّ يخشين أن الخدمات الصحية في أفغانستان لن تكون قادرة على توفير موانع الحمل.[٧] وفي دراسة أخرى، أعربت النساء الصوماليات عن مخاوف من أن أنهن سيتعرّضن للاغتصاب وسيعانين من القمع الثقافي والديني عند عودتهن. كما تركت ممارسات التعقيم القسريّة في الصين أيضاً كثيراً ممن يقاومون العودة. ويسلط التقرير ذاته الضوء على الخطر الإضافي المتمثل بتهجير النساء غير القادرات على العيش بسلام بعد العودة لمرة ثانية وثالثة.[٨]

أما بالنسبة للأطفال اللاجئين الذين يعودون إلى مناطق النِّزاع، فتتفاقم التجارب المؤلمة للأزمة والتّهجير، مما يؤدي إلى الأذى النفسي الهائل والاضطرابات النفسية والعقلية، وغالباً ما يندر أو ينعدم الدعم النفسي والاجتماعي المتوفر.

ويكون العائدين من خلال برامج المساعدة على العودة الطوعية إلى مناطق النزاع غير قادرين على توفير واحدة من أهم الأشياء للعودة المستدامة وهي الوصول إلى الشبكات. فالشبكات توفر للنساء العائدات الوصول إلى الأراضي والعمل والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية، فضلاً عن معلومات قيمة ودعم من الآخرين، وتشكل هذه الأمور ضرورة لتأمين وعيش حيّاة مستقلة. ومع ذلك، فإن بناء الشبكات والمشاركة بها أمرٌ صعبٌ ولا سيّما في مناطق النّزاع حيث تتفتت المجتمعات وتتقطع الاتصالات مع الناس جرّاء سنواتٍ من الحرب.

ثالثاً، يترتب على المشاركة آثارٌ قانونية من المحتمل أن تكون خطرة. فيجب على جميع المشاركين في برامج المساعدة على العودة الطوعية توقيع «تصريح عودة طوعية» وهذه وثيقةٌ قانونيةٌ تؤكد استعدادهم للعودة طوعاً إلى بلدهم الأصلي وهي تتسبب بقلق شديد لأن طلبات اللجوء تتمحور حول عامل رئيسي واحد وهو إثبات الخوف المشروع من الاضطهاد في البلد الذّي تفر منه، ويعني توقيع تصريح المساعدة على العودة الطوعية أنك لم تعد تخشى من الاضطهاد ومن المرجح أن يجعل ذلك من أي طلب في المستقبل - ولو كانت الأوضاع في بلد العودة ستتغير للأسوأ - فاقداً للمصداقية من وجهة نظرٍ قانونية. ومن شأن الطلبات الجديدة في الحصول

على اللجوء أن تتعثر بعوائق قانونية خطيرة بالنظر إلى أن مقدم الطلب قد عاد إلى وطنه في الماضي.

الخلاصة

من الواضح أن المبدأ الذي يدعم إنشاء برامج المساعدة على العودة الطوعية تشوبه مشاكل كبيرة، سواء من وجهة نظر قانونية أم من وجهة نظر سياسة حقوق الإنسان، فهو يضع الجهات الفاعلة الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في موقف صعب مع الحكومات الوطنية، الأمر الذي ينتهي بقيام الوكالات بدعم الحكومات الوطنية فعلياً لمراقبة الحدود والهجرة من خلال تشجيع العودة. وبالنسبة لكثير من الناس، يُتّخذ قرار المشاركة بينما يلوح ظل الترحيل في الأفق. ولا تكون قرارات العودة دائماً بيد النساء أنفسهن. وعلاوة على ذلك، تعود غالبية النساء والأطفال المشاركون في برامج المساعدة على العودة الطوعية إلى مناطق نزاع يواجهون فيها مصاعب إضافية واضطهاداً وربما مزيداً من التهجير. لذلك على الحكومات الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى إعادة النظر في هذا النوع من سياسات الهجرة.

مونيكا إنسيناس
monica.encinas.lepingwell@gmail.com
تعمل حالياً في القطاع الخيري في المملكة المتحدة

١. كوخ أ (2013) «برامج المساعدة على العودة الطوعية» نشرة الهجرة القسرية، العدد 44 www.fmreview.org/ar/detention/koch
٢. موريس هـ. وسولومونز م (2013) «قرارات صعبة مراجعة لمشاركة مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في برامج العودة الطوعية المساعَدَة»، خدمة وضع السياسات وتقييمها في مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين www.unhcr.org/51f924209.html
(Difficult Decisions: A Review of UNHCR's engagement with Assisted Voluntary Return programmes)
٣. أندرسون ب وماكفي د (2014)، «مُجرَّب وموثوق به؟» دور المنظمات غير الحكومية في العودة الطوعية المساعَدَة لطالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين» ملخص كومباس بريكفاست www.compas.ox.ac.uk/media/BB-2014-Tried_Trusted_Voluntary_Returns.pdf
(Tried and Trusted? The role of NGOs in the Assisted Voluntary Returns of Asylum Seekers and Irregular Migrants)
٤. بلاك ر وآخرون (2011) «فهم العودة الطوعية/ وزارة الداخلية ومركز ساسيكس لبحوث الهجرة http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/20110220105210/rds.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs04/rdsolr5004.pdf
(Understanding Voluntary Return)
٥. انظر الحاشية ٢
٦. منظمة مراقبة حقوق الإنسان (2013) « ضيوف غير مرحب بهم: انتهاك إيران لحقوق اللاجئين والمهاجرين الأفغان» www.hrw.org/report/2013/20/11/unwelcome-guests/irans-violation-afghan-refugee-and-migrant-rights
(Unwelcome Guests: Iran's violation of Afghan refugee and migrant rights)
٧. توبر د (2007) «جسمي محطم كما هو بلدي: الهويّة والوطن والعودة بين اللاجئين الأفغان في إيران» دراسات إيرانية، المجلد 40، العدد 2، الصفحة 263-285 www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/00210860701269584#.VZvUNxtVhHw
("My body is broken like my country": Identity, Nation, and Repatriation among Afghan Refugees in Iran', *Iranian Studies*)
٨. انظر الحاشية 4

تقييمات السن النفسية في المملكة المتحدة

ديبي بسلر

قد يترتب على ضعف إجراءات تقييم العمر آثار كارثية. أمّا الإرشادات الجديدة للباحثين الاجتماعيين في إنجلترا فتهدف إلى المساعدة في ضمان توخي قدر أكبر من العدالة والأخلاق والدقة في تقييم عمر الأطفال طالبي اللجوء.

تقييم العمر عملية تهدف إلى تحديد عمر الشباب غير المصحوبين ببالغين وغير الحاملين لوثائق التعريف بالشخصية (أو ممن لا يحملون وثائقهم المتشارك بها) في البلدان التي يطلبون اللجوء إليها. ومع استمرار «أزمة» اللاجئين في أوروبا، يزداد عدد الأطفال المسافرين إلى أوروبا. وبسبب ارتفاع حجم الهجرة، يزداد احتمال انفصال أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن بعض ما يترك الشباب واليافعين وحيدين في شق طريقهم بأنفسهم.

وقد صُمِّم القانون الدولي بما فيه اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل وعدد من التشريعات الوطنية لحماية الأطفال ممن فيهم الأطفال الساعين للجوء. وتهدف هذه القوانين والسياسات إلى توفير قدر أكبر من الحماية في منظومات الهجرة و/أو منظومات رفاه الأطفال إذ تقدِّم منافع وضمانات خاصة. ومن الأمور الحساسة أن يحصل الأطفال على الحماية بالطريقة المناسبة وتلقيهم للخدمات التي يحتاجون إليها ويستحقونها

مثل السكن المناسب ووضعهم في المدارس بالصفوف التي تناسبهم. ولهذه الغاية، من الضروري تحديد عمر أي طفل يطلب اللجوء.

ويُطبَّق في البلدان الأوروبية عدد متنوع من الطرق بدءاً بالتقييمات الطبية إلى السنِّية والنفسية-الاجتماعية وربما تُستَخدم أكثر من طريقة معاً، لكنّ أياً من تلك الطرق ليس بمقدورها الوصول إلى نتائج دقيقة.[١] عدد قليل جداً من الدول الأوروبية فيها باحثون اجتماعيون يعملون على تقييم العمر إذ تستخدم معظم البلدان مقابلة تقييم العمر التي يجريها مسؤولو الهجرة. وتستخدم أغلبية الدول (٢٤ من أصل ٣٠ بلداً) الأشعة السينية للرسغ (اليد/المعصم) ونصفها تقريباً تستخدم الأشعة السينية لعظم الترقوة و/أو الأسنان كجزء من عملية تقييم العمر. وثلثها تقريباً تستخدم ملاحظات البلوغ الجنسي. لكنَّ استخدام الأشعة السينية بنفسها أمر مثير للجدل، فقد ذكرت الجمعية السنية البريطانية مثلاً أنَّه من «غير الملائم وغير الأخلاقي أخذ صور شعاعية أناس إذا كانت تلك الصور لا تعود عليهم بالمنفعة الصحية»[٢]

وبغض النظر عن نوع تقييم العمل، يخطئ تقدير العمر بهامش سنتين إلى ثلاث سنوات في العادة. وللیافع، بمثل هذا الهامش فرقاً كبيراً له. وهناك ثلثا الدول الأوروبية تقريباً ممن تعطي اليافعين فائدة الشك خلال تقييمات العمر. وتعني الطبيعة الجدلية وغير الدقيقة لتقييمات العمر أنَّ العملية تخضع لنقاش منتظم في مختلف المنتديات لكنَّ البطء ما زال يعتري التغيير اللازم على العملية.

المستجدات

عززت المملكة المتحدة مؤخراً من تحركها نحو استخدام المنهجية النفسية الاجتماعية الصرفة لتقييم العمر. وتتضمن التقييمات النفسية-الاجتماعية إجراء المقابلات وتدوين الملاحظات ول اليافعين (بمساهمات من مهنيين آخرين يعملون معهم) وتتفحص تلك التقييمات حياة اليافعين (النفسية والعاطفية والأسرية والتعليمية وما وراءها) خاصة فيما يتعلق ببيئتهم الاجتماعية الحالية والسابقة على حد سواء. وتُجرى هذه الأنواع من التقييمات التي ينفذها الباحثون الاجتماعيون منذ أكثر من عقد من الزمن في المملكة المتحدة لكنَّها تفتقر إلى أي إرشادات رسمية مع أنّ الباحثين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية دأبوا خلال سنوات على إشراكهم في عملية التقييمات المتخصصة تلك. ومع الافتقار إلى الإرشادات، تنوعت جودة تقييمات العمر تنوعاً كبيراً وانطوى على التحديات القانونية الناتجة عنها إهدار السلطات المحلية لمزيد من الوقت والمال في إتمام تقييمات العمر الثانية أو خوض غمار معارضة المراجعات القضائية. لكنَّ التغيير حدث أخيراً عام ٢٠١٣ عندما أُنشئَ فريق عمل لمعالجة تلك الثغرة، وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥، نشرت جمعية مديري خدمات الأطفال إرشاداً للباحثين الاجتماعيين في إنجلترا ممن يعملون على تقييم العمر.[٣]

ويسعى إرشاد العمل الاجتماعي الجديد إلى توفير إطار عمل لعملية هي الأكثر تعددية من ناحية التخصصات والأقل انتشاراً في الوقت نفسه وهذا الإطار يتمثل للقانون الدولي ويوفّر الحماية للأطفال. ومع أنَّ الإرشاد التوجيهي لا يحتوي بالضرورة على أفكار جديدة، فهو مع ذلك يُدمج القانون العرفي والممارسة الجيدة في مبادئ العمل الاجتماعي إذ لم يسبق أن دُمجا معاً في مكان واحد من قبل.[٤] ويدعم الإرشاد التوجيهي المذكور مبدأ ترجيح «الانتفاع من الشك» ويوصي به في حالة اليافعين وتقرير أنهم أطفال من هذا الباب. وصاغ هذا الإرشاد التوجيهي مزاولون في العمل الاجتماعي ومديرون ومناصر لقضايا اليافعين الطالبين للجوء بمشورة قانونية من محام يترافع لدى المحكمة العليا. وأشرفت على مراقبة العملية مجموعة مراقبة تقييم العمر الاستراتيجية التي تضم ممثلين عن نطاق واسع من الهيئات الحكومية وغير الحكومية.

وهناك فوائد كثيرة تتأتى من تولي الباحثين الاجتماعيين لعملية تقييم العمر منها:

- أنَّ التقييمات التي ينتجها الباحثون الاجتماعيون هي تقييمات نفسية-اجتماعية أنَّها لا تتضمن النماذج الطبية التي ما زالت قيد الجدل
- أنَّ الباحثين الاجتماعيين يركزون على رفاه الأطفال (والبالغين) وليس على رقابة الهجرة ولذلك فهم (نظرياً) محايدون في أمور الهجرة.
- أنَّ الباحثين الاجتماعيين المزاولين لعملهم في المملكة المتحدة يخضعون لتدريبات تستمر سنوات على التصنيفات النظرية والعملية بما يخص تطور الطفل وحماية الطفل وكيفية إتمام التقييمات وتزداد تدريباتهم أيضاً في مجال الإتجار بالبشر.
- وهناك نقاط متوازية بين تقييمات العمر وتقييمات الحاجات إذ تتطلب من الباحثين الاجتماعيين تقييم اليافع

كلياً والتوصل إلى فهم لعدد من العوامل بما فيها الصحة والتعليم والخبرات الفردية والخلفيات الأسرية.

- وتضمن طبيعة عملهم وأماكن عملهم تمكين الباحثين الاجتماعيين من توفير بيئة أقل رسمية وأكثر راحة (خلافاً لما يقدمه مركز الهجرة على سبيل المثال) لتقييم اليافع الذي ربما قد عانى من الخوف والاستغلال والتعذيب والسلوك المسيء في بلده الأصلي أو في أثناء أسفاره.

العثرات والمخاوف

يتمثل الهدف النهائي من مجموعة مراقبة تقييم العمر الاستراتيجية في المملكة المتحدة في تمكين كل واحد من المهنيين ممن قد يتولى دوراً ما في عملية التقييم في إتمام إرشاداته الخاصة به وتمكين دمج هذه الفصول معاً في كتاب واحد يسهِّل من التعاون بين الهيئات المشاركة في التقييم. لكنَّ إرشادات العمل الاجتماعي التوجيهية هي الوحيدة المكتملة حتى الآن.

وحتى لو تولى الباحثون الاجتماعيون مسؤولية إجراء عملية تقييم العمر في المملكة المتحدة، فلن يمنع ذلك مسؤولي الهجرة من إجراء التحديد الأولي للعمر للأفراد الذين يتوجهون إليهم في وزارة الداخلية وهذا قد يؤثر على مسار قضية أولئك الأفراد. فالأشخاص الذين «يشير مظهرهم بقوة» برأي خدمات الهجرة إلى أنَّهم فوق سن الثامن عشرة لن يحيلهم مسؤولو الهجرة إلى السلطة المحلية لكي يجري عليهم الباحثون الاجتماعيون تقييم العمر.

وهناك قضية حساسة أخرى وهي الحصول على الموافقة الواعية عند التعامل مع الأطفال. ففي المملكة المتحدة، يتولى الباحثون الاجتماعيون مسؤولية الحكم على ما إذا كان اليافع ناضجاً بما يكفي لفهم السؤال الموجه له وإبداء الموافقة الواعية للمشارة (أو لعدم المشاركة) في تقييم العمر. ومع ذلك، يمكن أن يخلوا ذلك الحكم من الموضوعية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس كل أصحاب الطلبات في بعض الدول الأوروبية واعون بالتبعات الصحية المحتملة للإجراءات الطبية المستخدمة، ما يدعو إلى التشكيك في مدى وعيهم بالموافقة التي يبدونها. ويزيد الأمر تعقيداً أنَّ الشخص الذي يُطلَب إليه تقديم الموافقة قد يكون طفلاً لا يمتلك إلا قدراً محدوداً من الفهم بشأن ما شُرِحَ له بلغة قد لا تكون لغتهم الأم. ففي ثلث البلدان الأوروبية تقريباً، يمكن أن يؤدي رفض الخضوع إلى التقييم العمري باستخدام النموذج الطبي إلى إصدار افتراض تلقائي بأنَّ اليافع بالغ وليس طفلاً.

ومن الأمور الحساسة أيضاً أن يعرف اليافعون كيفية الاعتراض على النتيجة إذا لم يقبلوا بها ولا يقل أهمية عن ذلك توفير القدرة لهم بتقديم ذلك الاعتراض. وفي المملكة المتحدة، بمقدور اليافعين طلب المراجعة القضائية لعمل السلطة المحلية إذا لم يوافقوا على العمر الذي حددته (على افتراض أنهم قادرون على تأمين المساعدة والتمثيل القانونيين) علماً أنَّ توافر الوصول إلى الطعن بالقرارات والمشورة بهذا الشأن في البلدان الأوروبية محدود للغاية.

الخلاصة

سجَّل الإرشاد التوجيهي للباحثين الاجتماعيين في إنجلترا ما يزيد على ٢٠ ألف تنزيل من الإنترنت في الأشهر الستة الأولى بعد نشره، وعلى ضوئه راجعت بعض السلطات المحلية سياساتها وإجراءاتها. وسوف يأخذ الأمر بعض الوقت لحين تضمين الإرشاد التوجيهي في الممارسات وصولاً إلى تقييمات أفضل وتحديات قانونية أقل.

لكنَّ الاعتبار الرئيسي لأي تقييم للعمر يجب أن ينصب على الآثار التي قد تنتج إلا لم يكن تقييم العمر دقيقاً. فإذا قُيِّمَ الطفل على أنه بالغ، من المحتمل جداً أن يتبع ذلك احتجاز الهجرة والإزالة فالأثر النفسي للاحتجاز كبير جداً بل تزيد كارثيته على الأطفال إن تعرضوا للاحتجاز. وتزداد الكارثة سوءاً إذا أعيد الطفل المساء تقييم عمره إلى بلده التي هرب منها. وبغض النظر عن منهجيات تقييم العمر المستخدمة، تقع على من يجري هذه التقييمات مسؤولية سلامة الأفراد الخاضعين للتقييم .

ديبي بسلر *debbiebusler@yahoo.com*
رئيس قسم دعم اللاجئين، الصليب الأحمر البريطاني *www.redcross.org.uk* وعمل سابقاً رئيساً لقسم اللجوء ورعاية المغادرين في سلطة محلية في غرب لندن (عند بدء مشروع تقييم العمر).

١. المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (2013) ممارسة تقييم العمر في أوروبا (*Age assessment practice in Europe*)
٢. www.bda.org/news-centre/latest-news-articles/Pages/Xrays-for-young-asylum-seekers-inaccurate-and-unethical.aspx
٣. متاح على الإنترنت http://adcs.org.uk/assets/documentation/Age_Assessment_Guidance_2015_Final.pdf
والإرشاد التوجيهي مخصص لإنجلترا لكنَّه متاح لأي شخص يريد تبنيه.
٤. انظر أيضاً الإرشاد التوجيهي الأسكتلندي المُعدّ في عام 2012 www.migrationscotland.org.uk/uploads/files/documents/age_assessment_guidance.pdf

رجوع السويد عن اللجوء

بيرند باروسل

يعود السبب في رجوع السويد مؤخراً عن اللجوء إلى عدد من العوامل المختلفة منها عدم كفاية الجاهزية المحلية وإخفاقات دول الاتحاد الأوروبي الأخرى من الناحية الإنسانية.

كانت السويد لمدة طويلة واحدة من أهم بلدان الاتحاد الأوروبي التي يقصدها طالبو الحماية، وقد تقدم قرابة ١٦٣ ألف شخص للجوء عام ٢٠١٥ معظمهم من سوريا وأفغانستان والعراف. ولا غرابة في أن تحظى السويد بسمعة طيبة بين طالبي اللجوء. فالسويد تحتل مرتبة متقدمة منذ عدة سنوات في معدلات الحماية في أوروبا وكانت تمنح اللاجئين والمستفيدين من الحماية الثانوية الإقامة الدائمة كما أتاحت للاجئين فرصة الدخول إلى سوق العمل مباشرة فور تقديم طلبات لجوئهم. أما معايير الإسكان والمساعدة القانونية والاجتماعية المرعية خلال إجراء اللجوء فكانت عادلة لدرجة كبيرة. وكان الواصلون الجدد قد سمعوا سابقاً من أقربائهم أو أصدقائهم أو من المهربين أنَّ السويد بلد يَحسُن بدء حياة جديدة فيه وأنَّه بغض النظر عما إذا قُبِلَ منح صفة اللاجئ أو الحماية الثانوية كان المستفيدون من الحماية يتمتعون بحق لم الشمل الأسري مع عائلاتهم في السويد. وبعد أربع سنوات من الإقامة، كان من حق اللاجئين المعترف بهم الحصول على الجنسية السويدية.

لكنَّ كثيراً مما ذُكِر بدأ يشهد تغيراً جذرياً مفاجئاً مع نهاية عام ٢٠١٥. ففي حين شَهِد عام ٢٠١٤ اختناقات كبيرة في استقبال طالبي اللجوء وتأمين السكن لهم عندما قفزت أعداد طالبي اللجوء إلى مستويات قياسية خلال أواخر الصيف وفي الخريف في عام ٢٠١٥ لم تعد السويد قادرة على ضمان أي مأوى للواصلين الجدد. فقد أصبحت البلديات عاجزة عن توفير الخدمات الاجتماعية والتعليم للأطفال حسب مقتضى القانون وامتدت فترات معالجة طلبات اللجوء أكثر فأكثر.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، بدأت الحكومة المركزية بالتفاعل مع ذلك الواقع بطريقة مفاجئة إذ أعلنت عن عدد كبير من القيود الصارمة لتوفير «مهلة» لمنظومة استقبال طالبي اللجوء. فيقال إنَّه

جسر أوريزنود الذي يصل بين الدانمارك والسويد ويمثل مسار الدخول الرئيسي للاجئين إلى السويد.

كان من الواجب خفض عدد طالبي اللجوء لدرجة كبيرة وهكذا، لن يكون بمقدور المستفيدين من الحماية مستقبلاً الحصول على أكثر من الإقامة المؤقتة، كما أنَّ القيود ستفرض عليهم من ناحية لم الشمل الأسري إلى أدنى درجة يسمح بها القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي.[1] أعيد إنشاء نقاط الحدود مؤقتاً بين السويد وحدود منطقة الشنغن، ومنذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، لم يعد يُسمَح لشركات الحافلات ولا القطارات والعبّارات أن تنقل مسافرين لا يحملون وثائق إثبات الشخصية من جارتيها الدانمارك وألمانيا. وحتى منهج التعامل مع القاصرين غير المصحوبين ببالغين سرعان ما أصبح أشد صرامة ، حسب الحكومة.

وبعد هذه الإعلانات، وربما نتيجة الانتهاكات الموسمية وإغلاق مسارات الهجرة غير الشرعية عبر دول البلقان الغربية، انخفضت أعداد طالبي اللجوء مرة واحدة تقريباً. وفي مارس/آذار ٢٠١٦، لم تتجاوز نسبة الواصلين في الأسبوع الواحد ٥٪ من المجَّلين في أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥. وفيما تلقى كثير من السويديين خبر انخفاض ضغوط الهجرة براحة، شعر غيرهم بالصدمة بموقف السويد التقييدي الجديد.

وما زالت الحكومة تصرِّح إنَّ رجوعها عن سياسة اللجوء مؤقت وأنّ السويد ستعود إلى سياسة الانفتاح فور عودة وضع الاستقبال إلى السيطرة من جديد. ومع ذلك، سوف يستغرق إعادة الوضع غلى ما كان عليه في نهاية المطاف وقتاً طويلاً إذ لا بد من أن يسبق ذلك بناء آلاف شقق الإيجار المقدور عليها مالياً ولا بد من استحداث الخطوات اللازمة لتحسين قدرة الواصلين الجدد على الاندماج في سوق العمل ولا بد من تجهيز أعداد كبيرة من كوادر المعلمين والأطباء للمحافظة على فعالية منظومتي التعليم والرفاه الاجتماعي. وإضافة لذلك، تعاني وكالة الهجرة من عبئ كبير من طلبات اللجوء العالقة التي لم يُبتَّ بها بعد (ما يزيد على ١٥٧ ألف حالة بتاريخ ١ أبريل/نيسان ٢٠١٦).

وقال رئيس الوزراء ستيفان لوفين ووزير العدل مورغان جوهانسون إنَّ المقاربة التقييدية الجديدة التي انتهجتها السويد لا تهدف إلى تخفيض المشكلات المحلية فحسب بل جاءت أيضاً لتشجيع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي لقبول عدد أكبر من اللاجئين وتخفيف العبء على السويد. لكنَّ التدابير التي استحدثتها الدانمارك والنرويج ودول أخرى غيرها كانت أكثر عدائية تجاه طالبي الحماية.

فما الذي يمكن تعلمه من ذلك؟

أولاً، لقد تمسكت غالبية السويديين وممثلوهم السياسيون (باستثناء اليمين المتطرف) منذ أمد بعيد بنظرة إيجابية للهجرة وبضرورة منح الحماية، لكنَّهم أخفقوا في إقامة منظومات قادرة على استيعاب الارتفاع الحاد والسريع في الأعداد. والمصدر الأكبر للصدمة هو الضعف الشديد في توفير الإسكان المقدور عليه مالياً لمدة لا بأس بها من الوقت تفاقم مع حقيقة أنَّ هيئة الهجرة عادة ما تستأجر الشقق العادية لتسكين طالبي اللجوء. وبالنسبة لمن يُمنَح الحماية، يُطلَب إليه الانتقال من تلك المرافق، لكنّ الواقع يشير إلى أنَّهم غالباً ما سيحتاجون إلى النوع ذاته من السكن حتى بعد إجراء اللجوء. وهناك مجموعات أخرى ممن تقل قدراتهم المالية عن المتوسط مثل المتقاعدين والطلاب والشباب وهم يتنافسون في شريحة السوق ذاتها.[2]

وعلى العموم، يعمُّ الخوف من أنَّ دولة الرفاه السويدية التي بدأت تقلّص تنظيماتها لم تعد قوية بما يكفي لدمج عدد أكبر من المستفيدين من الحماية ولا المهاجرين إليها للم الشمل الأسري. وهكذا، حتى لو كان الخطاب العام عن الهجرة واللجوء يسوده التعاطف وحتى لو كان كثير من الناس يفهمون سبب عدم شعور السوريين أو الإريتريين أو الأفغان بالسلامة في بلدانهم، فلن يضمن ذلك كله موقفاً مرحباً أو دامجاً لطالبي الحماية على المدى البعيد.

وهناك نقطة أخرى وهي ضعف التضامن داخل دول الاتحاد الأوروبي وعجزها عن التعامل كفايةً مع ما يوصف بأنه أسوء وضع لجوء في التاريخ الحديث. ولقد تحدث السياسيون والمعلقون في بعض الأحيان عن أنّ بلدان الاتحاد الأوروبي إن رحّبت باللاجئين بمستوى الترحيب ذاته الذي أبدته السويد (بأرقام نسبية) فما كان لأوروبا أن تعاني من أزمة للاجئين. وفي سوق مشتركة واتحاد سياسي كالاتحاد الأوروبي، عندما لا تقبل سوى قليل من الدول الأعداد الكبيرة من طالبي اللجوء وترفض بعضها الآخر أن تستقبل أحداً من هؤلاء، سوف يثير الناس في النهاية تساؤلات حول انعدام التوازن وعدم العدالة. وعندما لا تَلقَ نداءات التضامن آذاناً صاغية، سوف يزداد عدد المجتمعات التي ستغلق أبوابها.

بيرند باروسل *bernd.parusel@migrationsverket.se*
خبير، شبكة الهجرة الأوروبية، هيئة الهجرة السويدية. هذه المقالة كتبها المؤلف بصفته الشخصية.

١. ما زال الأشخاص الحاصلين على صفة اللاجئ يتمتعون بحق لم الشمل الأسري (الأزواج والآباء والأطفال تحت سن 18 عاماً) لكنَّ هذا الحق لن يُمنَح لذوي الحماية الثانوية.
٢. باروسل ب (2015) تركيز بروفايل قطري للهجرة، السويد، أوسنابرك/بون: معه بحوث الهجرة والدراسات العابرة لثقافات/ الهيئة الفدرالية للتثقيف المدني
www.bpb.de/system/files/dokument_pdf/Country%20Profile%20Sweden_2015_0.pdf
(Focus Migration country profile Sweden, Osnabruck/Bonn: Institute for Migration Research and Intercultural Studies/Federal Agency for Civic Education)

الاستجابة لتهجير المثليات والمثليين ومُزدوجي الميل الجنسي ومُغيّري الجنس (إل جي بي تي) قسراً في شرق أفريقيا

غيتا زوموروودي

في أعقاب تمرير قانون مكافحة المثلية الجنسية الأوغندي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣، فرَّ مئات من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومُغيّري الجنس (إل جي بي تي) إلى كينيا بحثاً عن السلامة. ولا بد من تنفيذ مجموعة متنوعة من التدخلات في كل من أوغندا وكينيا من أجل تحقيق استجابة فعَّالة.

على مدار العقد المنصرم، سعى الـ (إل جي بي تي) الأوغنديون وراء السلامة واللجوء في عدة بلدان ولكن ليس بالأعداد الكبيرة أو بالدرجة العالية من الوضوح في أعقاب تمرير قانون مكافحة المثلية الجنسية الأوغندي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣. وتُشير بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وغيرها من مزودي الخدمات في كينيا إلى تقدم ما لا يقل عن ٤٠٠ فرد أوغندي من الـ (إل جي بي تي) بطلب التأمين واللجوء في كينيا في الفترة بين يناير/كانون الثاني ٢٠١٤ وفبراير/شباط ٢٠١٥. وكانت الغالبية العظمى من تلك الفئة ذكوراً مثليين إما في أواخر سن المراهقة أو مطلع العشرينات. وبالإضافة إلى طالبي اللجوء من تلك الفئة، كانت هناك بلاغات أيضاً عن أوغنديين من الـ (إل جي بي تي) ممن انتقلوا مؤقتاً إلى كينيا سواء بطرق شرعية عن طريق عبور نقطة التفتيش الحدودية الرسمية أم بطرق غير شرعية.

وناضلت الجهات الدولية المانحة والمنظمات المحلية ومزودو الخدمات للاجئين بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على طريق الاستجابة لهذا الوضع. وفي أثناء ذلك، أطلقت الحكومة الكينية سلسلة من الإجراءات الصارمة التي أثرت على مصلحة اللاجئين في كينيا.[١] وبالنظر إلى التعقيدات التي تتضمنها عوامل الدفع والجذب والسياق الكيني المحفوف بالتحديات، يجب على أصحاب المصلحة المعنيين التفكير في مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمعالجة تدفق اللاجئين من أوغندا بجانب الاستجابة إلى الاحتياجات الراهنة للذين هُجِّروا قسراً إلى كينيا من الـ (إل جي بي تي).[٢]

عوامل الدفع والجذب

في حين كان قانون مكافحة المثلية الجنسية من أكثر العوامل الدافعة لهجرة الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين، فلا يمكن تحميله بمفرده عبء الهجرة الجماعية غير المتوقعة لهم. فقد كان هناك كثير من عوامل الدفع الموجودة سابقاً في أوغندا ولكنها تفاقمت بإعطاء الضوء الأخضر لممارسات التمييز العنصري وسوء المعاملة من خلال تمرير هذا القانون، إذ سَجلّت المنظمات الأوغندية العاملة مع مجتمع الـ (إل جي بي تي) ارتفاع عدد بلاغات تعرضهم للتهديدات ولعنف والابتزاز والتهديد «بكشف الهوية المثلية» على الملأ وفقدان فرص العمل والطرد من المدرسة عموماً في ٢٠١٤،[٣] وأدى الاعتقاد السائد باشتراط قانون مكافحة المثلية الجنسية على المواطنين تسليم المشتبه فيهم من الـ (إل جي بي تي) عن رفض استباقي للأسر وعمليات ترحيل وبلاغات للشرطة حتى قبل التصديق عليه ليصبح قانوناً. وتحت تهديد بند القانون الذي يحظر «الترويج» للمثلية الجنسية، علّقت كثير من المنظمات التي تقدم الخدمات لمجتمع الـ (إل جي بي تي) مَبْدَئِيًّا برامجها أو قلّصتها. ولم يكن بتلك المنظمات طاقة الوفاء بمطالبات دعم إعادة توطين الـ (إل جي بي تي) المُهددين ورفاههم.

ولم يُخفِّف كثيراً إلغاء المحكمة العليا في أوغندا قانون مكافحة المثلية الجنسية في أغسطس/آب ٢٠١٤ من وطأة البيئة العدائية التي أحاطت بهم. وأشار بعض الناشطين الأوغنديين إلى أنَّ إلغاء هذا القانون لمبررات فنية وليس بسبب مضمونه شجَّع العامة على تنصيب أنفسهم قضاة لمعاقبة هذه الفئة من الناس. وعُزِّز ذلك برفع أعضاء البرلمان الأوغندي عريضة تُطالب بإعادة إنفاذ القانون بالإضافة إلى التقارير التي قدّمها سياسيونَ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤ يلتمسون النَّظر في صياغة قانون جديد يستهدف مجتمع الـ (إل جي بي تي) يُطلق عليه اسم «قانون مكافحة الترويج للجرائم غير السويّة». وعلى الرُّغم من أنّه كان لحوادث الاعتقال أو العنف دور كبير في دفع هجرتهم، آثر آخرون ببساطة في ضوء المناخ العام من الخوف الذي ولّده هذا القانون عدم انتظار التعرض لأيٍ من ذلك وغادروا البلاد.

وفي كينيا، أعطت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وشركائها في بادئ الأمر الأولوية لهذا العدد الجديد غير المتوقع من الحالات وعجلّت بإعادة توطين الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين. وفي بلد حيث يقبع اللاجئون بانتظار أي بادرة أمل لإعادة توطينهم، استغرقت أسرع عملية إعادة توطين لحالة واحدة على الأقل ثمانية أشهر ما بين الدخول إلى كينيا وإعادة توطينها في الولايات المتحدة في حين وفّر أحد شركاء مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين معاشاً شهرياً في بادئ الأمر لكل من رفض التوجه إلى مخيم كاكوما للاجئين

الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين الذين طلبوا اللجوء في نيروبي. وأتاحت عدة منظمات يرأسها الـ (إل جي بي تي) خدماتها التي تقدمها بطبيعة الحال للوافدين الجدد أو وضعت برامج جديدة لمعالجة احتياجاتهم الخاصة. وهكذا أصبحت تلك الخدمات وهذا الدعم الذي قُدِّم في كينيا بالإضافة إلى سرعة تعامل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع الوضع هناك بمنزلة عوامل جذب قوية على نحو متزايد وذاع صيت أخبار تلك الموارد لدى الأوغنديين. وكان لذلك وقع كبير خاصة على اليافعين الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين الذين لا يحظون سوى بفرص تعليم وعمل محدودة بسبب ما يلحقهم من عار وتمييز ويُعدُّون مستضعفين لافتقادهم شبكات الأمان الاجتماعي.

التحديات

سرعان ما خاب أمل الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين الذين فرّوا إلى كينيا سعياً وراء تطلعاتهم إلى بيئة أكثر أمناً وودّية ورغبة في إعادة توطينهم تلقائياً في الغرب. وبالنسبة لتوجهات كراهية المثليين، تختلف كينيا قليلاً عن أوغندا بيد أنَّ لدى كينيا أيضاً قوانين مكافحة المثلية الخاصة بها التي تستخدمها لمضايقة الـ (إل جي بي تي) واعتقالهم بطريقة تعسفية.وفي كاكوما، أبلغ الـ (إل جي بي تي) عن تعرضهم للتمييز على يد كوادر عمل الشركاء المنفذين لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومن الشرطة بالإضافة إلى التهديدات والتحرش من جانب اللاجئين الآخرين والاعتداءات الجسدية. وانتقل غالبيتهم إلى «مناطق الحماية» التي وفرّت لهم مزيداً من الأمان ولكنها في المقابل زادت من ظهورهم.[٤]

وكان اللاجئون في نيروبي أفضل حالاً من غيرهم إذ تحظر سياسة الحكومة الكينية في إقامة المخيمات على طالبي اللجوء أو اللاجئين العيش خارج مناطق اللاجئين المخصصة لهم، وكان من تجده الشرطة خارج تلك المناطق يتعرض لعقوبات لغرامات والحبس، وفي الوقت نفسه تسبب موقف الحكومة الكينية المناهض للإرهاب في رفع معدل اعتقال جميع الأجانب في كينيا واحتجازهم وإساءة معاملتهم وترحيلهم. وناضل الـ (إل جي بي تي) للعثور على مساكن آمنة وميسورة التكلفة. حتى إنَّه قُدِّم ضد بعضهم بلاغات للشرطة من قبل جيرانهم أو تعرضوا لاعتداءات عنيفة. وعلى الرَّغْمُ من حصولهم على المساعدات المالية والاجتماعية من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وغيرها من المنظمات، وجد كثير من الـ (إل جي بي تي) صعوبة في إعالة أنفسهم في البيئة الكينية باهظة التكاليف نسبياً حيث ليس لهم أي حق شرعي في العمل.

وقد أولت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين الاهتمام الأولي لجميع حالات الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين ووفرت لهم المساعدات المالية للاجئين منهم في نيروبي وهذا الأمر بدوره عزَّز الاعتقاد بأن جميع طالبي اللجوء من الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين سيتلقون الدعم نفسه بغض النظر عن اختلاف مستويات استضعافهم وأنَّ طلب اللجوء في كينيا طريق مضمون لإعادة التوطين السريع. ولكن مع ارتفاع عدد الحالات ومحدودية الموارد المالية، اضطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وشركائها لإعادة النظر فيما إذا كانت ستستمر في هذا النهج أم لا. وزادت مزاعم التعرض لأعمال تهريب البشر والاحتيال في اللجوء من تعقيد الأوضاع. وبحلول نهاية ٢٠١٤، لم تعد مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وشركائها تُصنِّف جميع الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين تلقائياً كمستضعفين بل بدأت في تقييم احتياجاتهم على أساس كل حالة على حدة.

واعتمدت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على منظمات الـ (إل جي بي تي) الكينيين في تقديم الإغاثة الإنسانية للمهاجرين الأوغنديين إلا أنَّ تلك المساعدات التي انتظرتها المفوضية والتي كان المهاجرون يرجونها لم تكن جزءاً من برامج تلك الجماعات ولم تكن تُقدَّم حتى الـ (إل جي بي تي) الكينيين أنفسهم. وجابهت جماعات الـ (إل جي بي تي) الكينيين الذين وّسعوا مظلة خدماتهم القائمة لتشمل الأوغنديين، مثل: خدمات الرعاية الصحية والمشورة أو الذين أقاموا مساكن مؤقتة ووضعوا برامج مساعدة للأوغنديين، ضغوطاً كبيرة على مواردهم البشرية والمالية. وخشي كثير منهم احتمالية أن يُسفر توفير الخدمات للاجئين الـ (إل جي بي تي) في كينيا عن الإضرار على نحو غير قانوني بعملهم وساورهم القلق باحتمالية أن يُهدِّد الاهتمام المتزايد بمجتمع الـ (إل جي بي تي) عموماً المكاسب التي حققتها حركة الـ (إل جي بي تي) الكينيين. وفي حين كانت المنظمات المعنية في أوغندا بالعمل مع مجتمع الـ (إل جي بي تي) قلقة بشدة على رفاه رعاياها وسلامتهم في كينيا، فقد شعرت تلك المنظمات بأنَّ توفير الدعم المباشر لهم عبر الحدود يتجاوز قدرتها وولاية اختصاصها.

وتفاقم الوضع بممارسات النشطاء الدوليين الذين أطلقوا حملات لجمع التبرعات وإرسال الدعم المادي لتمكين الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين من الفرار إلى كينيا وقطع الوعود بمساعدتهم على «الهرب» إلى حياة أكثر سلامة. وعَقَدَ المهاجرون آمالاً كبيرة على أنصارهم ولكن بسبب طول فترة معالجة أوضاع هؤلاء اللاجئين، تحول التحدي من مجرد دعم فئة معينة ينصب تركيزها فقط على إعادة التوطين لأن تصبح مكتفية ذاتياً.

التوصيات

هناك ضرورة لمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لمعالجة أوجه الاستضعاف الحالية والتَّحديات الراهنة التي يواجهها المُهجَّرون قسرًا من الـ (إل جي بي تي) في كينيا ولحل الأسباب المؤدية إلى موجات تدفقاتهم من أوغندا. وعلى الرُّغم من تركيز هذه التوصيات على الوضع في أوغندا فهي ترتبط في الوقت نفسه بالوضع في المنطقة عموماً إذ قد تنشأ أوضاع مماثلة في أماكن أخرى.

ويعد نشر المعلومات عاملاً حاسماً في مساعدة هؤلاء الأفراد على اتخاذ القرارات المدروسة. ويتعين على منظمات الـ (إل جي بي تي) الأوغنديين توفير المعلومات الموثوقة والدقيقة بشأن عملية طلب اللجوء وشرح حقيقة حياة اللاجئين في المخيمات والمخاطر القائمة في نيروبي وفرص إعادة التوطين. ويجب أن تأتي تلك المعلومات ضمن دورات تدريبية قانونية وحمائية لنشطاء الـ (إل جي بي تي) ومنظماتهم ثم تُنشر بين أفراد مجتمع الـ (إل جي بي تي) عبر الشبكات غير الرسمية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وضمان وصول هذه المعلومات للريفيين والفقراء من الـ (إل جي بي تي). ويجب على الحلفاء الدوليين توفير المعلومات والرسائل نفسها مثلما تفعل المنظمات المحلية مع طالبي المساعدة.

ولكي نُحدِّد كيفية إجراء إعادة التوطين المؤقت في كينيا وغيرها من البلدان الأخرى في شرق أفريقيا لتوفير خيار أكثر سلامةً وفعَّالية، ينبغي للمنظمات التي يرأسُها الـ (إل جي بي تي) والعاملة في المنطقة التعاون على تقييم المخاطر وتحديد احتمالات إعادة التوطين والتخطيط لها وتخصيص وسائل اتصال أكثر فعالية وتنظيماً. ويجب على المنظمات الأوغندية أيضاً تقييم ما إذا كانت الدورات التدريبية داخل أوغندا حول «اعرف حقوقك» قد آتت ثمارها من عدمها.

ويتعين على الجهات المانحة والمنظمات المحلية أن: أ) تُقيّم أولويات التمويل الحالي والبرامج لتحديد ما إذا كانت تُعالِج أوجه الاستضعاف المؤدية إلى طلب اللجوء أو الهجرة أو لا، وب) استكشاف فرص تقديم الدعم وتوسيع البرامج المهتمة بالصحة والدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز سبل كسب الرزق، وج) النظر بطريقة أكثر صراحةً بكيف يمكن للتركيز المكثف على مثل هذه القضايا أن يُعزِّز حماية أفراد مجتمع الـ (إل جي بي تي) وأمنهم.

وفي كينيا، ويجب على مزودي خدمات اللاجئين ومنظمات الـ (إل جي بي تي) العاملين مع المُهجَّرين قسراً توفير مزيد من المعلومات للوافدين الجدد بشأن الخيارات المُتاحة لهم وعدم التَّسرع بنصحهم بطلب اللجوء إذ يفترض كثيرون منهم أنَّ طلب اللجوء سيقودهم مباشرة لإعادة التوطين في بلد ثالث. ولن يكون إعادة التوطين الحل المثالي لجميع الـ (إل جي بي تي) المُهجَّرين قسراً.

ويجب على الجهات المانحة والجماعات في المنطقة مساعدة اللاجئين من الـ (إل جي بي تي) على تنظيم أنفسهم وعملهم لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم والحلول المُمكنة. ويُعد الدعم الذي يُقدِّمه الناصحون المحليون مثل مزودي خدمات اللاجئين الـ (إل جي بي تي) الكينيين وجماعاتهم حيوياً لتوفير المعلومات بشأن السياق المحلي (مثل كيفية الحصول على تراخيص عمل والحصول على الخدمات وتحديد الأحياء الأكثر سلامةً) ومد يد العون لهم بشأن استراتيجيات الحماية الشخصية وإحالتهم إلى مزودي خدمات الأصدقاء للـ (إل جي بي تي).

وبالنظر إلى الوقت المُستَغْرَق في إعادة التوطين وحقيقة أنَّه لن يُعاد توطين جميع اللاجئين، يجب أن يكون هناك دعم لخيارات المساكن المتناثرة في كينيا وتطوير برامج التدريب وتوليد الدخل. ومع ذلك، ينبغي الأخذ في الاعتبار أنَّه قد يكون من الصعب توسيع تفعيل استراتيجيات الحماية التي تُناسب عدداً صغيراً من طالبي اللجوء الـ (إل جي بي تي) أو استمرار تطبيقها في حالة الأعداد الكبيرة منهم.

ويُعَّد تقديم تدريب الحَسَاسيَّة لمزودي خدمات اللاجئين وشركاء الـ (إل جي بي تي) المحليين من الأمور الحاسمة لضمان إمكانية الوصول للخدمات وسرعة الاستجابة للاحتياجات الخاصة بهذا المجتمع. وينبغي بذل مزيد من الجهود لإشراك الشرطة الكينية وتوعية المجتمع ورجال الدين، وخاصة في مخيمات اللاجئين من أجل تقليص ما يلحقهم من وصمة عار وما يتعرضون له من تحرش.

وأخيراً، من شأن التخطيط المُشترك للأدوار والموارد من قِبَل منظمات الـ (إل جي بي تي) في كل من أوغندا وكينيا أن يساعد على بناء تصور للاحتياجات العامة المتعلقة بالوضع الراهن وتحديد ثغرات التمويل. وسيُعزِّز ذلك بدوره أيضاً قدرتهم على معالجة المشكلات والتخطيط المستقبلي والتعاون على إيصال صوتهم لكل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومزودي الخدمات والممولين.

غيتا زوموروودي *gittazomorodi@gmail.com*
مستشارة في مجال الأعمال الخيرية وحقوق الإنسان.

١. راجع ويرث أ. (2014) «تأمُّلات من قرار إقامة المخيمات الصادر عن المحكمة العليا في كينيا»، نشرة الهجرة القسرية العدد 48
www.fmreview.org/ar/faith/wirth

٢. استناداً إلى بحث أجري في الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2014 ومايو/أيار 2015 بطلب من المشروع الخيري العالمي. http://globalphilanthropyproject.org.
التقرير الكامل متاح إلكترونياً من خلال الرابط التالي:
http://tinyurl.com/GlobalPhilanthropy-sogi-2015
راجع أيضاً نشرة الهجرة القسرية العدد 42 حول «الميل الجنسي وهوية الجندر وحماية المهجَّرين»
www.fmreview.org/ar/SOGI

٣. انظر منتدى رفع الوعي بحقوق الإنسان والترويج لها "تقرير أوغندا حول الانتهاكات القائمة على هوية الجندر والتوجه الجنسي"
www.hrapf.org/sites/default/files/publications/15_02_22_lgbt_violations_report_2015_final.pdf
(*Uganda Report of Violations Based on Gender Identity and Sexual Orientation*)

٤. راجع فريسيرو ج. (2015) «إيواء المهجَّرين بسبب العنف الجنسي والقائم على الجندر»، نشرة الهجرة القسرية، العدد 50
www.fmreview.org/ar/dayton20/freccero

الوضع القانوني للاجئين العراقيين في بلدان المنطقة

محمَّد عبَّاس محسن

لا يحظى اللاجئون العراقيون في بلدان المنطقة إلا بقليل من الحماية والمساعدات خاصةً أنَّ هذه البلدان ليست من الدول الموقِّعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١. وبالنتيجة، يصعب على اللاجئين إعالة أنفسهم ويصعب كذلك المحافظة على سلامتهم.

تقدِّر مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أنَّ قرابة ٤,٥ مليون عراقي (أي ما يعادل سدس سكان العراق) هم من المهجَّرين، منهم أربعة ملايين نازحون داخل العراق بينما يعيش بقيتهم في بلدان المنطقة مثل لبنان والأردن وتركيا وإيران وسوريا ومصر. لكنَّ العراقيين الذين يدخلون أياً من هذه البلدان ويقيمون فيها دون تصريح رسمي يُنظَر إليهم على أنهم مقيمون غير قانونيين الأمر الذي ينعكس على الحد من الحماية القانونية المتاحة.

ففي حالة تركيا التي وقَّعت على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، لا تمنح صفة اللاجئ للأشخاص القادمين إليها من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. وبذلك، لا يُسمَح للعراقيين المكوث في تركيا إلا لمدة محدودة ريثما يحصلون على اللجوء في بلد ثالثة. أما لبنان والأردن فلم يوقعا على اتفاقية اللاجئين في حين انضمت إيران إلى الاتفاقية مع تحفظها على أربعة مواد بما فيها المادة ٢٦ التي تسمح بحرية الحركة للاجئين. ومصر دولة موقّعة على الاتفاقية لكنَّها مع ذلك ترفض منح اللاجئين الحق في العمل (مصر لا تصرّح عن ذلك النهج رسمياً) وتحد أيضاً من حصولهم على الخدمات التي تقدمها الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت صعوبة الدخول إلى مصر لدرجة كبيرة إذ تشترط مصر على اللاجئين الحصول الخضوع إلى مقابلة شخصية في السفارة المصرية وحتى هذه المقابلة لا تتاح إلا في عمّان أو دمشق. ولما كان من الصعب الحصول على تأشيرات الدخول، تشرذمت العائلات عدا عن أنَّ شرط التأشيرة المسبَّقة يحد من فرص السفر إلى العراق للحصول على ما يعينهم في الحياة في المنفى.

أما الحماية القانونية الممنوحة للعراقيين وطالبي اللجوء في دول المنطقة فهي مقيّدة في حدود المبدأ القانوني لمنع العودة القسرية الذي يُلزِم الدول المضيفة كحد أدنى في تبني التدابير اللازمة لحماية اللاجئين على أراضيها من الطرد والإعادة إلى البلد الأصلية التي لم تتعافى بعد من الظروف التي تسببت في لجوئهم منها في المقام الأول.

ومع أنَّ الحكومات في تلك البلدان تتيح لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أو المنظمة الدولية للهجرة تسجيل اللاجئين، فالحماية التي تُمنَح من خلال التسجيل لدى أي من المنظمتين محدودة. فقد تسمح للاجئين الوصول إلى الخدمات لكنها لا تمنحهم الحق في طلب اللجوء أو في الحصول على الإقامة القانونية أو وضع اللاجئ. وقد يؤثر الوضع القانوني على عدد من جوانب حياة العراقيين المهجَّرين، فهم غير قادرين، على سبيل المثال، على الوصول إلى الخدمات الأساسية أو فرص العمل، ولا سبيل لهم أيضاً للوصول إلى تسجيل واقعات الولادة والوفاة والزواج.

ويبقى العراقيون في هذا الوضع يغمرهم الخوف من الاعتقال أو الاحتجاز أو التسفير إلى العراق. وعادة ما يكون الرجال أكثر عرضة لخطر الاعتقال وهذا ما يدفعهم إلى التواري عن أنظار السلطات. ونتيجة ذلك، تجد النساء أنفسهن ملزمات بتولي أمور الحصول على المساعدات، وهذا ما يزيد من خطر تعرضهن للتحرش الجنسي والاستغلال عند خروجهن إلى الشارع وفي مراكز المساعدات. ولا سبيل لهن للوصول إلى الشرطة أو السلطات المعنية إلا في حالات نادرة نظراً لأنهن يفتقرن لصفة الإقامة القانونية في البلاد. وحتى بالنسبة لمن حصل على شيء من الصفة القانونية للإقامة، فما زالوا يرسلون أطفالهم للعمل عوضاً عن أنفسهم خوفاً من الاعتقال. ونتيجة ذلك، يُحرَم الأطفال من التعليم المدرسي ويصبحون أكثر عرضة للوقوع ضحايا للإساءة والاستغلال.

ومع ضعف احتمال انخفاض عدد اللاجئين العراقيين في بلدان المنطقة، تَظهَرُ الحاجة لحل المشكلات المرتبطة بالوضع القانوني لصفة اللاجئ فيها.

الدكتور محمد عبَّاس محسن *dr.mam1980@yahoo.com*
أستاذ مساعد في القانون، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق

الحبس والتسفير للاجئين العراقيين في لبنان

قصي طارق الزبيدي

ليس لبنان من الدول الموقِّعة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ فهي بذلك لا تمنح وضع اللاجئ للعراقيين وكثير من هؤلاء ينتهي الأمر بهم بالمكوث مدة طويلة في الاحتجاز.

يفتقر اللاجئون العراقيون في لبنان إلى الوضع القانوني ويعانون لهذا السبب من تبعات غير مرغوب بها. فعلى سبيل المثال، إذا تبين للاجئ أنَّه وقع ضحية الاستغلال أو الإساءة من صاحب العمل أو مؤجر البيت الذي يسكن فيه، فلن يتمكن من الذهاب إلى السلطات القانونية لتقديم شكوى بذلك. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٣٢ من قانون عام ١٩٦٢ اللبناني المنظِّم لدخول الأجانب إلى لبنان وبقائهم فيه وخروجهم منه على أنَّ كل من يدخل الأراضي اللبنانية بصورة غير مشروعة سيكون عرضة للحبس لمدة تتراوح بين شهر لثلاث سنوات إضافة إلى الغرامة والتسفير. وبالنسبة للاجئين العراقيين، لو تعرضوا للاعتقال وثبت أنَّ وجودهم في لبنان مخالف للقانون، فسوف يتعرضون إلى العقوبات نفسها وسوف يُعامَلون على أنَّهم مجرمون لا على أنَّهم لاجئون.

ومن الناحية النظرية، بمقدور مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أن تمنح شرعية «نظرية» للعراقيين عن طريق تسجيلهم كلاجئين وتوفير وثيقة تثبت ذلك لهم وتؤكد على أنَّ حاملها قد قبلته المفوضية على أنه لاجئ. لكنّ لبنان لم يوقِّع على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وهذا يعني أنَّه لا يعتبر نفسه ملزماً بالامتثال للصفة التي تمنحها المفوضية للاجئ. وفي إحدى الحالات، حُبِسَ احد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية بتهم الإقامة غير المَشروعة. وحاولت المفوضية إقناع المسؤولين اللبنانيين بالاعتراف بذلك الشخص على أنَّه لاجئ وأجرت زيارات منتظمة لذلك العراقي في السجن. علماً أنَّ جميع العراقيين لهم الحق في التسجُّل في المفوضية إن لم يفعلوا ذلك من قبل.

بصفتي عراقي، عملت كمتطوع في منظمة إنسانية تساعد غيري من المهجَّرين العراقيين في لبنان، لكنَّ أحدهم أبلغ السلطات عني وقال لهم إنني أعمل لقاء المال وليس تطوعاً مني. فكما كان من السلطات إلا أن أعطتني مهلة ١٥ يوماً لمغادرة البلاد وأخبرتني بمنعي من دخول البلاد مجدداً لخمس سنوات. لكنني لم أكن قادراً على المخاطرة بحياتي بالعودة إلى العراق، وهذا ما جعلني الآن أتنقل من بيت لبيت والخوف يملأ قلبي. أنا الآن أعيش حقيقة العيش بطريقة غير قانونية محروماً من حق الإقامة وأواجه خطر الحبس في أي لحظة.

وأعيش كما يعيش أصدقائي وآلاف غيرنا من اللاجئين العراقيين في خوف دائم من أن نتعرض للاعتقال والاحتجاز. فيحاول بعضنا التواري عن الأنظار بالامتناع عن البحث عن عمل، في حين يواجه الآخرون ممن يلتحقون بأعمال بطريقة غير قانونية الاستغلال في مكان العمل دون أن يقدروا على الذهاب إلى السلطات لتقديم شكواهم.

أحمد (٢٣ عاماً) لاجئ عراقي في لبنان اعتُقل في نقطة للسيطرة الأمنية وحُبِس شهراً كاملاً ثم مُدِّدت مدة الاعتقال إلى ستة أو سبعة أشهر وبعدها مُدِّدت تسعة أشهر. وفي نهاية المطاف، تبنَّت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين قضيته وتمكنت من تأمين منحه وضع اللاجئ المؤقت في لبنان. وما أحمد إلا حالة واحدة من مئات القصص التي يعيشها العراقيون في هذا الوضع البائس.

وحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، كان هناك ما يزيد على ٥٠٠ لاجئ عراقي مُحتَجز في السجون اللبنانية في عام ٢٠١٥. وما إن ينهي العراقي محكوميته بتهمة الإقامة غير القانونية حتى يصبح لبنان ملزماً بموجب القانون الدولي بمنع تسفيره قسراً إلى مكان يمثل خطراً على حياته. لكنَّ السلطات اللبنانية بدلاً من إطلاق سراحه بعد انتهاء المحكومية عادة ما تستمر باحتجازه لمدة غير محدودة. وليس بوسع المفوضية المساعدة في إطلاق سراح المحتجزين بهذه الطريقة عدا عن أعداد قليلة جداً منهم. أما الغالبية فلا يُطلقُ سراحهم إلا بعد إبداء موافقتهم على العودة إلى العراق.

لكنَّ لبنان حتى لو لم يكن ملزماً بتوفير المساعدة والدعم للاجئين بمنحهم الفرصة للاندماج في المجتمع المحلي، فهو ملزم باحترام حقوق الإنسان الأساسية وعليه بالإضافة إلى ذلك توفير أذون الإقامة المؤقتة القابلة للتجديد إلا أن يصبح الوضع في العراق آمناً لعودة العراقيين بسلامة.

قصي طارق الزبيدي qusaytariq@hotmail.com

تبادل المعلومات على الحدود التايلندية البورمية

فيكتوريا جاك

صارت مسألة تبادل المعلومات مثار قلق لدى قاطني المخيمات في تايلندا منذ أن حصدت المناقشات بشأن إعادة اللاجئين لديارهم الزَّخم في السنوات القليلة الماضية.

يعيش زُهاء ١١٠ آلاف شخص - غالبيتهم من شعب كارين - في تسعة مخيمات على الحدود التايلندية البورمية حيث تُركز البرامج الإنسانية على التأهب لإعادتهم إلى أوطانهم. وهناك توافق عام في الآراء داخل المجتمع الإنساني على أنَّ الأوضاع في بورما ما زالت غير مواتية للتشجيع على إعادة اللاجئين.[١] بيد أنَّ غياب المعلومات الرسمية واللَّبس الذي أحدثه خفض التمويل وما نشأ عن ذلك من خفض في الخدمات المقدمة في المخيمات جعل اللاجئين توّاقين للحصول على معلومات موثوقة بشأن خياراتهم المستقبلية.

وقد سلطت لجنة لاجئي شعب كارين رسمياً في أول ورشة عمل عقدت في يونيو/حزيران ٢٠١٢ بشأن إعادة اللاجئين الضوء على ضرورة تحسين آليات تبادل المعلومات مع اللاجئين بوصفها أولوية بالغة الأهمية. واعترفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة تنسيق الخدمات إلى المهجّرين في تايلندا التي تنسق اشتراك ١٩ منظمة غير حكومية في توفير الخدمات بالمخيمات بافتقاد اللاجئين للقنوات الرسمية التي لا يتأتى لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة والموثوقة إلا من خلالها.[٢]

وفي ٢٠١٣، أجريت دراسة عرقية رمت لفهم تصور قاطني المخيمات بشأن دور التواصل في بيئات المخيمات وأهميته لا سيما على ضوء احتمال العودة إلى الديار. وشرح كثير من قاطني المخيمات الذين تحدثتُ إليهم كيف يثير غياب المعلومات الموثوقة بشأن الوضع في بورما وخطط إعادتهم إلى الوطن قلقهم وريبتهم. فعلى سبيل المثال، قالت امرأة ذات طفلين: «لا أعلم شيئاً مطلقاً، ولا أي معلومات، عن المكان الذي سيرسلوننا إليه وما الذي سيفعلونه بنا».

ورغب قاطنو المخيمات أيضاً في معرفة الخيارات البديلة المتاحة للعازفين عن العودة إلى بورما. فهل سيُسمَح لهم البقاء في المخيمات أو الانتقال إلى بلد ثالث؟ أم هل ستُغلق المخيمات قسراً ويُعاد اللاجئون غير المؤهلين لإعادة توطينهم قسراً بسبب وصولهم بعد قرار الحكومة التايلاندية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ بشأن غَرْبَلَة الوافدين الجدد؟ وعلاوة على ذلك، لم يكن قاطنو المخيمات راغبين في مجرد تلقي المعلومات بل كانوا يرغبون في التعبير عن مخاوفهم وطرح تساؤلاتهم بشأن التفاوض على شروط العودة.

نعيش هنا منذ مدة طويلة ولكن، ما من أحد يعطينا أي فرصة. ولا يمكننا الذهاب للقاء الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية. ولا يمكننا قول أي شيء. ولا يمكننا فعل شيء سوى غلق أفواهنا والبقاء صامتين. ... فما من أحد يكلِّف نفسه عبء الحديث معنا أو إعطائنا فرصة أو منحنا حقنا الإنساني في التعبير عما نريد قوله. (رجل مُسِّن يقيم في مخيم ماي لا)

ويُعدُّ الحوار بشأن هذه المسائل وغيرها من الأمور الأخرى ذات الصلة ضروري إذا ما ترتب عليه اتخاذ قاطني المخيمات قرارات مدروسة حول هل ومتى وكيف سيشعرون بالأمان لدى عودتهم وجميعها شروط أساسية في قرار العودة «الطوعية». وفي إطار مرحلة الاستعداد، سيحتاج قاطنو المخيمات إلى الاطلاع على بعض المسائل مثل أماكن إعادة التوطين وفرص سبل كسب الرزق والإجراءات الأمنية لضمان حقوق الإنسان وإزالة الألغام الأرضية ومواقع القوات وهل سيُعترف بالتَّعليم والتدريب الذي سبق أن تلقوه في المخيم في بورما أو لا.

أخبرني رجل في نو بو أنَّه: «إذا كانت حياتك رهن بالشائعات، فستكون حتماً قراراتك خاطئة. تلك هي النقطة التي أريدك أن تعيها». وبالمثل، قال لي شاب في ماي لا: «يحتاج اللاجئون لمعرفة المعلومات الصحيحة. ... وإذا لم يتأتى لهم ذلك، سيرتكبون أخطاء تضر بمستقبلهم ولن تتحسن حياتهم أبداً».

مصادر المعلومات الرئيسية

يتبع تدفق المعلومات في المخيمات تسلسلاً هرمياً للسلطة بطريقة تسهل حصول قاطني المخيمات على المعلومات وتُعقِّدها في آن واحد. وتُعد اجتماعات «الأقسام» (لكل قسم جغرافي مختلف في كل مخيم) ومكبرات الصوت ولوحات الإعلانات التي تُديرها جميعًا لجان المخيم القنوات الأساسية التي تستخدمها المنظمات الإنسانية لنشر المعلومات بين قاطني المخيم. وفي الواقع العملي، لا تكون تلك الآليات

فعّالة دائماً ولا تصل إليها جميع الأقسام في كافة المخيمات. وشعر قاطنو المخيمات بأن آليات تبادل المعلومات قدمت معلومات تتعلق دائماً بالقواعد والإجراءات التي ينبغي إتباعها في المخيم ولكنها أخفقت في معالجة المسائل التي يعتبروها الأكثر أهمية.

ونشر العاملون في المجال الإنساني من الشريحة العليا في هرم السلطة المعلومات في المخيمات بوصفهم المصادر الرئيسية للمعلومات المتاحة للجان المخيمات وتؤثر قراراتهم بشأن المعلومات التي ينبغي إتاحتها أو إخفائها على قاطني المخيمات تأثيراً مباشراً. ووصف المزاولون في المجال الإنساني كيفية صنع القرارات بشأن اختيار المعلومات التي يجب نشرها على أساس مؤقت طبقاً لتصوراتهم بشأن أهمية بعض التفاصيل لقاطني المخيم. ولكن هناك نقص في الهياكل لضمان تلبية تلك القرارات لاحتياجات قاطني المخيمات الفعلية من المعلومات التي ستتغير حتماً عبر الوقت.

وتزيد «حراسة البوابات الإعلامية» عندما تتخذ لجان المخيم قرارات بشأن أي جزء من المعلومات التي وفرتها المنظمات الإنسانية ينبغي تبليغه لقادة الأقسام الذين ينقلون بدورهم تلك المعلومات لقاطني المخيمات. ويسيطر على إدارات المخيمات أشخاص مسيحيون يتحدثون لغة «سجوا» من شعب كارين، وهم يشكلون ثلث شعب كارين فقط ولكنّهم عموماً أكثر شعب كارين تعليماً وثراءً. ويضاف إلى ذلك تصدع التمثيل في لجان المخيم بسبب إقصاء قاطني المخيمات غير المسجَّلين من الحق في التصويت أو الترشح في انتخابات لجنة المخيم. وهذه في حد ذاتها إشكالية في كل من مخيمي ماي لا وأومبيم ونو بو حيث هناك عدد لا يستهان به من الأشخاص غير المسجَّلين ولا يُمثّلون جزءاً من الأغلبية العرقية هناك. وطالما أعرب قاطنو المخيمات من غير شعب كارين عن اعتقادهم بتلقي شعب كارين معاملة متميزة في المخيم وأنَّ الفئات العرقية الأخرى مُهمَّشون ولا صوت لهم. وبناءً على ما ذُكر، يجب على المنظمات الإنسانية تبليغ أكثر القضايا أهمية مباشرة لقاطني المخيمات.[٣]

وبالنظر إلى أنَّه لا يُسَمح سوى لشخص واحد فقط من كل أسرة بحضور اجتماعات الأقسام، يفرض هذا الفرد الذي يُسمَح بحضوره من بين أفراد الأسرة بدوره سيطرة كبيرة على المعلومات التي ينقلها لبقية أفراد أسرته. وذكرت امرأة في العشرينيات من عمرها أنَّ جدها حجب عن أفراد أسرتها معلومات بشأن فترة التَّسجيل الوجيزة التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قبل بدء عملية إعادة التوطين في ٢٠٠٥ إذ كان جدها عاقد الآمال على أنَّه سيأتي اليوم الذي يحل فيه الأمن في ولاية كارين وكان يرغب في أن

فيكتوريا جك

مكبر صوت في مخيم أومبيم

يعود أقربائه معه إلى هناك. وبحلول الوقت الذي أدرك فيه بقية أفراد الأسرة فرصة التَّسجيل، كان الأوان قد فات للنظر في حالتهم.

والتوصيف الرئيسي لهذه المشكلة أنَّ قاطني المخيمات في سفح هرم التواصل بالمخيم آخر من يحصلون غالباً على المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب. ويكون قاطنو المخيمات غير القادرين على حضور اجتماعات الأقسام غير متعلمين أو لا يتحدثون لغة شعب كارين أو يعيشون في منطقة كُسر بها مكبر الصوت أو صوته ضعيف أو لا يوجد أصلاً مكبر صوت وبهذا يُجبَرون على الاتكال بشدة على الروايات الشفهية من قاطني المخيمات الآخرين الذين يتاح لهم على نحو أفضل الوصول لآليات تبادل المعلومات. وتقل احتمالية حضور قاطني المخيمات من أكثر الأسر استضعافاً في اجتماعات الأقسام لانشغالهم في الكفاح اليومي للتحايل على سبل كسب الرزق. وقالت إحدى النساء اليافعات إنَّه لم يتسن لها ووالدتها حضور تلك الاجتماعات لانشغالهما في كفاحهما لتغطية نفقاتهن منذ وفاة والدها قبل بضع سنوات. وكان نص كلامها: «نخرج للعمل في قرية وهذا ما يمنعنا من حضور الاجتماعات».

لكنَّ المواد المطبوعة، مثل: لوحات الإعلانات، محدودةٌ لانتشار الأمية بين قاطني المخيمات. وتكمن المشكلة الأخرى في طباعة كل إعلان على حدة بلغة واحدة فقط إما لغة شعب كارين أو البورمية أو الإنجليزية (بحسب الغالبية العرقية داخل المخيم).

وحاول بعض قاطني المخيمات الحصول على معلومات على نحو مستقل ولكن لم يتوفر لهم سوى قدر محدود من تقنيات وسائل الإعلام والتواصل الجديدة. وفي ضوء غياب المصادر الأخرى للمعلومات، صار تبادل الشائعات طريقة قاطني المخيمات للتكهن بخبراتهم وإضفاء قيمة عليها وجعلها منطقية.

ومنذ انتهاء العمل الميداني على هذه الدراسة، عملت لجنة تنسيق الخدمات إلى المهجّرين في تايلاند مع لجنة اللاجئين من شعب كارين لبناء نموذج للتشارك بالمعلومات. وضمَّت فرق معلومات المخيم موظفين استُقطِبوا من سكان المخيم وتعمل في مخيمات كارين السبعة. وتتولى لجنة لاجئي كارين مسؤولية تدريب الفرق في عدد متنوع من نشاطات نشر المعلومات بما فيها عروض الشاشات المجتمعية والمنتديات المجتمعية والزيارات المنزلية وعروض الأقراص المدمجة (دي في دي) في المكاتب وتوزيع المنشورات. أما لجنة تنسيق الخدمات إلى المهجّرين فتقدم الدعم المالي والتمويل.

الخلاصة

تشير التحديات بشأن تبادل المعلومات على الحدود التايلندية البورمية إلى الاتجاه التاريخي للقطاع الإنساني الذي يُركز جهود الإغاثة على الاحتياجات المادية في حين تُعتبَر المعلومات والتواصل اهتمامات ثانوية. وإذا أخفقت المنظمات الإنسانية في توفير المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب سيكون لذلك أثر كبير على الرفاه العقلي للاجئين وسيقوض قدرتهم على اتخاذ القرارات الحكيمة المدروسة. وهناك أيضاً روابط قائمة بين الحوار - أي التأكد من حصول المستفيدين من المساعدات على المعلومات بالإضافة لاستماع المنظمات الإنسانية لآرائهم _ والتحسينات على هيكل المساعدات وطريقة توفيرها والعلاقة بين التعمير والمساءلة والشفافية والثقة.[٤]

ويجب التخطيط بحكمة لعملية توفير المعلومات لمراعاة التنوع بين قاطني المخيمات وسعياً لتقليص الفوارق الاجتماعية وعدم زيادة التهميش والاستضعاف. وفي العقد المُنصرم، أعادت مجموعة من المنظمات الإنسانية تصور تواصل المعلومات بوصفها حاجة أساسية للمجتمعات المتضررة من الأزمات وخدمة يمكن أن تحسن نوعية جهود الإغاثة وفاعليتها في جميع القطاعات.

فيكتوريا جاك *victoriaalicejack@gmail.com*
تعمل حالياً في شبكة إنترنيوز في اليونان *www.internews.org*. وحصلت مؤخراً على شهادة الدكتوراه من كلية التصميم والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في جامعة نيوكاسل، أستراليا، وكانت أطروحتها حول «الاتصالات كمساعدات: سماع صوت اللاجئين على الحدود التايلندية البورمية».

١. اتحاد الحدود (2015) تقرير البرنامج: يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران 2015، ص11 www.theborderconsortium.org/media/62531/2015-6-mth-rpt-Jan-Jun.pdf (Programme report: January-June 2015)

٢. راجع لجنة تنسيق الخدمات إلى المهجّرين في تايلاند، اختصاصات تبادل المعلومات والتحديثات بشأنها. www.ccsdpt.org/information-sharing/

٣. راجع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2006) الحماية العملية في المخيمات والمستوطنات، ص 57-63 www.unhcr.org/448d6c122.html (Operational Protection in Camps and Settlements)

٤. عبود م.، وڤوينتنيلا ج.، وإنسور د. (2011) داداب، كينيا. تقييم التواصل الإنساني واحتياجات المعلومات بين اللاجئين في المخيمات: النتائج والتحليل والتوصيات. إنترنيوز www.internews.org/sites/default/files/resources/Dadaab2011-09-14.pdf (Dadaab, Kenya. Humanitarian communication and information needs assessment among refugees in the camps: Findings, analysis and recommendations)

شاهد هذا المقطع

حديث تيد نظامنا الخاص باللاجئين يشهد إخفاقاً وإليكم طريقة إصلاحه.

في فبراير/شباط ٢٠١٦، ألقى أليكساندر بيتس (بروفيسور الهجرة القسرية والعلاقات الدولية ومدير مركز دراسات اللاجئين) خطاباً حول أزمة اللاجئين في الجلسة الختامية لمؤتمر تيد ٢٠١٦ في فانكوفر. ويدعو البروفيسور بيتس في خطابه إلى تبني رؤية جديدة تضمن أن لا يُنظَر للاجئين على أنهم عبء محتوم بل على أنهم أفراد يتمتعون بالمهارات والمواهب والطموحات ويستحقون قدراً أكبر من مجرد الخيارات الهزلية المتاحة لهم.

البودكاست متاح على http://tinyurl.com/TED-Betts-Feb2016

محاضرة إليزابيث كولسون ٢٠١٥

أرض السلام: النِّزاعات والسياسة اليومية للتدخل الدولي

تقترح سيفيرين أوتيسيري (بروفيسورة مشاركة في العلوم السياسية، جامعة كولومبيا) تفسيراً جديداً يوضح أسباب الإخفاق العام للتدخلات السلمية الدولية في تحقيق إمكاناتها بالكامل. ومن واقع خبرتها في البحوث الإثنوغرافية التي أجرتها على مر السنين في مناطق النِّزاع في العالم، توضح البروفيسورة أوتيسيري أنَّ العناصر اليومية مثل العادات الاجتماعية للمغتربين والمقاربات المعتادة لفهم مجالات عملهم لها كبير الأثر على فعالية بناء السلام. بودكاست المحاضرة في الرابع من مايو/أيار متاح على http://tinyurl.com/RSC-Colson2016-Autesserre

فرض المساعدات: الذكرى الثلاثون

كانت البروفيسورة الفخرية باربرا هاريل-بوند مؤسسة مركز دراسات اللاجئين ويعد كتابها الأصيل الموسوم بـ "فرض المساعدات Imposing Aid" المنشور عام ١٩٨٦ أول تقييم مستقل لبرنامج للمساعدات تعتمده الهيئات الدولية استجابة لحالات الطوارئ التي تضمنت تدفق اللاجئين، بالتركيز على الأوغنديين المتدفقين على الحدود السودانية في الأشهر الأولى من عام ١٩٨٢، نموذجاً. وفي سلسلة الندوات العامة لشهري مايو/أيار ويونيو/حزيران ٢٠١٦ التي يعقدها مركز دراسات اللاجئين (سيتاح البودكاست لاحقاً)، يبحث المتحدثون في استمرار صلة الأفكار التي أثارها كتاب "فرض المساعدات" بالواقع الحالي وتأثيرها الدائم على الملامح العامة لهذا المجال المعرفي. لمزيد من التفاصيل:

http://tinyurl.com/RSC-ImposingAid-seminars

الحقوق الإنسانية للمهاجرين واللاجئين في القانون الأوروبي

ضمن دراسات أكسفورد التي لقيت الثناء حول القانون الأوروبي، يأتي هذا الكتاب الجديد بقلم كاثرين كوستيلو (بروفيسورة مشاركة في قانون حقوق الإنسان واللاجئين الدوليين في مركز دراسات اللاجئين) ليقدم مساهمة في التحليل العلمي لقانون الهجرة اللجوء الذي يتبع الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بما فيه التدابير التشريعية وأهم الأحكام الصادرة عن محكمة العدل وما يتصل ذلك من القانون العرفي لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

بإمكانك شراء الكتاب بحسم ٣٠٪ من قيمته الأصلية (لغاية ٢٠١٧/٣/٣١) بطلبه على الرابط التالي www.oup.com/uk/law مع إدخال كود الحسم ALAUTHC4 (الحد الأقصى لكل عملية شراء ١٠ نسخ لغير الأغراض التجارية)

دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية متاح الآن بإصداره المطبوع + حسم ٣٠٪*

يقدّم الدليل تقييماً ناقداً ولادة ونشوء دراسات الهجرة القسرية ويحلل التحديات المعاصرة والمستقبلية التي يواجهها الأكاديميون والممارسون العاملون مع الفئات السكانية من المهجَّرين حول العالم. لمزيد من المعلومات، انظر http://tinyurl.com/RSCRefugeeMigrationHandbook

*21.00 جنيهاً إسترلينياً/ 35.00 دولاراً أمريكياً (لغاية 13/12/2016). لطلب الكتاب، انقر هنا www.oup.com واستخدم كود الحسم ASFLYQ6 (الحد الأقصى لكل عملية شراء ١٠ نسخ لغير الأغراض التجارية)

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University

Guido Ambroso
UNHCR

Alexander Betts
Refugee Studies Centre

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Jeff Crisp
Independent consultant

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
University College London

Rachel Hastie
Oxfam

Lucy Kiama
HIAS Kenya

Khalid Koser
Global Community Engagement and Resilience Fund

Erin Mooney
UN Protection Capacity/ ProCap

Steven Muncy
Community and Family Services International

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2015-2016

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

CAFOD • Catholic Relief Services-USCCB • Danish Refugee Council • European Union • Government of Denmark • Henry Luce Foundation • International Organization for Migration • Islamic Relief Worldwide • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Open Society Foundations • Oxfam • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNHCR • US Conference of Catholic Bishops • Women's Refugee Commission • World Relief

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت

www.fmreview.org/ar/online-giving

مهما كانت التبرعات قليلة فسوف تساعد على استمرارية إصدار نشرة الهجرة القسرية. لذلك الرجاء التفكير في التبرع.

لقد حظينا، على حد اعتقادي، قبول حجَّتنا.....

صدر الدين أغا خان (المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،١٩٦٧))

من بيان قُدِّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني[١]:١٩٦٧

يتعين عليَّ أن أعرج للحظات على مسألة أفريقيا وعلى التعليق الذي أوردته في بداية هذا البيان عندما أشرت إلى العلاقة الوثيقة بين عمل المفوض السامي والإنماء [...] وهو أنَّ إعادة التوطين الزراعي الحل الأمثل للوضع السائد في إفريقيا. ويُثيرُ ذلك في ذهني ملحوظتين أعتقد أنهما مهمتان.

أولاً، هناك ترابط بين مشكلة اللاجئين ومشكلة التنمية وجاء هذا الترابط في مرحلة التوطيد التي لا تتم بدورها إلا في سياق التنمية الشاملة للمناطق التي يستقر بها اللاجئون. وهذه حقيقة ينبغي مراعاتها من الوهلة الأولى. وهذا النهج المتكامل لمشكلة اللاجئين وللمشكلة الإنمائية وهذا الاتحاد الذي يجمع جميع المساعدات متعددة الأطراف والمساعدات ثنائية الأطراف الناتجة عنها هي كلها ووحدها القادرة على إنجاز القدر الأكبر من الاقتصاد في استخدام الموارد وتجنب الازدواجية والهدر.

أما الملاحظة الثانية ... فهي ضرورة ضمان التنسيق بين مساعدات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي [المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين] ومواصلة برامج التنمية التي يضطلع بها أعضاء الأمم المتحدة الآخرون. فإذا غاب التعاون وغابت الاستمرارية، ستصطدم بعض الحكومات بحالة طوارئ جديدة بمجرد إنهاء برامج المساعدات التي يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي إذ لا يمكن لمفوض الأمم المتحدة السامي تولي مهمة ليست من اختصاصاته أو إقحام نفسه في مسألة من مسائل التنمية لمصلحة الهيئات الأخرى للتعامل مع اللاجئين والسكان المحليين وإشراكهم بالبلدان حيث توجد برامجنا.

وفي الوقت الراهن، إذا كنا بصدد إنهاء برامجنا قبل أن تكون الهيئات الوطنية والدولية مستعدة لتولي زمام الأمور، قد نجد أنفسنا في وضع بالغ الخطورة يتطلب مزيداً من التدخل من مفوض الأمم المتحدة السامي ويوجب تخصيص مصروفات إضافية. ولذا لا مفر من تنسيق جهودنا. ويتعين على هيئات التنمية التابعة للأمم المتحدة والهيئات المتخصصة جعل طلبات البلدان والمناطق التي يوجد بها لاجئون على رأس أولوياتهم.

وبوضع هذا الهدف نصب أعيننا، وسعت اتصالات وجهودي مع جميع هيئات التنمية التابعة للأمم المتحدة. وجاء التفاهم والدعم الذي تلقيته مُشجعاً للغاية. وأعتقد أنَّنا كسبنا قبول الرأي بمصير الفشل الذي سوف تصل إليه خطط الإنماء إذا تجاهلت وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الذين قد تصل أعدادهم إلى مئات الألوف من الأشخاص ويعيشون بين السكان الأصليين.

١. www.unhcr.org/3ae68fb510.html

غوغوبة الأمم المتحدة السامية للاجئين/ بريندان باون